CZ
85820

الفلسطينيّون في الكويت

Bilal al-Hassan
Palestinians in Kuwait : Statistical Study
Palestine Monographs No. 97
Palestine Liberation Organization
Research Center
P O. Box 1691
Beirut, Lebanon

February 1974.

دراسات فلسطينية ٩٧

الفلسطينيّون في الكويت

بلال الحسن

ص.ب ١٦٩١
بيروت
شباط (فبراير) ١٩٧٤

جميع الحقوق محفوظة
لمركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

محتويات الكتاب

	الصفحة
(١) الهجرة	٧
(٢) التركيب السكاني الداخلي للفلسطينيين	١٩
(٣) التركيب الاجتماعي للفلسطينيين في الكويت	٢٧
(٤) العاملون في القطاع الحكومي	٤٣
(٥) العاملون في القطاع الخاص	٦١
(٦) الاجـور	٦٩
(٧) التعليم	٧٩
(٨) ملاحظات ختامية	١٢٣

تمهيد

كان من الطبيعي جدا ان ينزح الى الكويت ، منذ حصول النكبة قبل سبعة وعشرين عاما الى اليوم ، جمع كبير من ابناء الشعب الفلسطيني . فالكويت ، وعموم دول الخليج العربي، عاشت في هذه الفترة عهد نمو وتطور سريع وكبير احوجها الى جهود واعمال ذوي الخبرات العرب . وكان الفلسطينيون من اكثر الشعوب العربية تلبية لهذه المهمة ، وقد ضاع بلدهم وشردهم العدو بعد ان ابعدهم ، بالقوة ، عن ارضهم وعملهم . وبذلك تجمعت في الكويت ، في حوالي ربع قرن ، جالية فلسطينية كبيرة ، تلعب دورا هاما في حياة الكويت وعمرانه ونموه ، مثلما تؤثر تأثيرا مباشرا في الحياة الفلسطينية عموما، وفي السياسة والاقتصاد بشكل خاص . لكن هذا التجمع الفلسطيني الكبير ظل حتى الآن ، وبالرغم من اهميته ، غير مدروس علميا بشكل كاف ، بل يخشى المرء ان يعترف ويقول ان حقائق هذا التجمع والمعلومات الاساسية والاحصاءات عنه تكاد تكون مجهولة حتى لمعظم الباحثين .

ولذلك عني قسم الدراسات الفلسطينية في مركز الابحاث ، وهو يخطط لدراسة التجمعات الفلسطينية في الاقطار العربية المختلفة ، بان يكون الكويت هو القطر الاول الذي يدرس القسم اوضاع الفلسطينيين فيه . وسوف يلحق

هذه الدراسة ، وقبل نهاية العام الحالي ، دراستان اخريان : الاولى عن التجمع الفلسطيني في القطر السوري ، والثانية عن الفلسطينيين في الضفة الغربية لنهر الاردن . كما سبق لمركز الابحاث ان نشر دراسة شاملة عن الفلسطينيين في القطر العراقي في مجلة شؤون فلسطينية ، الى جانب دراسة مفصلة اصدرها المركز مؤخرا عن بعض جوانب العمل الفلسطيني في لبنان .

ويقصد مركز الابحاث ، من هذه الدراسات كلها ، تمكين المواطن العربي من التعرف الصحيح على اوضاع الشعب الفلسطيني في شتاته القسري ، من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمهنية ، بحيث نقضي على النقص الهائل الحاصل في معلوماتنا عن شعبنا واهلنا بالرغم من كثرة الكتب عن القضية الفلسطينية وعن صراع امتنا مع العدو الصهيوني .

انيس صايغ

المدير العام لمركز الابحاث

(١)

الهجـــرة

كانت هجرة الفلسطينيين نحو مناطـق الخليج العربي سعيا وراء العمل ، احدى المواصفات الاساسية التي طبعت حياتهم بعد نكبة ١٩٤٨ . ومع ان هذه الهجرة كانت تتـم في اغلب الاحيان بدوافع فردية ، الا انه كان هناك تسهيل واضح لها ، من قبل وكالة الغوث من جهـة ، ومن قبـل الدوائـر الاستعمارية التي كانت صاحبة النفوذ الاول في مناطق الخليج من جهة اخرى ، على اساس ان مثل هذه الهجرة الى مناطـق غنية بالنفط ، تحتـاج الى الخبرة والايـدي العاملة ، سوف تفتح المجال امام اندماج قطاع واسع من الجماهير الفلسطينية في البيئات العربية القادرة على تقـديم العمل وفتـح سبل العيش امامهم ، ويكون ذلك مدخلا لانهاء القضية الفلسطينية واسدال الستار عليها ، ومع ان التجربة اثبتت عكس هـذه النوايا الى حد بعيد ، من حيث بقاء التطلعـات الفلسطينية ونموها ، ومن حيث فشل عملية التوطين في المناطق الغنية ، الا ان الهجرة بحد ذاتها بقيت صفة مستمرة وبارزة في حيـاة الفلسطينيين .

ولسنوات طويلة احتلت الكويت المكان الاول في توجهات الهجرة بسبب ما شهدته صناعة النفط فيها من نمو واسع ،

واحتل الفلسطينيون في هذه الهجرة مكانة مرموقة من حيث العدد ، ولذلك فان درس اوضاع الفلسطينيين فيها ، وبعد هذه الفترة الزمنية الطويلة ، مهم بحد ذاته ، ومهم ايضا من زاوية قضية التوطين ،والاندماج في البيئة الاقتصادية العربية، ومعرفة مدى النجاح او الفشل في مثل هذه التجربة .

ولدرس اوضاع الفلسطينيين في الكويت لا بد اولا من القاء نظرة على تطور الوضع السكاني العام والمميزات الخاصة به ، وتحديد المكانة التي احتلها الفلسطينيون في هذا التطور.

التطور السكاني العام

شهدت الكويت منذ مطلع الخمسينات تطورا سكانيا متسارعا بارقام ملفتة للنظر ، وشملت هذه الزيادة الواسعة في عدد السكان ، الكويتيين وغير الكويتيين على السواء . شملت الكويتيين نتيجة لاقبال المجموعات القبلية المحيطة بالكويت على التجنس باعداد كبيرة ، وشملت غير الكويتيين نتيجة لتزايد الهجرة من اجل العمل . وتوضح الاحصاءات العامة الثلاثة التي تمت في الاعوام ١٩٦١، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، تطور السكان على الشكل التالي :

— في احصاء ١٩٦١ كان عدد سكان الكويت ٣٢١ر٦٢١ نسمة .

— وفي احصاء ١٩٦٥ بلغ عدد السكان ٤٦٧ر٣٣٩ نسمة، بزيادة مقدارها ٤٥ر٣ ٪ .

— وسجل احصاء ١٩٧٠ زيادة اكبر ، اذ اصبح عدد السكان ٧٣٨ر٦٦٢ نسمة ، بزيادة مقدارها ٨٥ر٢ ٪ .

وبذلك يكون عدد سكان الكويت قد ازداد بين عامي ١٩٦١ ـ ١٩٧٠ بنسبة مقدارها ٤ر١٢٣ ٪ وهي نسبةمرتفعة جدا ، خاصة اذا قورنت بنسب الزيادة الطبيعية للسكان في بلدان العالم الثالث . فنسبة الزيادة السنوية للسكان التي تبلغ تقريبا ٥ر٢ ٪ تسجل نسبة زيادة في مدى عشر سنوات تبلغ ٢٨ ٪ . وارتفاع هذه النسبة في الكويت يعود بدرجة محدودة الى تزايد السكان الطبيعي ، بينما يعود بشكل رئيسي الى الهجرة الخارجية والى الاقبال الواسع على التجنس .

هذا العدد العام لسكان الكويت يحتوي داخله على مجموعات من عدد كبير من الجنسيات العربية والاجنبية ، سنحصرها في اربع مجموعات :

١ ـ المجموعة الكويتية :

شكل الكويتيون دائما ، داخل الاطار العام لعدد السكان ، نسبة تقارب النصف . فخلال الاحصاءات الثلاثة المذكورة كان عدد الكويتيين كما يلي :

ـ في احصاء ١٩٦١ كان عددهم ٩٠٩ر١٦١ نسمة ، نسبتهم الى عدد السكان العام ٣٤ر٥٠ ٪ .

ـ في احصاء ١٩٦٥ بلغ عددهم ٥٩٠ر٢٢٠ نسمة ، نسبتهم الى عدد السكان العام ٠٩ر٤٧ ٪ .

ـ اما في احصاء ١٩٧٠ فقد بلغ عدد السكان الكويتيين ٣٩٦ر٣٤٧ ، نسبتهم الى عدد السكان العام ٠٩٣ر٤٧ ٪ .

٢ ـ المجموعة العربية :

وتشكل المجموعة العربية في الكويت المجموعة الثانية في عدد السكان بعد المجموعة الكويتية . ومع ان عددها قد ازداد في الاحصاءات المتلاحقة ، الا ان نسبتها الى عددالسكان العام كانت تنخفض بالتدريج . ففي عام ١٩٦١ كان عدد المجموعة العربية يوازي ٨٤٢٦٢ نسمة ، نسبتهم الى عدد السكان العام ٢ر٢٦ ٪ . وفي عام ١٩٦٥ زاد هذا العدد الى ١١٠٢٤٣ نسمة ، ولكن نسبتهم الى عدد السكان العام انخفضت الى ٥٩ر٢٣ ٪ . اما في عام ١٩٧٠ فقد ازداد هذا العدد ايضا فبلغ ١٦٥٢٢٩ نسمة ، وانخفضت النسبة ايضا الى ٣٧ر٢٢ ٪ .

٣ ـ الاجانب :

شكل الاجانب في الكويت منذ البداية ، المجموعة الثالثة في عدد السكان ، ولكن نسبة زيادتهم كانت نسبة متباطئة وغير منتظمة . ففي عام ١٩٦١ كان عددهم ٣٨١٢٣ نسمة نسبتهم الى عدد السكان العام ٨ر١١ ٪ . وفي عام ١٩٦٥ ارتفع عددهم الى ٥٩٣٢٥ نسمة ، وارتفعت نسبتهم الى عدد السكان العام الى ٦ر١٢ ٪ . اما في عام ١٩٧٠ فقد ارتفع عددهم الى ٧٨٣٤١ نسمة ، بينما انخفضت نسبتهم الى ٦ر١٠ ٪ .

٤ ـ الفلسطينيون (والاردنيون) :

والآن ماذا يمثل الفلسطينيون في الكويت داخل هذا الاطار السكاني العام ؟ لقد شكلوا منذ البداية حجما يوازي

حجم المجموعة الاجنبية بكاملها ، مع فارق هام وهو ان نسبة نموهم كانت تزداد بقفزات متسارعة ، تفوقت على المجموعة الاجنبية وقاربت ارقام المجموعة العربية . فمن حيث الصورة الرقمية العامة تضاعف عددهم اكثر من مرة حسب الصورة التالية :

ـ في احصاء ١٩٦١ كان عدد الفلسطينيين في الكويت ٣٧٣٢٧ نسمة (١) ، نسبتهم الى مجموع السكان العام توازي ٦١ر١١ ٪ ، بينما تبلغ نسبتهم لغير الكويتيين (عربا واجانب) ٥ر٣٠٪ ، ونسبتهم لغير الكويتيين من العرب فقط ٣٠ر٤٤٪ . وهي نسبة عالية توضح اتساع نطاق الهجرة الفلسطينية الى الكويت اذا ما قورنت بالهجرة العربية . فبهذه الارقام يشكل الفلسطينيون في الكويت اكبر جزء في المجموعة العربية ،

١ ـ احصاء ١٩٦١ في الكويت يسجل الفلسطينيين القادمين من كافة البلاد العربية تحت بند « فلسطيني » دون ذكر اسم البلد العربي الذي جاؤوا منه . ويسجل فلسطينيي الاردن تحت بند « اردني » اي بدون تمييز بين الاردني القادم من الضفة الغربية ، الفلسطيني الاصل ، والاردني القادم من الضفة الشرقية . ولكن من الملاحظ ان اكثر من ٩٥ ٪ من الاردنيين في الكويت هم من اصل فلسطيني ومن سكان الضفة الغربية بالذات. وفي لقاء مع السيد احمد الدعيج رئيس مجلس التخطيط في الكويت ، اكد من جهته هذه الملاحظة . ولذلك نستطيع مع قليل من عدم الدقة ، استعمال ارقام الاردنيين في تقدير اعداد الفلسطينيين في الكويت . ويبدو انه لهذا السبب عمدت الاحصاءات الكويتية في عام ١٩٦٥ ، وعام ١٩٧٠ ، الى ذكر ارقام الاردنيين والفلسطينيين تحت بند واحد .

يليهم العراقيون (٢٧١٤٨) ، ثم المصريون والسوريون (الجمهورية العربية المتحدة) (١٦٧١٦) ، ثم اللبنانيون (١٦٢٤١) .

ـ وفي احصاء ١٩٦٥ ارتفع عدد الفلسطينيين بنسبة تزيد عن الضعف ، اذ بلغ عددهم ٧٧٧١٢ نسمة ، وبذلك تكون نسبة زيادتهم في اربع سنوات فقط ١٠٨ ٪ . وتوازي هذه الزيادة بالنسبة لعدد السكان العام ١٦ر٦ ٪ ، وبالنسبة لغير الكويتيين عامة ٤٥ر٨ ٪ ، وبالنسبة لغير الكويتيين من العرب فقط ٧٠ر٤٩ ٪ . وبذلك تكون المجموعة الفلسطينية قد حافظت على كونها المجموعة العربية الاولى في الكويت ، مع ملاحظة هامة وهي ان زيادة المجموعات العربية كانت زيادة بسيطة بينما كانت زيادة الفلسطينيين زيادة كبيرة للغاية . فالعراقيون الذين كانوا يلون الفلسطينيين في احصاء ١٩٦١ استمروا بكونهم المجموعة العربية الثانية ، ولكن عددهم انخفض بمقدار ١٢٥١ نسمة . واللبنانيون اصبحوا يشكلون المجموعة الثالثة اذ ارتفع عددهم الى ٢٠٨٧٧ نسمة ، بزيادة ٤٦٣٦ نسمة فقط . بينما زاد عدد الفلسطينيين بالنسبة الكبيرة التي ذكرناها .

ـ اما في احصاء ١٩٧٠ الذي يسجل تغييرا في تركيب السكان يفوق التغيير الذي يبرزه احصاء ١٩٦٥ ، فقد ازداد عدد الفلسطينيين مرة اخرى بنسبة عالية ، اذ بلغ عددهم ١٤٧ر٦٩٦ نسمة ، بزيادة في خمس سنوات مقدارها ٩٠ ٪ . وتشكل هذه الزيادة الداخلية بين الفلسطينيين نسبة الى عدد السكان العام يبلغ مقدارها حوالي ٢٠ ٪ ، ونسبة الى

عدد غير الكويتيين عامة تبلغ ٦٠ر٦٤ ٪ ، ونسبة الى عدد غير الكويتيين من العرب فقط تبلغ ٨٩ر٣٩ ٪ . وحسب هـذه النسب لتوزعات السكان تتضح المكانة الخاصة التي يحتلها الفلسطينيون في الكويت (٢) .

جدول رقم (١)

اعداد المجموعات السكانية في الكويت

العام	مجموع عدد السكان	الكويتيون	العرب *	الاجانب	الفلسطينيون
١٩٦١	٣٢١٦٢١	١٦١٩٠٩	٨٤٢٦٢	٣٨١٢٣	٣٧٣٢٧
١٩٦٥	٤٦٧٣٣٩	٢٢٠٠٥٩	١١٠٢٤٣	٥٩٣٢٥	٧٧٧١٢
١٩٧٠	٧٣٨٦٦٢	٣٤٧٣٩٦	١٦٥٢٢٩	٧٨٣٤١	١٤٧٦٩٦

جدول رقم (٢)

النسب المئوية للمجموعات السكانية في الكويت

العام	الكويتيون	العرب	الاجانب	الفلسطينيون
١٩٦١	٥٠ر٣٤	٢٦ر٢	١١ر٨٥	١١ر٦١
١٩٦٥	٤٧ر٠٩	٢٣ر٥٩	١٢ر٦٩	١٦ر٦٣
١٩٧٠	٤٧ر٠٩	٢٢ر٣٧	١٠ر٦١	٢٠

٢ ـ راجع جدول رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

* ـ اضفنا ارقام غير مبيني الجنسية الى المجموعة العربية .

جدول رقم (٣)

النسب المئوية للمجموعة الفلسطينية في الكويت

العام	بالنسبة للكويتيين	بالنسبة لغير الكويتيين (عربا واجانب)	بالنسبة للعرب	نسبة الزيادة الداخلية للفلسطينيين
١٩٦١	٢٣ر٠٥	٣٠ر٥٠	٤٤ر٣٠	١٠٠
١٩٦٥	٣٥ر٣١	٤٥ر٨٣	٧٠ر٤٩	١٠٨ر١٩
١٩٧٠	٤٢ر٥٢	٦٠ر٦٤	٨٩ر٣٩	٩٠ر٠٦

مناطق الهجرة

نلاحظ من خلال استقراء الارقام ان القسم الاكبر من المهاجرين الفلسطينيين الى الكويت هم من فلسطينيي الاردن، والفارق بين عددهم وعدد الفلسطينيين القادمين من البلاد العربية الاخرى (سوريه ــ لبنان ــ غزة) فارق واضح جدا. فالتعداد العام للسكان الذي تم في عام ١٩٦١ يسجل رقما للفلسطينيين القادمين من الاردن يبلغ حوالي خمسة اضعاف رقم الفلسطينيين القادمين من البلاد العربية الاخرى (٣٠ الفا مقابل ٦ آلاف) . والاسباب وراء ذلك واضحة واهمها :

١ ــ ضخامة عدد الفلسطينيين في الاردن ، سواء اللاجئين منهم بسبب احداث ١٩٤٨ الى الضفتين الشرقية والغربية ، او المقيمين في الضفة الغربية اصلا . وقد انعكست هذه الضخامة في الارقام على ضخامة ارقام هجرة الاردنيين ــ

الفلسطينيين الى الكويت . فحسب النشرة الاحصائية الاردنية لعام ١٩٥١ كان عدد سكان الضفة الغربية ٤١٠٫٦٧٤ نسمة ، وكان عدد اللاجئين في الضفتين ٤٥٤٫٧٩٦ نسمة ، وبذلك يكون عدد الفلسطينيين في الاردن ٨٦٥٫٤٧٠نسمة(٣)، مقابل حوالي ٩٠ الف فلسطيني في سوريه ، و ١٣٥ الف فلسطيني في لبنان ، و٢٩١ الف فلسطيني في غزة ، في الفترة نفسها .

٢ــ واجهت هذه الضخامة السكانية النسبية للفلسطينيين في الاردن حالة من الضعف الاقتصادي العام ، الذي جعل امكانيات البلد الاقتصادية عاجزة عن استيعاب القوة البشرية العاملة . فالامكانيات الزراعية للضفة الغربية لم تستطع استيعاب اللاجئين اليها ، وافتقاد الخطط التي ترفع من طاقة الانتاج الزراعي للارض زاد من حدة المشكلة معازدياد النمو الطبيعي للسكان وبقاء الطاقة الانتاجية على حالها .

٣ ــ ركزت خطة التنمية الاقتصادية في الاردن على اعطاء الاولوية في بناء المصانع للضفة الشرقية . وفي ظل وضع من هذا النوع لم تفتح مجالات كافية لمواجهة قضية البطالة وتوفير فرص جديدة للعمل في الضفة الغربية .

---

٣ ــ هذه الارقام غير دقيقة . فمن جهة هناك اختلاف في الارقام الاردنية بين ما ورد في الاحصاءات السنوية للسكان ، وبين ما ورد عن عدد السكان في احصاء المساكن . ومن جهة اخرى يسجل احصاء عام ١٩٥١ نفسه انه تقديري فيما يتعلق بالسكان الاصليين في الضفتين . وبما ان هدفنا هنا تسجيل كبر عدد الفلسطينيين في الاردن بالنسبة للبلدان العربية الاخرى فقط ، فيمكن الاعتماد على الارقام المذكورة لاظهار نسبة الفروق .

٤ ــ وهنا من المفيد ان نلاحظ عاملا آخر يتعلق بمستوى معيشة سكان الضفة الغربية المرتفع نسبيا عن مستوى معيشة سكان الضفة الشرقية ، فقد اتاح هذا الوضع الفرصة لارتفاع مماثل في مستوى التعليم . اما في قطاع اللاجئين وسكان المخيمات منهم خاصة فقد لعبت خدمات وكالة الغوث دورها في تأمين حالة منتظمة لتعليم ابناء هذا القطاع من الفلسطينيين ، بحيث اصبحت الكفاءات العلمية المتوفرة عاملا آخر ادى الى نمو الهجرة .

٥ ــ فاذا اضفنا الى ذلك تخطيط النظام الاردني المدروس بعناية لاستيعاب القسم الاكبر من القطاع الشرق اردني في مؤسسات الدولة (ابناء الريف والبدو في الجيش ــ ابناء المدن والمتعلمين في دوائر الدولة وفي قطاع ضباط الجيش)، بنسبة تفوق نسبة التوزع السكاني ، نجد ان هذا الواقع يلعب دوره ايضا في نمو عملية الهجرة .

ولتأكيد هذه الملاحظات بارقام احصائية واضحة يكفي ان نقارن بين رقم الاردنيين المقيمين في الكويت حسب الاحصاء الكويتي للعام ١٩٦١ ، وبين رقم ابناء الضفة الغربية المهاجرين الى الكويت حسب الاحصاءات الاردنية للعام نفسه . فالاحصاء الكويتي يسجل ان عدد الاردنيين ٣٠٩٩٩٠ نسمة ، والاحصاء الاردني يسجل ان عدد ابناء الضفة الغربية المهاجرين الى الكويت ٢٩٢٥٧ نسمة (٤) . وبذلك يسجل

٤ ــ التعداد العام الاول للسكان ــ المجلد رقم ١ ــ بيان ٢/٥ ــ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ .

الاحصاء الاردني ان ٩٤ر٤١ ٪ من المهاجرين الى الكويت هم من الضفة الغربية ، وهو ما ثبتناه وحاولنا تحديد اسبابه(٥) .

والى جانب الهجرة الفلسطينية من الاردن الى مناطق النفط العربي ، كانت هناك هجرة مماثلة من البلدان العربية الاخرى . الا ان توفر فرص العمل امام الفلسطينيين في سوريه بالدرجة الاولى ، وفي لبنان بدرجة اقل ، جعل مجال الهجرة محدودا ، وتحكمه عوامل اخرى ، ابرزها الرغبة في تحسين الوضع المعاشي للعائلة ، وليس مجرد الحصول على عمل ، الا في حالات قليلة . ويمكن استنتاج ذلك من انخفاض ارقام الفلسطينيين المسجلين تحت بند فلسطيني في احصاءات الكويت ، ولكن من المتعذر تحديدها بدقة نظرا الى ان هذه الاحصاءات لا تقدم حول هذه النقطة معلومات تفصيلية .

جدول رقم (٤)

الاردنيون والفلسطينيون في احصاء ١٩٦١ * في الكويت

	ذكور	اناث	مجموع
الاردنيون	٢١٧٤١	٩٢٤٩	٣٠٩٩٠
الفلسطينيون	٣٨٤٥	٢٤٩٢	٦٣٣٧
المجموع	٢٥٥٨٦	١١٧٤١	٣٧٣٢٧

٥ ـ راجع جدول رقم ٤ .

* ـ في احصاء ١٩٦٥ واحصاء ١٩٧٠ دمج الفلسطينيون والاردنيون في بند واحد .

(٢)

التركيب السكاني الداخلي للفلسطينيين

نلاحظ حول هجرة الفلسطينيين الى الكويت ، انها اخذت في البداية ، ولفترة طويلة من الزمن طابع الهجرة الفردية ، اي هجرة فرد او اكثر من افراد الاسرة مع بقاء العائلة في مكان اقامتها الاصلي بعد اللجوء . وهي ظاهرة لا تقتصر على الفلسطينيين فقط ، بل تشمل كافة المجموعات المهاجرة الى الكويت . وقد تولد عن هذه الظاهرة ارتفاع بارز في ارقام الذكور على حساب ارقام الاناث ، باستثناء الكويتيين . ففيما يتعلق بالكويتيين نجد ان نسبة الذكور الى الاناث تنسجم مع نسب الزيادة الطبيعية التي تظهرها الاحصاءات الديمغرافية . ففي احصاء ١٩٦١ كان عدد الذكور الكويتيين يزيد عن عدد الاناث بنسبة مقدارها ٩٪ (١) . وفي احصاء ١٩٦٥ كانت نسبة هذه الزيادة توازي ٤ر٧ ٪ . وبلغت في احصاء ١٩٧٠ ما يوازي ٢ ٪ . ولكن الامر يختلف جذريا مع المجموعات الاخرى المقيمة في الكويت ، فنسبة

١ ــ تشير هذه النسبة الى خلل بارز في الاحصاء . اذ تبلغ النسبة الديمغرافية التقليدية لزيادة عدد الذكور على الاناث ٣ ٪ . بينما نجد ان هذا الخلل قد تم تلافيه في الاحصاءات اللاحقة . وربما يعود السبب في ذلك الى عدم الابلاغ الدقيق عن الولادات ، والفتيات منهم خاصة ، في بيئة تسيطر عليها التقاليد العشائرية .

الذكور بداخلها الى نسبة الاناث عالية جدا ، ونلاحظ انها تميل الى الانخفاض باستمرار ـ بدرجات متفاوتة ، ولكن يلاحظ ايضا ان تدرج انخفاض هذه النسب داخل المجموعة الفلسطينية ، اوضح منه داخل اي مجموعة اخرى . ففي تعداد الكويت السكاني لعام ١٩٦١ نجد ان عدد الذكور الفلسطينيين بلغ ٢٥٫٥٨٦ نسمة بينما بلغ عدد الاناث ١١٫٧٤١ نسمة ، وبذلك تكون نسبة زيادة الذكور على الاناث ١١٧ ٪ . اما في تعداد ١٩٦٥ فقد كان عدد الذكور ٤٩٫٧٤٤ نسمة ، مقابل عدد الاناث هو ٢٧٫٩٦٨ نسمة ، وعلى اساس هذه الارقام انخفضت نسبة زيادة الذكور على الاناث الى ٧٧ ٪ . ومن الواضح ان هذه النسبة بين الذكور والاناث لا تعكس تركيب العائلة الذي تتقارب في ارقامه النهائية اعداد الذكور مع اعداد الاناث . ويزيد في وضوح هذه القضية ان نسبة لا بأس بها من النساء الفلسطينيات المهاجرات الى الكويت ، يهاجرن هن ايضا بشكل افرادي ومن اجل العمل ، وخاصة في قطاع التدريس . وبالتالي تنخفض نسبة الاناث اللواتي يهاجرن كجزء من العائلة (الزوجة ـ الفتيات من افراد العائلة). هناك بالطبع حالات عديدة تلتحق فيها الاسرة باكملها بالشخص المعيل في الكويت ، ولكن لم تشكل في البداية الطابع العام للهجرة الفلسطينية ، بينما نجد ان الطابع العام لتواجد الاسرة باكملها في الكويت يتم في نطاق عضو الاسرة الذي يكون قد تزوج حديثا قبل ذهابه الى الكويت ، او تزوج اثناء وجوده في الكويت .

ان هذه الاستنتاجات تكرسها احصاءات عامي ١٩٦١ ، و١٩٦٥ الا ان احصاء ١٩٧٠ يبرز تبديلا واضحا في الصورة ،

اذ تقاربت الارقام بين الذكور والاناث بشكل ملفت للنظر ، وانخفضت نسبة زيادة الذكور على الاناث الى ١٨ ٪ . وهذا يعني ان التركيب الداخلي لازدياد هجرة الفلسطينيين الى الكويت ، في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٥-١٩٧٠ ، وهي الفترة التي شهدت حرب حزيران وما تلاها من نزوح ودمار اقتصادي ، قد طرأ عليه تبدل نوعي باتجاه تكامل افراد الاسرة . فبعد حرب حزيران برزت ظاهرتان تتعلقان بالفلسطينيين ونوع هجرتهم الى الكويت .

اولا : ظاهرة قدوم اعداد جديدة من الاسر الفلسطينية بعد اضطرارها للهجرة بسبب نتائج الحرب . وقد جاءت هذه الاسر اساسا من الضفة الغربية وقطاع غزة ، تكرارا لنفس الظاهرة التي تحدثنا عنها في البداية .

ثانيا : ظاهرة اقدام عدد كبير من الفلسطينيين المقيمين في الكويت على استدعاء عائلاتهم للالتحاق بهم ، بعد ان فقدوا منازلهم واراضيهم ، او بعد ان اضطروا للهجرة الى البلاد العربية (٢) .

ونحن نلمس هذه الظاهرة بوضوح اكثر حين نقارن بين ارقام الفلسطينيين الذين يقيمون في الكويت كمرافقين لعيليهم . ففي احصاء ١٩٦٥ كانت نسبة المرافقين ذكورا واناثا ، الى عدد الفلسطينيين العام ٥٢ر٤ ٪ ، بينما ارتفعت هذه النسبة في احصاء ١٩٧٠ الى ٧١ر٢٦ ٪ . وتثبت هذه النسبة بشكل قاطع الهجرة الجديدة المعتمدة اساسا على استقدام افراد العائلة الآخرين . وقد ادى هذا التغيير في طبيعة الهجرة ،

٢ ـ راجع جدول رقم ٥ .

بحيث اصبحت هجرة اسر لا هجرة افراد ، الى بروز مشكلات تتعلق بالعمل والمعيشة ، والى بروز مشكلة في قطاع التعليم بشكل خاص ، وهي مسائل سنتطرق لها في حينها .

جدول رقم (٥)

النسب المئوية لزيادة الذكور على الاناث في الكويت

العام	الكويتيون	العرب	الاجانب	الفلسطينيون
١٩٦١	٩د٠٦	١٤٩د٨٢	٣٠٠د٤٣	١١٧د٩٢
١٩٦٥	٤د٧٣	١٢٨د٠٧	٢٩٥د٢٨	٧٧د٨٦
١٩٧٠	٢د١١	٧٣د٦٢	٢١٧د٧٣	١٧د٩٦

فئات الاعمار :

ونستطيع كذلك استقصاء الظاهرة نفسها من جداول فئات الاعمار الفلسطينية في الكويت ، وهي جداول تفتقد اي نوع من انواع المدلولات الديمغرافية **التقليدية** ، بسبب طابع الهجرة الذي يحكم المجموعات المقيمة في الكويت ، باستثناء سكان البلد الاصليين . فاذا اخذنا هذه النقطة بعين الاعتبار ، نستطيع ان نستنتج من جداول فئات اعمار الفلسطينيين المدلولات **الخاصة** فقط ، وسنركز هنا على ما يتعلق منها بطبيعة الهجرة ، والتبدلات النوعية التي طرات عليها . وفي هذا المجال نلاحظ اذا قسمنا المجموعة الفلسطينية الى ثلاث فئات :

١ ـ في الفئة التي تنتهي بسن ١٤ ، وهو سن الاعالة ،

تتقارب ارقام الذكور مع ارقام الاناث . ففي احصاء ١٩٦٥ بلغت نسبة زيادة الذكور على الاناث ٩٥ر٥٪ فقط . وفي احصاء ١٩٧٠ بلغت نفس النسبة ٣٠ر٥ ٪ فقط . وهذا يشير بشكل عام الى ان افراد هذا القطاع من الفلسطينيين في الكويت ، هم ابناء المقيمين كعائلات ، وليس بشكل فردي .

وافراد هذه الفئة شكلوا ثلث مجموع السكان الفلسطينيين في عام ١٩٦٥ (٣ر٣٥ ٪) ، بينما شكلوا نصف مجموع السكان الفلسطينيين في عام ١٩٧٠ (٣٨ر٥٠ ٪) . وهذا يوضح ان ارتفاع الهجرة قد تركز داخل هذا القطاع ذكورا واناثا ، آخذا طابع **هجرة عائلات** ، يوضحه تقارب ارقام الذكور والاناث ، بل وانخفاض زيادة الذكور بنسبة ٦٥ر٠٪ في عام ١٩٧٠ . وارتفاع ارقام هذه الفئة يطرح مسألة التعليم بشكل حاد ، كما سنبين في فصل التعليم .

٢ ــ في الفئة التي تقع بين سن ١٥ الى ٦٤ عاما ، وهو سن القادرين على العمل ، نلاحظ ما يلي :

ا ــ ان افراد هذه الفئة شكلوا القطاع الاكبر في عدد المهاجرين حسب احصاء ١٩٦٥ . اذ بلغت نسبتهم ٦٤ ٪ الى مجموع السكان الفلسطينيين . ولكن افراد هذا القطاع فقدوا هذه الميزة في احصاء ١٩٧٠ ، اذ انخفضت نسبتهم الى ما يوازي ٩٠ر٤٨ ٪ ، لصالح ارتفاع في نسبة الهجرة لمن هم في سن الاعالة ، كما اوضحنا في البند السابق .

ب ـ زاد عدد افراد هذه الفئة في احصاء ١٩٧٠ ، عما كان عليه الحال في احصاء ١٩٦٥ ، ولكن الزيادة كانت مركزة في قطاع النساء . ففي احصاء ١٩٦٥ كانت نسبة زيادة الذكور على الاناث داخل هذه الفئة توازي ٥٩ر٤٠ ٪ . بينما انخفضت في احصاء ١٩٧٠ الى ٤ر٢٥ ٪ . وتوضح ذلك ايضا ارقام الهجرة (بدون نسبها) ، فبينما ارتفع عدد الذكور حوالي ٦ آلاف نسمة ، ارتفع عدد الاناث حوالي ١٦ الف نسمة . وتركز الهجرة بين النساء في هذه الفئة من العمر ، يبرز طابعا للهجرة يقوم على **استقدام افراد العائلة** من قبل ذويهم المقيمين في الكويت ، دون ان يلغي وجود هجرة عائلات بكاملها، داخل افراد هذه الفئة من العمر .

٣ ـ اما في الفئة التي تقع فوق سن ٦٥ ، وهي فئة غير القادرين على العمل ، فنلاحظ ان اعدادهم ضئيلة جدا اذ بلغت ٧٠ر٠ ٪ في عام١٩٦٥، و ٧٢ر٠ ٪ في عام١٩٧٠ بالنسبة الى مجموع السكان الفلسطينيين . كذلك نلاحظ ان ارقام الاناث في هذه الفئة من العمر تزيد على ارقام الذكور . وقلة عدد من هم في هذه الفئة (٤٩٠ نسمة في احصاء ١٩٦٥ ، و٩٩١ نسمة في احصاء ١٩٧٠) تجعل تأثيرهم شبه معدوم على المدلولات الخاصة لتركيب فئات اعمار الفلسطينيين في الكويت (٣) .

---

٣ ـ راجع جدول رقم ٦ ، ٧ ، ٨ .

جدول رقم (٦)

الفلسطينيون في الكويت حسب فئات الاعمار

١٩٦٥

	ذكور	اناث	مجموع
ـ حتى نهاية سن ١٤	١٤١٢٦	١٣٣٤٢	٢٧٤٦٨
ـ من ١٥ ـ ٦٤ سنة	٣٥٣٧٧	١٤٣٧٧	٤٩٧٥٤
ـ ٦٥ سنة فما فوق	٢٤١	٢٤٩	٤٩٠
ـ المجموع	٤٩٧٤٤	٢٧٩٦٨	٧٧٧١٢

١٩٧٠

	ذكور	اناث	مجموع
ـ حتى نهاية سن ١٤	٣٨٢٢١	٣٦١٩٨	٧٤٤١٩
ـ من ١٥ ـ ٦٤ سنة	٤١٤٠١	٣٠٨٨٥	٧٢٢٨٦
ـ ٦٥ سنة فما فوق	٣١٢	٦٧٩	٩٩١
ـ المجموع	٧٩٩٣٤	٦٧٧٦٢	١٤٧٦٩٦

جدول رقم (٧)

النسب المئوية لفئات اعمار الفلسطينيين في الكويت

	١٩٦٥	١٩٧٠
ـ حتى نهاية سن ١٤ (سن الاعالة)	٣٥ر٣ ٪	٥٠ر٣٨ ٪
ـ من ١٥ سنة ـ ٦٤ سنة		
(القادرون على العمل)	٦٤ ٪	٤٨ر٩٠ ٪
ـ ٦٥ سنة فما فوق (فوق سن العمل)	٠ر٧٠ ٪	٠ر٧٢ ٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪

جدول رقم (٨)

النسب المئوية لزيادة الذكور على الاناث بين الفلسطينيين في الكويت حسب فئات الاعمار

	١٩٦٥	١٩٧٠
ـ حتى نهاية سن ١٤	٩٥ر٥ ٪	٣٠ر٥ ٪
ـ من ١٥ سنة ـ ٦٤ سنة	٤٠ر٥٩ ٪	٤ر٢٥ ٪
ـ ٦٥ سنة فما فوق	٣ر٣ ٪	٦ر١١٧٪ *
	(زيادة للاناث)	(زيادة للاناث)

* ـ النسب في هذه الفئة ، واي ارتفاع فيها ، لا يعطي اي دلالة تغير من مضمون تركيب فئات الاعمار ، بسبب قلة عدد افرادها .

(٣)

التركيب الاجتماعي للفلسطينيين في الكويت

١ ـ من حيث التعليم :

الشائع في اذهان الناس ان الفلسطينيين الذين يهاجرون الى الكويت هم النخبة المتعلمة ، والقادرة بالتالي على تحقيق مستوى عال من الكسب المادي ، ولكن الارقام تبرز صورة مغايرة ، وتبين ان هجرة غير المتعلمين هي الطابع المميز .

ففي احصاء ١٩٦٥ كان عدد من هم فوق العشر سنوات من الفلسطينيين المسجلين تحت البنود (امي ـ يقرأ ـ يقرأ ويكتب) يساوي ٣٣٩٥٧ نسمة (٢٣٣١٧ للذكور ، و١٠٢٤٠ للاناث) ، من اصل ٥٣٦٣٦ نسمة . اي بنسبة مقدارها ٦٣ر٣ ٪ .

وفي احصاء ١٩٧٠ كان العدد نفسه يساوي ٣٧٣٧٥ نسمة (١٧٥٩٠ للذكور ، و١٩٧٨٥ للاناث) من اصل ٨٤٣١٦ نسمة . اي بنسبة مقدارها ٤٤ر٣ ٪ .

اما اعداد حملة الشهادات (الابتدائية ـ المتوسطة ـ الثانوية) فقد شكلوا ١٧٧٢٦ نسمة في احصاء ١٩٦٥ (١٢١٣٣ ذكور ، و ٥٥٩٣ اناث) ، بنسبة مقدارها ٣٣ ٪ . وشكلوا

٤٢٩٠٧ نسمة (٢٥٩٧٤ ذكور ، و١٦٩٣٣ اناث) عام ١٩٧٠ . بنسبة مقدارها ٨ر٥٠ ٪ .

امـا حملة الشهادات (فوق الثانوية ـ الجامعيـة ـ العليا) فقد كان عددهـم في احصـاء ١٩٦٥ يساوي ١٩٤٠ نسمة (١٦١١ ذكور ، و٣٢٩ اناث) . بنسبة مقدارها٦ر٣ ٪ . وفي احصاء ١٩٧٠ بلغ عددهـم ٣٩٤٩ نسمة (٣٣٥٩ ذكور ، و٥٩٠ اناث) . بنسبة تبلغ ٦ر٤ ٪ .

وبذلك تكون نسب توزع الفلسطينيين في الكويت حسب الحالة التعليمية . (١٠ سنوات فاكثر) كما يلي :

	١٩٦٥	١٩٧٠
امي ـ يقرأ ـ يقرأ ويكتب	٤ر٦٣ ٪	٤ر٤٤ ٪
ابتدائي ـ متوسط ـ ثانوي	٣٣ ٪	٥١ ٪
فوق ثانوي ـ جامعي ـ عليا	٣ر٦ ٪	٦ر٤ ٪

ونلاحظ في المقارنة بين الجدولين انخفاضا واضحـا في نسبة الذين لا يحملون اي نوع مـن الشهادات ، تقابله زيادة واضحـة بين حملة الشهادات ، يوازي النصف في احصـاء ١٩٧٠ ، مع زيادة طفيفـة بـين حملة الشهادات الجامعيـة والعليا . وهي ارقام تكفي لتوضح ان الهجرة تتوزع اساسا بين غير المؤهلين علميا ، وبين المؤهلين بالشهادات الدنيا ، اما ذوي الاختصاص فيشكلون قلة واضحة . ومما لا شك فيـه ان هذا التوزع في الكفـاءات العلميـة ، ينعكس مباشرة على مستوى الدخـل ، بحيث نستطيـع القول بان الفلسطينيين الذين يعيشون في الكويت لا يحققون دخولا مرتفعة ، وان مـا

يحصلون عليه هو ما يكفي لاعالتهم مع ارسال بعض المساعدات لذويهم . (وستبرز هـذه النقطـة بوضوح اكبر لدى دراسة السلم الوظيفي) .

٢ ـ من حيث مكان العمل :

في احصاء ١٩٦٥ ، بلغ عـدد الفلسطينيين (١٢ سنة فاكثر) الذين يمارسون عملا من اي نوع كان ٣٥١٤٥ نسمة. وبذلـك تكون نسبة العاملين الى عـدد السكان العام حوالي ٤٥ ٪ ، وهي نسبة تشغيل مرتفعـة تعود الى ما شرحنـاه سابقا حول طبيعـة الهجرة حتى السنة المذكورة ، اي انهـا كانت اساسا هجرة افراد (شغيلة) من اجل العمل . ولكننا نجد ان عدد العاملين (١٢ سنة فاكثر) قد بلغ في احصـاء ١٩٧٠ ما يوازي ٤١١٠٢ نسمة ، وبذلك تكون نسبة العاملين الى عدد السكان الفلسطينيين قد انخفضت الى ٦ر٢٧ ٪ . وهي نسبة تشغيل عادية تعكس التغير الذي طرأ على طبيعة الهجرة بعد حرب حزيران ، بحيث اصبحت هجرة اسر ، لا هجرة افراد من الشغيلة فقط . ومن الواضح ان هذا التغير في نسبة العاملين يلقي عليهم مسؤولية اضافية في اعالة ذويهم ، سواء منهم القادمون للمرافقة ، او القادمون بحثا عن عمل لم يحصلوا عليه بعد . وهذه المسؤوليات الجديدة تجعل وضعهم الاقتصادي ، اصعب مما كان عليه في السنوات السابقة .

داخل هذا الاطار العام لعمل الفلسطينيين في الكويت ، نجد ان العاملين منهم يتوزعون على اربعة قطاعات. اثنان منهم يستوعبان العدد الاكبر من العاملين ، هما قطاع العمل الوظيفي في دوائر الحكومة ، الذي يأتي في المرتبة الاولى ، وقطاع العمل

كمستخدمين في القطاع الخاص ، الذي يأتي في المرتبة الثانية. والقطاعان الآخران يستوعبان العدد الاصغر من العاملين ، وهما قطاع العمل الحر الفردي (اصحاب الحرف والدكاكين)، وقطاع اصحاب الاعمال ، اي العمل الحر الذي يشغل عمالا آخرين (الشركات ــ المصانع ــ المحلات التجارية الكبيرة) . وداخل كل قطاع من هذه القطاعات يتوزع الفلسطينيون كما يلي :

القطاع الوظيفي الحكومي : بلغ عدد العاملين في هذا القطاع حسب احصاء ١٩٦٥ ١٦٩٨٩ شخصا (١٥٥١٢ ذكور ، و١٤٧٧ اناث) ، بنسبة توازي ٤٨ ٪ من مجموع العاملين فعلا وبنسبة مقدارها ٨ر٢١ ٪ الى مجموع السكان الفلسطينيين .

ولكننا نلاحظ ان هذا الرقم قد انخفض بشكل بارز في مدى سنة واحدة فقط. ويبرز ذلك في احصاء الموظفين والمستخدمين الذي تم في نيسان ١٩٦٦ . فهذا الاحصاء يسجل ان عدد الفلسطينيين العاملين في الجهاز الحكومي كموظفين ٧٥٥٠ شخصا ، وعدد العاملين في الجهاز نفسه كمستخدمين ٢٢٦٠ شخصا ، وبذلك يكون مجموع العاملين في اجهزة الدولة ٩٨١٠ اشخاص ، تبلغ نسبتهم الى عدد العاملين (حسب ارقام ١٩٦٥) ٩ر٢٧ ٪ ، بينما تبلغ نسبتهم الى عدد السكان الفلسطينيين العام ٦ر١٢ ٪ . اي ان الانخفاض في نسبة عمل الفلسطينيين في الجهاز الحكومي قد بلغت في مدى عام واحد ٤ر٢٠ ٪ بالنسبة لعدد العاملين ، و٣ر١٥ ٪ بالنسبة لعدد السكان العام . ويعود سبب الانخفاض هذا الى قيام الحكومة

(وشركات النفط) ، بدءا من العام ١٩٦٥ ، بالغاء اقسام الانشاء والصيانة في الوزارات والادارات التابعة لها ، وتكليف المتعهدين بانجاز عمل هذه الاقسام من خلال المناقصات . وقد ادى هذا الاجراء الى الاستغناء عن قطاع واسع من العمال وبعض الاداريين .

واذا انتقلنا الى احصاء ١٩٧٠ نجد ان نسبة التشغيل في القطاع الحكومي بلغت ٤٥ر٨ ٪ من مجموع العاملين و١٢ر٧ من مجموع السكان . وتسجل هذه النسب انخفاضا مقداره ٢ر٥ ٪ للعاملين و٩ر١ ٪ لعدد السكان .

المستخدمون في القطاع الخاص : ويشكلون المجموعة الفلسطينية الثانية من حيث عدد العاملين . فقد بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ١٤٥٥٦ نسمة في عام ١٩٦٥ ، اي بنسبة لعدد العاملين مقدارها ٤١ر٤ ٪ ، ونسبة للعدد العام مقدارها ١٨ر٧ ٪ . وفي احصاء ١٩٧٠ بلغ عدد العاملين في القطاع الخاص كمستخدمين ١٧٩٩٠ نسمة بنسبة لعدد العاملين مقدارها ٤٣ر٧ ٪ ، اي بزيادة عن مستوى التشغيل في الاحصاء السابق توازي ٣ر٢ ٪ اما نسبة هؤلاء العاملين لعدد السكان فقد بلغت ١ر١٢ ٪ ، اي بانخفاض عن نسبة التشغيل في الاحصاء السابق توازي ٦ر٦ ٪ .

بعد العمل الوظيفي في دوائر الدولة ، وبعد العمل الاستخدامي في القطاع الخاص ، تنخفض نسبة الفلسطينيين العاملين في القطاعات الاخرى الى درجة كبيرة كما يلي :

قطاع العمل الحر الفردي : وهو يشمل الذين يديرون اعمالا فردية لحسابهم . وقد بلغ عددهم في عام ١٩٦٥

٢٩٨٣ شخصا فقط نسبتهم الى عدد العاملين ٥ر٨ ٪ ، ونسبتهم الى عدد السكان ٨ر٣ ٪ . وفي احصاء ١٩٧٠ بلغ عددهم ٣٤٥٧ شخصا ، بنسبة الى عدد العاملين تساوي ٤ر٨ ٪ ، ونسبة الى عدد السكان تساوي ٣ر٢ ٪ .

قطاع اصحاب الاعمال : اي الذين يشغلون عمالا آخرين في مشاريعهم . وقد بلغ عدد الفلسطينيين العاملين في هذا القطاع ٥٨٠ شخصا في عام ١٩٦٥ ، بنسبة الى عدد العاملين تساوي ٦ر١ ٪ ، وبنسبة الى عدد السكان تساوي ٧ر٠ ٪ . وفي عام ١٩٧٠ بلغ عددهم ٧٩٦ شخصا ، نسبتهم الى عدد العاملين ٩ر١ ٪ ، ونسبتهم الى عدد السكان ٥ر٠ ٪(١) .

وحتى تكون هذه الارقام الفلسطينية واضحة الدلالة من حيث الاعباء الاقتصادية التي تترتب عليها نتيجة نوعية الهجرة المتزايدة بعد حرب حزيران ، فمن المفيد ان نقارنها بارقام هجرة بلد عربي آخر . ويمكن اختيار هجرة السوريين كمثال باعتبار ان اراضيهم ايضا تعرضت للاحتلال وشهدت ظاهرة النزوح من منطقة الجولان الى العاصمة دمشق . وفي هذه المقارنة لا نستطيع ان نجد دلائل تشير الى ان ازدياد هجرة السوريين بين عامي ١٩٦٥ — ١٩٧٠ ترتبط بشكل نوعي بآثار حرب حزيران . فزيادة السوريين بين العامين المذكورين لم تتجاوز ١٠٣٦٨ نسمة وهي ارقام طبيعية ، بينما بلغت زيادة الفلسطينيين حوالي ٧٠ الف نسمة .

وبينما تبلغ نسبة السوريين العاملين الى عدد السكان السوريين العام في الكويت ٥ر٥٩ ٪ في عام ١٩٦٥ نجد انها

١ — راجع جدول رقم ٩ .

جدول رقم (٩)

قطاعات الفلسطينيين العاملين في الكويت (١٢ سنة فاكثر)

١٩٦٥

	العدد	النسبة لعدد العاملين	النسبة لعدد السكان
ـ القطاع الحكومي	١٦٩٨٩	٤٨د٣ ٪	٢١د٨ ٪
ـ مستخدم في القطاع الخاص	١٤٥٥٦	٤١د٤ ٪	١٨د٧ ٪
ـ العمل الفردي الحر (يعمل لحسابه)	٢٩٨٣	٨د٥ ٪	٣د٨ ٪
ـ صاحب عمل (تشغيل آخرين)	٥٨٠	١د٦ ٪	٠د٧ ٪
ـ يعمل لدى الاسرة	٣٧	ـ	ـ
ـ المجموع	٣٥١٤٥	٩٩د٨ ٪	٤٥ ٪
ـ عدد السكان العام	٧٧٧١٢		

١٩٧٠

	العدد	النسبة لعدد العاملين	النسبة لعدد السكان
ـ القطاع الحكومي	١٨٨٢٣	٤٥د٨ ٪	١٢د٧ ٪
ـ مستخدم في القطاع الخاص	١٧٩٩٠	٤٣د٧ ٪	١٢د١ ٪
ـ العمل الفردي الحر (يعمل لحسابه)	٣٤٥٧	٨د٤ ٪	٢د٣ ٪
ـ صاحب عمل (تشغيل آخرين)	٧٩٦	١د٩ ٪	٠د٥ ٪
ـ يعمل لدى الاسرة	٢٦	ـ	ـ
ـ المجموع	٤١١٠٢	٩٩د٨ ٪	٢٧د٦ ٪
ـ عدد السكان العام	١٤٧٦٩٦		

تبلغ لدى الفلسطينيين ٤٥ ٪ . وكذلك في عام ١٩٧٠ بلغت نسبة السوريين العاملين ٤٦ ٪ بينما بلغت نسبة الفلسطينيين العاملين ٦ر٢٧ ٪ . وبذلك تكون نسبة انخفاض العاملين لدى السوريين ٥ر١٣ ٪ ، بينما هي عند الفلسطينيين ٤ر١٧ ٪ . وبذلك تكون ايضا نسبة التشغيل لدى السوريين اعلى مما لدى الفلسطينيين . وتكون نسب انخفاضها اقل مما لدى الفلسطينيين .

ومن جهة اخرى نجد اختلافا واضحا في امكنة ونوعية العمل بين السوريين والفلسطينيين . فالفلسطينيون الذين يملكون اعمالا حرة كبيرة او صغيرة ، بلغت نسبتهم في ١٩٦٥ ما يوازي ٥ر٤ ٪ بينما بلغت نسبتهم لدى السوريين ١ر١٧ ٪ . وفي عام ١٩٧٠ كانت نسبة الفلسطينيين الذين يملكون اعمالا حرة ٨ر٢ ٪ ، بينما كانت نسبة السوريين ٥٩ر١٤ ٪ ،وتعكس هذه الارقام ارتفاعا في مستوى دخل ومعيشة السوريين عن الفلسطينيين اضافة الى ارتفاع نسبة التشغيل بين صفوفهم كما بينا قبل قليل .

كذلك نجد ان السوريين اقل اقبالا على العمل الوظيفي في دوائر الدولة من الفلسطينيين ، ويفضلون عليه العمل في القطاع الحر كمستخدمين . ففي القطاع الوظيفي بلغت نسبة العاملين السوريين الى عدد السكان ٧ر١٢ ٪ وبلغت في عام ١٩٧٠ حوالي ٩ ٪ ، بينما كانت نسب الفلسطينيين تزيد عن ذلك ، وتبلغ على التوالي ٨ر٢١ ٪ و ٧ر١٢ ٪ . ولكن هذه النسب تنعكس عند قطاع المستخدمين في القطاع الحر ، اذ تبلغ نسب السوريين ٧ر٢٩ ٪ في عام ١٩٦٥ ، و ٤ر٢٢ ٪ في

عام ١٩٧٠ ، بينما هي اقل لدى الفلسطينيين اذ تبلغ ٧ر١٨ ٪ و١ر١٢ ٪ على التوالي (٢) .

جدول رقم (١٠)

قطاعات السوريين العاملين في الكويت (١٢ سنة فاكثر)

١٩٦٥

	العدد	النسبة لعدد العاملين	النسبة لعدد السكان
ـ القطاع الحكومي	٢١٥٥	٪ ٢١ر٣٩	٪ ١٢ر٧
ـ المستخدمون في القطاع الخاص	٥٠٠٧	٪ ٤٩ر٧	٪ ٢٩ر٧
ـ العمل الفردي الحر (يعمل لحسابه)	٢٣٧٦	٪ ٢٣ر٥	٪ ١٤ر١
ـ العمل الفردي الحر (تشغيل آخرين)	٥١٧	٪ ٥ر١٣	٪ ٣
ـ يعمل لدى الاسرة	١٩	ـ	ـ
ـ المجموع	١٠٠٧٤	٪ ٩٩ر٧٢	٪ ٥٩ر٥
ـ عدد السكان العام	١٦٨٤٩		

١٩٧٠

ـ القطاع الحكومي	٢٤٥١	٪ ١٩ر٥	٪ ٩
ـ المستخدمون في القطاع الخاص	٦٠٦٢	٪ ٤٨ر٢	٪ ٢٢ر٤١
ـ العمل الفردي الحر (يعمل لحسابه)	٣٢٦٠	٪ ٢٥ر٩	٪ ١١ر٩٢

٢ ـ راجع جدول رقم ١٠ .

	العدد	النسبة لعدد العاملين	النسبة لعدد السكان
ـ العمل الفردي الحر			
(تشغيل آخرين)	٧٢٨	٥٫٧٩ ٪	٢٫٦٧ ٪
ـ يعمل لدى الاسرة	٦٤	ـ	ـ
ـ المجموع	١٢٥٦٥	٩٩٫٢٩ ٪	٤٦ ٪
ـ عدد السكان العام	٢٧٢١٧		

وبالاعتماد على هذه المقارنة بين وضع الفلسطينيين والسوريين في الكويت ، نستطيع القول ان الاعباء الاقتصادية التي يتحملونها اكبر من الاعباء الاقتصادية التي يتحملها المهاجرون السوريون . وهنا قد يقال ان الصورة الواقعية لا تنطبق على ما توحي به الارقام ؛ لان الفلسطيني الذي يقيم في الكويت كان يرسل جزءا من دخله الى ذويه في الخارج ، وان الذي حصل بعد ذلك يتلخص في ان المبلغ الذي كان يرسله الى ذويه يصرف عليهم حاليا داخل الكويت . وهذا قول صحيح كواقعة ، ولكنه لا يقلل من كون الوضع الجديد للهجرة يحمل الفلسطينيين العاملين في الكويت اعباء اقتصادية كبيرة لا طاقة لهم بها ، بسبب الفارق الكبير في مستويات المعيشة بين الكويت والاقطار العربية التي يعيش فيها الفلسطينيون . فالمبلغ الذي كان يرسله العامل او الموظف المتوسط الى عائلته في الضفة الغربية مثلا ، كان يمكنها من العيش في مستوى معقول ، بينما هو لا يكاد يكفي ضروريات العيش في الكويت .

كذلك فان هذا الرقم الكبير الذي تسجله الاحصاءات

كمرافقين (والذي ابرزنا حجمه من قبل) انما يسجل تحت هذه الخانة لان فريقا من اصحابه يريد سببا شرعيا يمكنهم من الاقامة حسب القانون ، وقطاع لا بأس به منهم قادر على العمل ويبحث عنه ، مما يؤدي الى ايجاد حالة من البطالة الواسعة ، ومن الطلب الواسع على العمل كذلك . وبدون شك فان هذا الطلب الواسع على العمل يؤدي الى خفض الاجور ، الخاضعة اصلا لقانون العرض والطلب . ومن خلال خفض الاجور تزداد الازمة الاقتصادية التي يعانيها الفلسطينيون في الكويت .

وقد طرا على الوضع الاقتصادي في الكويت بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، تغير هام ادى الى تفاقم ازمة البطالة . فبعد ان قررت الحكومة الكويتية دفع مبلغ ٥٠ مليون جنيه سنويا الى دول المواجهة مع اسرائيل ، اوقفت العمل في عدد من مشاريع الاعمار ، وادى ذلك الى انخفاض واضح في مجالات العمل ، زاد من حدة البطالة ، وزاد بالتالي من تدني الاجور، وابرز ازمة في مستوى المعيشة ، يعاني منها القطاع المهاجر عامة ، والقطاع الفلسطيني بشكل خاص ، لكونه اكبر قطاع مهاجر يقيم في الكويت .

٣ ـ من حيث المهن :

تقدم الاحصاءات الكويتية معلومات مفصلة عن انواع المهن التي يمارسها الكويتيون ، ومعلومات مفصلة مماثلة عن انواع المهن التي يمارسها غير الكويتيين عامة . ولكنها لا تقدم تفصيلات وافية عن مهن كل قطاع من قطاعات المهاجرين

حسب الجنسية . وتكتفي في هذا الصدد بالاقسام الرئيسية لكل مهنة ، هذه الاقسام التي تندرج تحتها عادة ، تفاصيل المهن من جهة ، وتفاصيل الوضع الحقيقي لكل من يعمل في اطار المهنة من جهة اخرى (٢) . وكمثل لتوضيح ذلك نجد ان بند « المشتغلون باعمال الخدمات والرياضة والترفيه » يشمل صاحب الفندق والطباخ العامل في الفندق . ويشمل بند « المشتغلون باعمال البيع » صاحب المحل او الشركة كما يشمل البائعين والموظفين لديه . ومن خلال عدم التفصيل هذا ، لا نستطيع ان نحدد حقيقة المهنة التي يمارسها الشخص ، وبالتالي لا نستطيع تحديد وضعه الاجتماعي والمعاشي . وبناء على ذلك فسنكتفي هنا بالحديث عن **اقسام المهن** التي يعمل بها الفلسطينيون في الكويت ، مع الاشارة الى المهن المحددة حيث يمكن ذلك . وفي هذا السياق نجد ان الفلسطينيين يتوزعون على اربعة اقسام اساسية للمهن ، وهذه الاقسام هي :

اولا : اصحاب الحرف والصناع وعمال الانتاج والعتالون:

وقد احتل هؤلاء المرتبة الاولى بين عدد العاملين في احصاء ١٩٦٥ فبلغت نسبتهم الى عدد العاملين ٤٥ر٩٥ ٪ . كذلك احتل هؤلاء المرتبة الاولى في احصاء ١٩٧٠ مع ان نسبتهم انخفضت قليلا وبلغت ٤٠ر٢٦ ٪ من مجموع العاملين .

٢ – بما ان هذه المعلومات متوفرة بالتفصيل حول الكويتيين ، فهي بالتأكيد متوفرة لدى الجهات المختصة ، حول الفلسطينيين وحول كافة الجنسيات الاخرى المقيمة في الكويت ، ولكن الحصول عليها او نشرها يحتاج الى مبادرة جهة رسمية مثل منظمة التحرير الفلسطينية لطلبها، كما يحتاج الى موافقة الحكومة الكويتية على مثل هذا الطلب .

ثانيـا : الموظفون التنفيذيون في الحكومـة والمشتغلون بالاعمال الكتابية : ونجد بالنسبة لاصحاب هذه القسم من المهن انهم شكلوا المجموعة الثانية في احصاء ١٩٦٥ ، فبلغت نسبتهم الى مجموع العاملين ٢٠ر١٥ ٪ ، بينما شكلوا المجموعة الثالثة في احصاء ١٩٧٠ ، وزادت نسبتهم فبلغت ٠٦ر١٨ ٪ .

ثالثا : المشتغلون بأعمال الخدمات والرياضة والترفيه : وشكل هؤلاء المجموعة الثالثة في احصاء ١٩٦٥ ، بنسبة الى عدد العاملين مقدارها ٧٧ر١٣ ٪ ، بينما شكلوا المجموعة الرابعةفي احصاء ١٩٧٠،وانخفضتنسبتهم فبلغت٣١ر١٠ ٪ .

رابعا : اصحاب المهن العلمية والفنية : وهم يشكلون المجموعة الرابعة بالنسبة الى عدد العاملين في احصاء ١٩٦٥ ، بنسبة تبلغ ٦٨ر١٣ ٪ ، بينما يشكلون المجموعة الثانية في احصاء ١٩٧٠ ، حيث تبلغ نسبتهم ٢٠ ٪ .

وهنا نلاحظ ان هذه الاقسام الاربعة للمهن تستوعب حوالي ٩٠ ٪ من مجموع العاملين في الاحصاءين المذكورين كما نلاحظ ان تسلسل اقسام المهن يسير على نسق واحد في الاحصاءين ، باستثناء تغير واحد ، احتل فيه بند « اصحاب المهن العلمية والفنية » المكانة الثانية في احصاء ١٩٧٠ ، بينما بقي تسلسل اقسام المهن الاخرى على حاله .

وبعيدا عن هذه التصنيفات العامة يمكن ان نسجل تصنيفات محددة لبعض المهن . فبما ان الجزء الاكبر من المدرسين يعمل في مدارس الحكومة ، فيمكن اعتماد ارقام وزارة التربية في هذا الصدد ، حيث تسجل الوزارة ان عدد

المدرسين الفلسطينيين (والاردنيين) فيها بلغ في العام الدراسي ١٩٦٥/١٩٦٦ ٢٦٤٣ مدرسا ومدرسة ، بنسبةالى عدد العاملين الفلسطينيين مقدارها ٧ر٣٤ ٪ . وفي العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١ تسجل احصاءات الوزارة ان عدد المدرسين قد زاد زيادة طفيفة ، اذ بلغ عددهم ٢٩٩٦ ، وبقيت نسبتهم الى عدد العاملين على حالها تقريبا اذ بلغت ٧ر٢٤ ٪ .

كذلك بالنسبة للاطباء ، فان القسم الاكبر من الجسم الطبي يتبع لوزارة الصحة الكويتية ، ويمكن بناء على ذلك اعتماد ارقام الاطباء الواردةفي احصاء الموظفين(نيسان١٩٦٦). ويسجل هذا الاحصاء ان عدد الاطباء الفلسطينيين قد بلغ في ذلك التاريخ ١٥٧ طبيبا من كافة الاختصاصات بما فيهم الاطباء البيطريون (٤) .

وباستثناء هاتين المهنتين يصعب استنتاج الوضع الدقيق للمهن الاخرى (٥) .

---

٤ ـ لا يوضح الاحصاء اذا كان المسؤولون الرئيسيون عن الادارة في نطاق الطب ، اطباء ام لا . لذلك فالارقام المستخلصة هنا لا تشمل الجانب الاداري الذي يعمل فيه ١١ شخصا فلسطينيا .

٥ ـ راجع جدول رقم ١١ ، ١٢ .

جدول رقم (١١)

السكان الفلسطينيون (١٢ سنة فأكثر) موزعون حسب المهنة في الكويت للعام ١٩٦٥

	العدد	النسبة المئوية
ـ عمال الانتاج وعمال تشغيل معدات النقل والعمال العاديون	١٦٥٥٦	٤٥٫٩٥ ٪
ـ الموظفون التنفيذيون في الحكومة والمشتغلون في الاعمال الكتابية	٥٤٧٦	١٥٫٢٠ ٪
ـ المشتغلون باعمال الخدمات والرياضة والترفيه	٤٩٦٠	١٣٫٧٧ ٪
ـ اصحاب المهن العلمية والفنية	٤٩٢٧	١٣٫٦٨ ٪
ـ المشتغلون باعمال البيع	٢٠٠٨	٥٫٥٧ ٪
ـ الزراعة وتربية الحيوان والصيد	١١١٤	٣٫٠٩ ٪
ـ المديرون والاداريون ومديرو الاعمال	٦٢٩	١٫٥٧ ٪
ـ غير مبين	٣٣٩	٠٫٩٤ ٪
ـ المجموع	٣٦٠٢٧	٩٩٫٩٥ ٪

جدول رقم (١٢)

السكان الفلسطينيون (١٢ سنة فأكثر) موزعون حسب المهنة في الكويت للعام ١٩٧٠

	العدد	النسبة المئوية
– عمال الانتاج وعمال تشغيل معدات النقل والعمال العاديون	١٦٦٧٢	٤٠٫٢٦ ٪
– اصحاب المهن العلمية والفنية	٨٢٨١	٢٠ ٪
– الموظفون التنفيذيون في الحكومة والمشتغلون بالاعمال الكتابية	٧٤٧٨	١٨٫٠٦ ٪
– المشتغلون باعمال الخدمات والرياضة والترفيه	٤٢٦٩	١٠٫٣١ ٪
– المشتغلون باعمال البيع	٣٣٨٢	٨٫١٧ ٪
– الزراعة وتربية الحيوان والصيد	٩٤٥	٢٫٢٨ ٪
– المديرون والاداريون ومديرو الاعمال	٢٧٢	٠٫٦٦ ٪
– غير مبين	٢٨	٠٫٠٧ ٪
– المجموع	٤١٤١٥	٩٩٫٨١ ٪
– ليس لهم مهنة	٣٧٩٥٢	
– المجموع الكلي	٧٩٣٦٧	

(٤)

العاملون في القطاع الحكومي

بعد الصورة العامة التي سجلناها في الصفحات السابقة عن الفلسطينيين في الكويت سننتقل الآن الى الحديث عنهم في القطاعات المحددة التي يعملون بها ، وسنختار من هـذه القطاعات ما تتوفر حوله معلومات احصائية . وهي قطاعان ، قطاع العاملين في دوائر الحكومة ، وينقسمون الى موظفين ومستخدمين ، ثم قطاع العاملين في المؤسسات الخاصة .

ينقسم السلم الوظيفي في الكويت الى ثلاث حلقات ، وتنقسم كل حلقة الى اربع درجات . الحلقة الاولى وهي تضم الموظفين الذين لعملهم صفة سياسية في حكم البلد وادارة شؤونه . وهي حلقة يقتصر العمل فيها على الكويتيين ، ولا يوجد فيها اي موظف عربي او اجنبي (١) . والحلقة الثانية هي حلقة كبار الموظفين ، والحلقة الثالثة هي حلقة صغار الموظفين بمختلف رتبهم . وفي هاتين الحلقتين فقط يتواجد الموظفون من كافة الجنسيات الكويتية والعربية والاجنبية . واضافة الى هذه الحلقات الثلاث توجد جهات وظيفية لها تصنيف منفصل ومستقل هي: السلك الدبلوماسي والقضاء.

١ ـ يستثنى الاحصاء الوزراء ، واعضاء مجلس الامة ويسجل في هذه الحلقة وكلاء الوزارات ، ومساعديهم .

وخارج هذا النطاق المصنف توجد انواع اخرى من الموظفين تعمل بعقود خاصة على عدة درجات ، اضافة الى من يعملون براتب مقطوع ، ومن يعملون في شركات لها انظمة خاصة ولكنها تابعة للقطاع الحكومي ، مثل شركات الطيران .

اما الحلقة الرابعة ، والتي تنقسم بدورها الى اربع درجات ، فهي الحلقة التي تضم المستخدمين في دوائر الحكومة . والفارق بين الموظف والمستخدم ، يقوم على اساس ان الموظف هو الذي يقوم بعمل ذهني من اي نوع كان ، اما المستخدم فهو الذي يقوم بعمل عقلي من اي نوع كان .

وقد اجرت الحكومة الكويتية احصاء شاملا للموظفين والمستخدمين لديها في نيسان ١٩٦٦ هو الاول من نوعه في الاحصاءات العربية ، ويضم هذا الاحصاء معلومات تفصيلية عن الموظفين عامة ، يمكن بالاستناد اليها تحديد السمات العامة للموظفين والمستخدمين الفلسطينيين في الكويت بكل وضوح . ويتميز هذا الاحصاء ، فيما يخص الفلسطينيين ، انه يميز لاول مرة ، بين ثلاثة انواع من الفلسطينيين : الفلسطينيون القادمون من الاردن ، ثم الفلسطينيون القادمون من قطاع غزة ، واخيرا الفلسطينيون القادمون من البلاد العربية ، وهو بهذا التمييز يسهل عملية التدقيق في الامكنة الفعلية التي يهاجر الفلسطينيون منها للعمل في الكويت .

أ ـ الموظفون :

يبلغ عدد الموظفين الحكوميين في الكويت ، والتابعين لكافة الجنسيات ٣٠٨١٩ موظفا وموظفة ، تبلغ نسبتهم الى

عدد سكان العام حسب احصاء ١٩٦٥ ٩٥ر٦ ٪ . وغالبية هؤلاء الموظفين من الذكور الذين تبلغ نسبتهم الى عدد الموظفين العام ٩٥ر٨٤ ٪ ، بينما تبلغ نسبة الموظفات ٠٥ر١٥ ٪ . ويحتل الكويتيون في هذا المجال المكانة الاولى ، اذ تبلغ نسبتهم بين الموظفين ٨١ر٤٩ ٪ ، ويليهم الفلسطينيون ويشكلون وحدهم ربع القطاع الوظيفي بنسبة مقدارها ٤٩ر٢٤ ٪ . اما المرتبة الثالثة فيحتلها الموظفون العرب من كافة الجنسيات حيث تبلغ نسبتهم ١٢ر٢٠ ٪ . ويأتي الموظفون الاجانب في المرتبة الرابعة حيث تبلغ نسبتهم ٥٨ر٥ ٪ فقط (٢) .

جدول رقم (١٣)

الموظفون في الكويت حسب الجنسية والنوعية

نيسان ــ ١٩٦٦

الجنسية	ذكور	اناث	مجموع	النسبة المئوية
كويتيون	١٤٦٨٦	٦٦٨	١٥٣٥٤	٨١ر٤٩ ٪
فلسطينيون	٥٨٥٧	١٦٩٣	٧٥٥٠	٤٩ر٢٤ ٪
عرب من كل الجنسيات	٤٢٨٩	١٩١٣	٦٢٠٢	١٢ر٢٠ ٪
اجانب من كل الجنسيات	١٣٥١	٣٦٢	١٧٢٣	٥٨ر٥ ٪
المجموع	٢٦١٨٣	٤٦٣٦	٣٠٨١٩	١٠٠ر٠٠ ٪

وفيما يتعلق بالجهة التي هاجر منها الموظفون الفلسطينيون الى الكويت ، نلاحظ ان القسم الاكبر منهم ذكورا واناثا قد جاؤوا من الاردن ، حيث بلغ عددهم ٥٣٩٦ شخصا ، وبلغت

٢ ــ راجع جدول رقم ١٣ .

نسبتهم الى عدد الموظفين الفلسطينيين ٧١ر٤٧ ٪ . يليهم في المرتبة الثانية القادمون من قطاع غزة وعددهم ١٤٣٦ شخصا، نسبتهم الى عدد الموظفين الفلسطينيين ١٩ر٠١ ٪ . اما الموظفون الفلسطينيون القادمون من البلاد العربية الاخرى فقد بلغ عددهم ٧١٨ شخصا ، وبلغت نسبتهم ٩ر٥٠ ٪ (٣).

جدول رقم (١٤)

مناطق هجرة الموظفين الفلسطينيين الى الكويت

نيسان ـ ١٩٦٦

	ذكور	اناث	المجموع	النسبة المئوية
ـ الاردن	٤٣٦٤	١٠٣٢	٥٣٩٦	٪ ٧١ر٤٧
ـ قطاع غزة	٩٨٣	٤٥٣	١٤٣٦	٪ ١٩ر٠١
ـ من البلاد العربية	٥١٠	٢٠٨	٧١٨	٪ ٩ر٥١
ـ مجموع	٥٨٥٧	١٦٩٣	٧٥٥٠	٪١٠٠ر٠٠

وغالبية هؤلاء الموظفين الفلسطينيين من الذكور وتبلغ نسبتهم ٧٧ر٥٧٪ ، وبذلك تبلغ نسبة الاناث بينهم ٢٢ر٤٢ ٪ . وبالمقارنة بين نسبة الاناث الفلسطينيات والكويتيات في القطاع الوظيفي ، نجد ان نسبة الفلسطينيات اعلى من الكويتيات بفارق واضح ، اذ لا تتجاوز نسبة الموظفات الكويتيات ٤ر٥٤ ٪ من مجموع الموظفين الكويتيين .

واذا نظرنا الى الموظفين الفلسطينيين من زاوية مؤهلاتهم التعليمية، فاننا نجد نسبة لا بأس بها منهم لا تحمل اي مؤهل

٣ ـ راجع جدول رقم ١٤ .

تعليمي ، وهم الذين يصنفون عادة تحت البنود (امي — يقرأ — يقرأ ويكتب) ، اذ يبلغ عدد هؤلاء ١١٩٩ موظفا وموظفة ، غالبيتهم مهاجرون من الاردن (١٠٥٦) ، وتبلغ نسبتهم الى عدد الموظفين الفلسطينيين ١٥ر٨٨ ٪ . اما الذين يحملون شهادات ابتدائية من الموظفين فتبلغ نسبتهم٣ر٠٧ ٪ ، ويرتفع الرقم بالنسبة للذين يحملون شهادات متوسطة اذ تصل نسبتهم الى ١٢ر٥٠ ٪ ثم ترتفع النسبة اكثر بين حملة الشهادات الثانوية فتصل الى ٥٢ر٧١ ٪ . ثم تعود هذه النسب الى الانخفاض في نطاق الشهادات الجامعية، اذ يبلغ عدد حملة الشهادات الجامعية من كافة الانواع ١١٩٥ شخصا نسبتهم الى عدد الموظفين الفلسطينيين ١٥ر٨٢ ٪ موزعون كالتالي : فوق الثانوية ٠ر٦٨ ٪ ، حملة الشهادات الجامعية ١٤ر٣١ ٪ حملة الشهادات فوق الجامعية ٠ر٨٣ ٪ (٤) . وبذلك يكون الجزء الاكبر من الموظفين الفلسطينيين (اكثر من النصف) من حملة الشهادات الثانوية ، الذين يتقاضون عادة رواتب متوسطة تجعلهم يعيشون في مستوى اقتصادي عادي جدا بالنظر الى ارتفاع مستوى المعيشة في الكويت، وبالنظر الى ما يرسلونه من مساعدات الى ذويهم في مكان اقامتهم الاصلي .

ولان غالبية الموظفين الفلسطينيين من حملة الشهادات الثانوية ، فان هذا ينعكس بالتالي على مستواهم الوظيفي كما يبرز من خلال توزع الموظفين الفلسطينيين على حلقات ودرجات التوظيف فعلى هذا الصعيد نجد انه لا يوجد اي موظف فلسطيني بين موظفي الحلقة الاولى . بينما يتواجد كافة الموظفين الفلسطينيين في الحلقتين الثانية والثالثة، بدرجاتهما

٤ — راجع جدول رقم ١٥ على الصفحة التالية .

الثماني . ويبلغ عـدد الموظفين المصنفين في هاتـين الحلقتين ٧٢٦٩ موظفا وموظفة ، بينما يبلغ عـدد المصنفين في السلك الديبلوماسي والقضاء والعقود الخاصة ، واصحاب الرواتب المقطوعة ٢٨١ شخصا فقط .

جدول رقم (١٥)

الموظفون الفلسطينيون حسب حالتهم التعليمية
نيسان ـ ١٩٦٦

	اردن	غزة	بلاد عربية	مجموع	نسبة مئوية
ـ امي ـ يقرأ ـ					
يقرأ ويكتب	١٠٥٦	٦٠	٨٣	١١٩٩	١٥٫٨٨ ٪
ـ ابتدائية	٢٠٨	٧	١٧	٢٣٢	٣٫٠٧ ٪
ـ متوسطة	٨٣٠	٣٠	٨٤	٩٤٤	١٢٫٥٠ ٪
ـ ثانوية	٢٦٤٧	٩٩٠	٣٤٣	٣٩٨٠	٥٢٫٧٢ ٪
ـ فوق الثانوية	٢٩	١٥	٨	٥٢	٠٫٦٨ ٪
ـ الجامعية	٥٨٢	٣٢١	١٧٨	١٠١٨	١٤٫٣٢ ٪
ـ فوق الجامعية	٤٤	١٣	٥	٦٢	٠٫٨٣ ٪
ـ المجموع	٥٣٩٦	١٤٣٦	٧١٨	٧٥٥٠	١٠٠٪

في الحلقة الثانية ، وهي حلقة كبار الموظفين ، الذيـن تتراوح رواتبهم الاساسية بين ١٢٠ دينارا الى ٢٧٥ دينـارا كويتيا يوجـد ٩١١ موظفـا ، نسبتهم الى عـدد الموظفين الفلسـطينيين ١٢٫٠٦ ٪ . بينما يوجد في الحلقة الثالثة،وهي حلقة صغار الموظفين الذين تتراوح رواتبهم الاساسية بين ٣٣

دينارا الى ١٢٣ دينارا ، ٦٣٥٨ موظفا ، نسبتهم الى عـــدد الموظفين الفلسطينيين ٢١ر٨٤ ٪ . ولا تتجاوز نسبة الموظفين العاملين خارج اطـار هاتين الحلقتين ٧٢ر٣ ٪ . وداخـــل هاتـين الحلقتين نجـد ان التمركز الرئيسي للموظفين يتم في الدرجة الثالثة من الحلقة الثانية ، وهي الدرجة التي يعين فيها عادة حملة الشهادات الثانوية . وتبلغ نسبة الموظفين في هذه الدرجة ٩٤ر٣٠ ٪ ، تليها الدرجة الثانية في نفس الحلقة ونسبة الموظفين الفلسطينيين فيها ٢٤ر٢٥ ٪ ، ثم تليهـــا الدرجة الاولى في نفس الحلقة بنسبة تبلغ ١٤ر١٨ ٪ .

وفي الانتقال من الحلقة الثالثة الى الحلقة الثانية تحصل قفزة نوعية في الراتب ، ولكننا نجد نسبة الموظفين في الدرجة الاولى من الحلقة الثانية تنخفض بسرعة اكبر اذ تبلغ٣٥ر٨٪ ، ثم تأخذ النسبة بالانخفاض بصورة شديدة التسارع يوضحها الجدول المرفق (٥) .

هؤلاء الموظفون الموزعون على الدرجات الثمانية للحلقتين الثانية والثالثة ، مـا هي الاعمـال التي يمارسونها ؟ انهـــم يتوزعون على احد عشر صنفا من اصناف الاعمال ، ولكنهـم يتركزون بشكل بارز في خمسـة اصناف منها هي :

ـ الاعمال الاعلاميـة والثقافيـة : وتستوعب الجزء الاكبر من الموظفين الفلسطينيين اذ تبلـغ نسبتهم في هـــذه الاعمال ٢٤ر٤١ ٪ .

ـ الاعمال الادارية والكتابية: وهي تلي مجموعة الاعمال

٥ ـ راجع جدول رقم ١٦ على الصفحة التالية .

السابقة انما بانخفـاض ملحوظ . اذ تبلـغ نسبة الموظفين الفلسطينيين العاملين في هذه الاعمال ١٨ر١٨ ٪ .

ـ الاعمال الطبية : وهي تأتي في المرتبة الثالثة ، ولكن انخفاض النسبة فيها انخفاض بسيط اذ تبلغ نسبة الموظفين الفلسطينيين في اطار هذه الاعمال ١٥ر٢٠ ٪ .

جدول رقم (١٦)

الموظفون الفلسطينيون حسب الحلقة والدرجة

نيسان ـ ١٩٦٦

الحلقة الثانية :	النسبة	العدد
ـ درجة اولى	٢١ر٠ ٪	١٦
ـ درجة ثانية	٨٨ر٠ ٪	٦٧
ـ درجة ثالثة	٦١ر٢ ٪	١٩٧
ـ درجة رابعة	٣٦ر٨ ٪	٦٣١
المجموع	٠٦ر١٢ ٪	٩١١
الحلقة الثالثة :		
ـ درجة اولى	١٥ر١٨ ٪	١٣٧٠
ـ درجة ثانية	٢٥ر٢٥ ٪	١٩٠٦
ـ درجة ثالثة	٩٤ر٣٠ ٪	٢٣٣٦
ـ درجة رابعة	٨٨ر٩ ٪	٧٤٦
المجموع	٢٢ر٨٤ ٪	٦٣٥٨
السلك الديبلوماسي ، القضاء ... الخ	٧٢ر٣ ٪	٢٨١
	٪١٠٠	٧٥٥٠

ـ الاعمال الهندسية: وتأتي في المرتبة الرابعة وتستوعب ١٠ر٦٠ ٪ من مجموع الموظفين الفلسطينيين .

ـ الاعمال الاقتصادية والاحصائية والمالية : وهي تأتي في المرتبة الخامسة ، وتستوعب ٨ر٩٨ ٪ من مجموع الموظفين الفلسطينيين .

وبذلك تكون هذه الاصناف الخمسة من المهن قد استوعبت ما يوازي ٢٠ر٩٤ ٪ من مجموع الموظفين الفلسطينيين، بينما تتوزع اصناف المهن الست الاخرى (اعمال النقل والمواصلات ـ الاعمال الحرفية ـ الاعمال الزراعية والعلمية ـ اعمال المحافظة على امن المجتمع ـ اعمال الخدمات ـ الاعمال القيادية والتمثيل الدبلوماسي) على نسبة ضئيلة مقدارها ٨٠ر٥ ٪ (٦) .

وعند دراسة الجداول التي تحدد السنوات التي التحق الموظفون بها في الخدمة نجد ان فترة السنوات العشر الممتدة منذ عام ١٩٤١ الى عام ١٩٥١ قد شهدت التحاق عدد قليل جدا من الفلسطينيين بالعمل الوظيفي الحكومي ، لم يتجاوز ١١٦ شخصا. اما بعد هذه السنة ، فقد بدات ارقام التوظيف تتزايد سنويا . ففي عام ١٩٥١ كان عدد الفلسطينيين الذين التحقوا بالعمل الوظيفي في الكويت ١٣١ شخصا (اكثر من عدد الملتحقين بالسنوات العشر السابقة) ، وبقي هذا العدد يزداد سنويا ، حتى بلغ عدد الذين التحقوا بالعمل الوظيفي في عام ١٩٦٥ ، ٩٨٤ شخصا ، وهو اعلى رقم للتوظيف تم خلال عام واحد . واذا اخذنا فترة السنوات العشر الممتدة من بداية

٦ ـ راجع جدول رقم ١٧ .

جدول رقم (١٧)

الموظفون الفلسطينيون حسب العمل الذي يقومون به
نيسان ـ ١٩٦٦

المهنـــة	العدد	النسبة المئوية
ـ الاعمال الاعلامية والثقافية	٣١١٣	٤١د٢٤ ٪
ـ الاعمال الادارية والكتابية	١٣٧٢	١٨د١٨ ٪
ـ الاعمال الطبية	١١٤٧	١٥د٢٠ ٪
ـ الاعمال الهندسية والصناعية	٨٠٠	١٠د٦٠ ٪
ـ الاعمال الاقتصادية والاحصائية والمالية	٦٧٨	٨د٩٨ ٪
ـ اعمال النقل والاواصلات	١٢٤	١د٦٤ ٪
ـ الاعمال الحرفية	٩٠	١د١٩ ٪
ـ الاعمال الزراعية والعلمية	٨١	١د٠٧ ٪
ـ اعمال المحافظة على امن المجتمع	٧٦	١د٠٠ ٪
ـ اعمال الخدمات	٦٣	٠د٨٣ ٪
ـ الاعمال القيادية والتمثيل الدبلوماسي	٥	٠د٠٦ ٪
ـ غير مبين	١	٠د٠١ ٪
ـ المجموع	٧٥٥٠	٪١٠٠

عام ١٩٥٧ حتى نهاية عام ١٩٦٦ ، نجد ان معـدل التوظيف السنوي قد بلغ ٥٨٥ موظفا ، غالبيتهم من الذكور الذين كان

معدل توظيفهم السنوي ٤٤٢ موظفا ، بينما كان معدل توظيف الاناث ١٤٣ موظفة (٧) .

جدول رقم (١٨)
الموظفون الفلسطينيون حسب سنة دخول الخدمة والنوع
نيسان ـ ١٩٦٦

السنة	ذكور	اناث	مجموع
من قبل ١٩٤٠ ـ ١٩٥١	٧٥	٤١	١١٦
من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ (٥ سنوات)	١٣٦٣	٢١٨	١٥٨١
من ١٩٥٧ ـ ١٩٦٦ (١٠ سنوات)	٤٤١٩	١٤٣٤	٥٨٥٣
المجموع	٥٨٥٧	١٦٩٣	٧٥٥٠

ب ـ المستخدمون :

المستخدمون في سلم الوظائف الحكومية في الكويت هم الذين يعتمدون في عملهم على المجهود البدني اساسا ، حسب تعريف احصاء المستخدمين، ويشمل هذا الاحصاء «الاشخاص الذين تربطهم بالجهات الحكومية علاقة وظيفية » والموزعين على المجالات التالية :

ا ـ جميع المعينين في الحلقة الرابعة بدرجاتها الثلاثة.

ب ـ ذوو الرواتب المقطوعة الذين يقومون باعمال مستخدمين ، ممن لا يحكمهم قانون عمال الحكومة .

ج ـ العاملون بنظم خاصة ، غير نظم موظفي الدولة ، في الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ، ويقومون باعمال مستخدمين .

٧ ـ راجع جدول رقم ١٨ .

د ـ ويشمل الاحصاء ايضا (فيما يخص الكويتيين) الاشخاص الذين تدربهم الحكومة تمهيدا لشغل وظائف مستخدمين (٨) .

وعدد العاملين كمستخدمين في دوائر الحكومة بالكويت اقل من عدد العاملين كموظفين ، اذ يبلغ عددهم ٢٢٢٩١ شخصا ، يشكلون ٤ر٦٧ ٪ بالنسبة الى عدد السكان العام حسب احصاء ١٩٦٥ . كذلك فان نسبة الاناث اللواتي يعملن كمستخدمات ، هي اقل من نسبتهم في قطاع الموظفات . فنسبة الذكور بين المستخدمين تبلغ ٢٣ر٩٠ ٪ ، بينما تبلغ نسبة الاناث ٧٧ر٩ ٪ .

وكما هو الحال في احصاء الموظفين ، فان الجزء الاكبر من المستخدمين هم من الكويتيين الذين تبلغ نسبتهم الى عدد المستخدمين العام ٣٧ر٤٣ ٪ ، يليهم في المرتبة الثانية المستخدمون العرب من كافة الجنسيات ، بنسبة عالية مقدارها ٣٩ ٪ ، ويأتي المستخدمون الفلسطينيون في المرتبة الثالثة بنسبة تساوي ١٤ر١٠ ٪ ، بينما كانوا في احصاء الموظفين يشكلون نسبة تبلغ الربع . اما المستخدمون الاجانب فيأتون في المرتبة الرابعة بنسبة مقدارها ٤٧ر٧ ٪ ؛ وهي نسبة اعلى بقليل من نسبتهم في قطاع الموظفين (٩) .

---

٨ ـ نتائج احصاء المستخدمين عن نيسان (ابريل) ١٩٦٦ ـ الجزء الاول ـ صفحة ج .

٩ ـ راجع جدول رقم ١٩ .

جدول رقم (١٩)

المستخدمون في الكويت حسب الجنسية والنوعية

نيسان ـ ١٩٦٦

الجنسية	ذكور	اناث	مجموع	النسبة المئوية
كويتيون	٩٠٩٤	٥٧٤	٩٦٦٨	٤٣٫٣٧ ٪
فلسطينيون	٢١٠٢	١٥٨	٢٢٦٠	١٠٫١٤ ٪
عرب من كل الجنسيات	٧٢٨٨	١٤٠٩	٨٦٩٧	٣٩٫٠٢ ٪
اجانب من كل الجنسيات	١٦٢٩	٣٧	١٦٦٦	٧٫٤٧ ٪
المجموع	٢٠١١٣	٢١٧٨	٢٢٢٩١	١٠٠٫٠٠٪

وعند التدقيق في ارقام المستخدمين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم ٢٢٦٠ شخصا نجد ان غالبيتهم المطلقة هم من مهاجري الاردن . اذ تبلغ نسبتهم ٩٧٫٥٣ ٪ . بينما تبلغ نسبة المستخدمين القادمين من قطاع غزة ٠٫٣٩ ٪ ، والمستخدمون الفلسطينيون القادمون من البلاد العربية ٢٫٠٨ ٪ كذلك يشكل الذكور الفلسطينيون الغالبية المطلقة بين هؤلاء المستخدمين ، اذ يسجلون نسبة تبلغ ٩٣ ٪ ، بينما تبلغ نسبة الاناث ٧ ٪ فقط . ورغم تدني هذه النسبة الا انها ، على غرار الوضع في قطاع الموظفين ، اعلى من نسبة عمل الكويتيات ، التي تبلغ ٥٫٩٣ ٪ من مجموع المستخدمين الكويتيين (١٠) .

١٠ ـ راجع جدول رقم ٢٠ .

جدول رقم (٢٠)
مناطق هجرة المستخدمين الفلسطينيين الى الكويت
نيسان ــ ١٩٦٦

	ذكور	اناث	مجموع	النسبة المئوية
ــ الاردن	٢٠٥٧	١٤٧	٢٢٠٤	٪ ٩٧ر٥٣
ــ قطاع غزة	٨	١	٩	٪ ٠ر٣٩
ــ بلاد عربية	٣٧	١٠	٤٧	٪ ٢ر٠٨
ــ مجموع	٢١٠٢	١٥٨	٢٢٦٠	٪١٠٠

والمؤهلات العلمية في قطاع المستخدمين الفلسطينيين متدنية بشكل ملحوظ ، اذ ان العدد الاكبر منهم مصنفون تحت البنود (أمي ــ يقرأ ــ يقرأ ويكتب) ، وهؤلاء يشكلون نسبة مقدارها ٩١ر٢٤ ٪ ؛ اما حملة الشهادات فلايتجاوزون ٨ر٧٦ ٪ موزعون كما يلي : ٥ ٪ من حملة الشهادة الابتدائية، ٣ر٤٥ ٪ من حملة الشهادة المتوسطة ، ٣١ ر٠ ٪ من حملة الشهادة الثانوية (١١) . ولكن المستوى التعليمي هنا لا يحمل معنا خاصا ينعكس على الدخل ، اذ ان مستوى الرواتب في هذه الحلقة متدن اصلا ، والفوارق بين رواتب درجاتها الثلاثة فوارق طفيفة لا يلعب المستوى التعليمي دورا كبيرا فيها . ولذلك نلاحظ ان نسب توزع المستخدمين في الدرجات الثلاث لهذه الحلقة متقاربة فيما بينها على نحو اوضح من التقارب القائم بين درجات قطاع الموظفين . فالمستخدمون

١١ ــ راجع جدول رقم ٢١ .

جدول رقم (٢١)
المستخدمون الفلسطينيون حسب حالتهم التعليمية
نيسان ـ ١٩٦٦

	اردن	غزة	بلاد عربية	مجموع	النسبة المئوية
امي ـ يقرأ ـ					
يقرأ ويكتب	٢٠١١	٩	٤٢	٢٠٦٢	٪ ٩١ر٢٤
الابتدائية	١١٢	ـ	١	١١٣	٪ ٥
المتوسطة	٧٦	ـ	٢	٧٨	٪ ٣ر٤٥
الثانوية	٥	ـ	٢	٧	٪ ٠ر٣١
مجموع	٢٢٠٤	٩	٤٧	٢٢٦٠	٪١٠٠

الفلسطينيون في هذه الحلقة يتوزعون حسب النسب التالية : الدرجة الاولى ٢٦ر٠٦ ٪ ، والدرجة الثانية ٢٣ر٣٢ ٪ ، والدرجة الثالثة ٣٧ر٨٣ ٪ . وبذلك يشكل المصنفون في هذه الحلقة ٨٧ر٢١٪ من مجموع المستخدمين الفلسطينيين. بينما يشكل العاملون براتب مقطوع ٨ر٠٦ ٪ ، والعاملون حسب انظمة خاصة ٤ر٧٣ ٪ (١٢) .

والآن ما هو نوع العمل الذي يقوم به المستخدمون الفلسطينيون في دوائر الحكومة في الكويت ؟ من حيث الشكل، يتوزع المستخدمون على اصناف المهن نفسها التي يتوزع عليها الموظفون ، ولكن نسب تمركز هذا التوزع تختلف في الحالتين. فهي اشد في نطاق المستخدمين بالنسبة لبعض المهن ، حيث

١٢ ـ راجع جدول رقم ٢٢ .

جدول رقم (٢٢)
المستخدمون الفلسطينيون حسب الحلقة والدرجة
نيسان ـ ١٩٦٦

الحلقة الرابعة	اردن	غزة	بلاد عربية	مجموع	النسبة المئوية
ـ الدرجة الاولى	٥٦٥	٤	٢٠	٥٨٩	٪ ٢٦ر٠٦
ـ الدرجة الثانية	٥١٨	ـ	٩	٥٢٧	٪ ٢٣ر٢٢
ـ الدرجة الثالثة	٨٤٢	٣	١٠	٨٥٥	٪ ٣٧ر٨٣
المجموع	١٩٢٥	٧	٣٩	١٩٧١	٪ ٨٧ر٢١
. راتب مقطوع	١٧٣	٢	٧	١٨٢	٪ ٨ر٠٦
ـ نظام خاص	١٠٦	ـ	١	١٠٧	٪ ٤ر٧٣
ـ متدرب	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
ـ المجموع	٢٢٠٤	٩	٤٧	٢٢٦٠	٪١٠٠

نجد ان القسم الاكبر من المستخدمين الفلسطينيين ، والذي يتجاوز ٦٠ ٪ يتركز في نطاق الخدمات . ثم تنخفض هـذه النسبة بدرجة كبيرة ، حيث تتركز مرة اخرى في ثلاثة اقسام للمهن هي على التوالي : اعمال النقل والمواصلات ١٦ر٠٦ ٪ ، الاعمال الحرفية ٨ ٪ ، الاعمال الزراعية والعلمية ٧ر٣٩ ٪ . ثم تتوزع بقيـة النسب على خمسة اقسام اخرى من المهن بنسب قليلة ، اعلاهـا اعمـال المحافظـة على امن المجتمـع (٢ر٧٠ ٪) وادناها الاعمال الاقتصادية والاحصائية والمالية (٠ر٠٥ ٪) (١٣) .

١٣ ـ راجع جدول رقم ٢٣ .

جدول رقم (٢٣)
المستخدمون الفلسطينيون حسب العمل الذي يقومون به
نيسان ـ ١٩٦٦

المهنـــة	العدد	النسبة المئوية	
ـ اعمال الخدمات	١٣٦٩	٦٠٫٥٧ ٪	٦٠٫٥٧ ٪
ـ اعمال النقل والمواصلات	٣٦٣	١٦٫٠٦ ٪	
ـ الاعمال الحرفية	١٨١	٨٫٠٠ ٪	٣١٫٤٥ ٪
ـ الاعمال الزراعية والعلمية	١٦٧	٧٫٣٩ ٪	
ـ اعمال المحافظة على امن المجتمع	٦١	٢٫٧٠ ٪	
ـ الاعمال الهندسية	٤٠	١٫٧٧ ٪	
ـ الاعمال الطبية	٤٠	١٫٧٧ ٪	٧٫٩٨ ٪
ـ الاعمال الكتابية والادارية	٣٥	١٫٥٥ ٪	
ـ الاعمال الاعلامية والثقافية والفنون	٣	٠٫١٤ ٪	
ـ الاعمال الاقتصادية والاحصائية والمالية	١	٠٫٠٥ ٪	
ـ المجموع	٢٢٦٠	١٠٠٪	

ومن خلال دراسة الجداول التي تبين سنوات التحاق المستخدمين الفلسطينيين بالخدمة ، نجد عكس قطاع الموظفين ان الفترة الممتدة بين السنوات ١٩٤٠ الى ١٩٥١ ، لم تشهد التحاق اي مستخدم فلسطيني بالعمل الوظيفي . وقد بدأ هذا الالتحاق بارقام صغيرة جدا في الاعوام ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، وبدأ يرتفع بنسبة معقولة بدءا من العام ١٩٥٥ ، حيث بلغ عدد المستخدمين ١١٤ شخصا ، وبقي هذا الرقم لمستوى الالتحاق يرتفع او ينخفض سنويا بدون ظهور اي

قاعدة ثابتة فيه . وقد سجل عام ١٩٦٢ اعلى رقم للالتحاق في قطاع المستخدمين ، وبلغ هذا الرقم ٥٠٧ اشخاص . واذا اخذنا فترة السنوات العشر الممتدة من بداية عام ١٩٥٧ حتى نهاية عام ١٩٦٦ ، نجد ان معدل الاستخدام السنوي قد بلغ ١٩٥ شخصا ، وهو معدل ادنى بكثير من معدل التوظيف السنوي كما شاهدناه من قبل . والكفة الراجحة في معدل الاستخدام هذا ، هي للذكور الذين بلغ معدل استخدامهم السنوي ١٨٠ شخصا ، بينما بلغ معدل استخدام الاناث ١٥ مستخدمة في العام الواحد فقط . وهنا ايضا فان الفارق كبير جدا بين معدل الاستخدام السنوي للاناث ، وبين معدل التوظيف السنوي لهن (١٤) .

جدول رقم (٢٤)
المستخدمون الفلسطينيون حسب سنة دخول الخدمة والنوع
نيسان ــ ١٩٦٦

السنة	ذكور	اناث	مجموع
من ١٩٤٠ ــ ١٩٥١	ــ	ــ	ــ
من ١٩٥٢ ــ ١٩٥٦	٣٠٥	٣	٣٠٨
من ١٩٥٧ ــ ١٩٦٦	١٧٩٧	١٥٥	١٩٥٢
المجموع	٢١٠٢	١٥٨	٢٢٦٠

١٤ ــ راجع جدول رقم ٢٤ .

(٥)

العاملون في القطاع الخاص

اجرت الحكومة الكويتية في نيسان ١٩٦٧ احصاء حول ثلاث قضايا هي : التوظف ، والاجور ، وساعات العمل ، شمل التوظف في القطاع الخاص ، والقطاع المشترك الذي تساهم فيه الحكومة ، متطرقا الى وضع هذه القضايا الثلاث في جميع اوجه النشاط الاقتصادي . الا ان هذا الاحصاء على اهميته ، اقتصر في تبوبياته على بندين فقط : الكويتيون ، وغير الكويتيين ، ولم يقدم على غرار الاحصاءات السابقة معلومات مفصلة تبعا للجنسية عن غير الكويتيين . ولذلك فهو لا يقدم معلومات مفصلة عن الفلسطينيين ، ولكن المعلومات الواردة فيه ، وخاصة التي تتناول الاجور وساعات العمل ، هي على عموميتها، تنطبق على الجميع بما فيهم الفلسطينيون.

يقسم الاحصاء القطاع الخاص الى قسمين : مؤسسات القطاع المنظم ، وهو الذي يشمل : شركات المساهمة، وشركات التوصية بالاسهم ، والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ومؤسسات القطاع غير المنظم ، وهي تشمل : المؤسسات الفردية ، وشركة التضامن ، وشركة التوصية البسيطة ، وشركة الواقع ، والمؤسسات التي لا تهدف الى الربح .

يبلغ عدد المؤسسات من النوعين المذكورين ، المنظم

وغير المنظم في الكويت ، ٨٨٨٣ مؤسسة ، يعمل فيها جميعا ٦٣٦٥٨ شخصا . وينقسم هؤلاء العاملون الى نوعين : النوع الاول هم الاداريون والفنيون والكتبة ، الذين يشكلون ٢٢ر٠٣ ٪ . النوع الثاني هم العمال الذين يشكلون ٧٧ر٨٢ ٪ . ونسبة الكويتيين العاملين في هذا القطاع من النوعين قليلة جدا ، فهي لا تتجاوز ٣ر٤٢ ٪ من مجموع العاملين ، تقابلها نسبة مرتفعة لغير الكويتيين تبلغ ٩٦ر٥٨ ٪ . اما اذا اخذنا كل نوع من هذين النوعين من العمل على حدة ، فنجد ان الكويتيين يشكلون في اطار النوع الاول من العمل (الاداريون والفنيون والكتبة) نسبة مقدارها ٤ر٧٤ ٪ . بينما يشكل غير الكويتيين نسبة عالية مقدارها ٩٥ر٢٦ ٪ . اما في اطار النوع الثاني من العمل (العمال) فان الكويتيين يشكلون بداخله نسبة اقل مقدارها ٣ر٠٥ ٪ ، بينما توازي نسبة غير الكويتيين ٩٦ر٩٥ ٪ (١) . وسنعمد الآن الى توضيح هذه الصورة العامة في كل قطاع على حدة .

القطاع المنظم :

يبلغ عدد المؤسسات في القطاع المنظم ٢٩٧ مؤسسة ، نسبتها الى عدد المؤسسات العام ٣ر٣٤ ٪ . وبالرغم من هذه النسبة المتدنية ، فان هذا العدد القليل من المؤسسات يشغل ٢٧١٩٦ شخصا ، نسبتهم الى عدد العاملين في القطاعين المنظم وغير المنظم ٤٢ر٧٣ ٪ .

ويحتل الكويتيون في الجانب الاداري لهذا القطاع مكانة خاصة ، اذ يبلغ عددهم ٥٣٦ شخصا يمثلون ٨٠ ٪ من

١ ــ راجع جدول رقم ٢٤ .

الكويتيين العاملين في الجانب الاداري في القطـاعين . اي ان الكويتيين الاداريين يتركزون اساسا في القطاع المنظـم الذي تتبع له المؤسسات والشركات الكبرى . ومع ان نسبتهم الى الاداريين عامة في هذا القطاع ، هي نسبة متدنية لا تتجـاوز ٦ر٣٣ ٪ ، الا اننا نميل الى الاعتقاد بانهم يحتلون داخل هذا القطاع ، المواقع القيادية ، سواء من حيث الملكية ، او مـن حيث الاشراف الفعلي على اقسام العمل الاساسية (عضوية مجالس الادارة ـ رؤساء الاقسام والفروع ... الخ) . بينما يحتل الاداريون غير الكويتيين ، الذين تبلغ نسبتهم ٦٧ر٩٣٪ الاعمال الفنية والكتابية التنفيذية .

اما فيما يختص بالعمال العاملين في هذا القطاع المنظم ، فان العمال الكويتيين يتركزون فيه بشكـل كامل ، ويبلـغ عددهم ١٥٠٦ اشخاص (وبذلك يكون هناك ٣ عمال كويتيين فقط يعملون في القطاع غير المنظم) نسبتهم الى عدد العمـال العام ٨ر٠٤ ٪ ، وبذلك تبلغ نسبة غير الكويتيين من العمـال ٩٦ر٩١ ٪ .

القطاع غير المنظم :

يضم القطاع غير المنظم الجزء الاكبر مـن المؤسسات ، والتي يبلغ عددها ٨٥٨٦ مؤسسـة،ولكن بالرغم من هذه الكثرة في العدد فانها لا تشغل سوى ٣٦٤٦٢ شخصا ، نسبتهم الى عدد العاملين في القطاعين ٢٧ر٥٧ ٪ ، ويعمل في هـذا القطاع ١٣٤ اداريا كويتيا نسبتهم الى عدد الاداريين العام ٣٧ر٢ ٪ ، تقابلها نسبة للاداريين من غير الكويتيين تبلغ ٦٣ر٩٧ ٪ . اما العمال العاملون في هذا القطاع فهم في غالبيتهم المطلقة من غير

الكويتيين (٩٩ر٩٩ ٪) . وبذلك تكون الملاحظة العامة حول هذا القطاع ، قلة عدد الاداريين الكويتيين فيه ، وندرة عدد العمال الكويتيين .

جدول رقم (٢٤)
اعداد ونسب العاملين في القطاع الخاص
كانون الثاني ـ ١٩٧٢

	كويتيون		غير كويتيين	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ـ اداريون وفنيون وكتبة	٦٧٠	٤ر٧٤ ٪	١٣٤٥٢	٩٥ر٢٦ ٪
ـ عمال	١٥٠٩	٣ر٠٥ ٪	٤٨٠٢٧	٩٦ر٩٥ ٪
ـ المجموع والنسبة الكلية	٢١٧٩	٣ر٤٢ ٪	٦١٤٧٩	٩٦ر٥٨ ٪

المؤسسات حسب الملكية :

لا يتعرض الاحصاء عند بحث ملكية المؤسسات الى عدد المؤسسات المملوكة من قبل كل جنسية على حدة ، ويكتفي في هذا المجال بذكر نوعية الجنسيات المالكة ، وعدد العاملين لديهم ، ونوعية عملهم . ويقسم الاحصاء المؤسسات في هذا السياق الى قسمين : المؤسسات التابعة لجنسيات منفردة، وهي تعني ان حائز المؤسسة شخص واحد ، وبالتالي جنسية واحدة ، او ان الحائز شركة ، وجميع الشركاء ينتمون الى جنسية واحدة ، والقسم الثاني هو المؤسسات التابعة لجنسيات مشتركة ، وهي عن مؤسسات كلها شركات ، والشركاء فيها ينتمون الى جنسيات متعددة .

الجنسيات المنفردة :

يمكن ان نصنف المؤسسات التابعة الى جنسيات منفردة الى ثلاثة اصناف :

١ ـ **مؤسسات اصحابها كويتيون :** وهي اكبر صنف بين المؤسسات ، اذا نظرنا اليها من زاوية قدرتها على التشغيل ، اذ تشغل هذه المؤسسات التي يملكها كويتيون فقط ، ٤٩ر٥٠ ٪ من مجموع العاملين في المؤسسات من غير الكويتيين .

٢ ـ **مؤسسات اصحابها من العرب فقط :** وهي تستوعب ١٢ر٣٧ ٪ من مجموع العاملين من غير الكويتيين .

٣ ـ **مؤسسات اصحابها من الاجانب فقط :** وهي تستوعب نسبة اعلى من التشغيل توازي ٢٢ر١٧ ٪ من مجموع العاملين غير الكويتيين . ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة الى ان العاملين في شركات النفط ، يسجلون ضمن اطار هذا النوع من المؤسسات .

وحسب هذه الصورة يمكن ان نسجل ان الكويتيين ، يملكون ملكية منفردة،الشركات التي تشغل نصف العاملين من غير الكويتيين . واذا نحن قارنا بين نسبة التشغيل هذه لغير الكويتيين ، وبين نسبة تشغيل غير الكويتيين في القطاع المنظم، والتي تبلغ حوالي ٤١ ٪ ، نجد مؤشرا يؤكد ما ذهبنا اليه سابقا ، من ان الجزء الاكبر من الكويتيين المسجلين في القطاع المنظم كاداريين هم من مالكي هذه المؤسسات .

كذلك يمكن ان نسجل انطلاقا من هذه الصورة ، ان

قطاع المؤسسات التابع لجنسيات منفردة يشغل الجزء الاكبر من العاملين غير الكويتيين والذي تبلغ نسبته ٨٣ر٥٩ ٪ .

الجنسيات المشتركة :

وهنا ايضا يمكن ان نصنف هذا النوع من المؤسسات في ثلاثة اصناف :

١ ـ **مؤسسات يملكها كويتيون وعرب :** وهي تشغل ١٢ر٩٦ ٪ من مجموع العاملين غير الكويتيين .

٢ ـ **مؤسسات يملكها عرب فقط :** وهي مؤسسات محدودة الحجم تشغل نسبة ضئيلة من العاملين غير الكويتيين لا تتجاوز ٠ر١٦ ٪ .

٣ ـ **مؤسسات يملكها كويتيون وعرب واجانب :** وهي تشغل ٣ر٢٩ ٪ من مجموع العاملين غير الكويتيين .

وبذلك يكون هذا الصنف من المؤسسات مستوعبا لما يوازي ١٦ر٤١ ٪ من مجموع العاملين غير الكويتيين . وحسب هذا الواقع يكون الكويتيون ايضا باعتبارهم شركاء في هذا النوع من المؤسسات ، شركاء ايضا في تشغيل عدد آخر من العاملين غير الكويتيين ، بحيث ان النسبة النهائية لتشغيل غير الكويتيين ، عند مالكي المؤسسات من الكويتيين ، تصبح مرتفعة جدا .

والملاحظة الجديرة بالانتباه هنا ، ان المؤسسات التابعة لجنسيات عربية ، سواء كانت منفردة او مشتركة ، لا يعمل بها اي شخص كويتي . وهم يعملون اساسا لدى المؤسسات

المملوكة من قبل الكويتيين ، وحين يعملون في المؤسسات الاجنبية ، يتركزون في شركات النفط ، وليس في الشركات ذات المضمون التجاري العادي .

(٦)

الاجـــور

يمكن حسب ارقام الاحصاء البحث في موضوع الاجور من زاويتين : الزاوية الاولى تتعلق بمتوسط الاجر العـــام حسب ارقام النشاط الاقتصادي . والزاوية الثانية تتناول عدد العاملين حسب فئات الاجور .

الاجور حسب ابواب النشاط الاقتصادي :

يختلف متوسط الاجور في الكويت تبعا لابواب النشاط الاقتصادي اختلافا كبيرا ، وتبرز فيه فروقات ضخمةتنطبق على الكويتيين وغير الكويتيين بشكل عام . وبنظرة تفصيلية نستطيع تسجيل عدد من الملاحظات :

الملاحظة الاولى : ان متوسط اجور الكويتيين هو دائما اعلى من متوسط اجور غير الكويتيين . ففي القطاع الاداري (ككل) يبلغ متوسط اجر المستخدم الكويتي ١٥٣ دينارا ، بينما يبلغ متوسط اجر غير الكويتي ١١٢ دينـارا . ويزداد هذا الفارق في قطاع العمال ، اذ يبلغ متوسط اجر العامـل الكويتي ٧٢ دينارا ، بينما يبلـغ متوسط اجر العامل غـير الكويتي ٣٨ دينارا .

الملاحظة الثانية : ان متوسط الاجور في القطاع المنظـم اعلى من متوسط الاجور في القطاع غير المنظم ، وذلك بالنسبة

للكويتيين وغير الكويتيين على السواء . فالقطاع المنظم يعطي للاداري الكويتي متوسط اجر مقداره ١٥٨ دينارا مقابل ١٣٦ دينارا في القطاع غير المنظم . ويعطي الاداري غير الكويتي متوسط اجر مقداره ١٣٩ دينارا مقابل ٧٤ دينارا في القطاع غير المنظم .

اما بالنسبة للعامل فيبلغ متوسط اجر العامل الكويتي في القطاع المنظم ٧٢ دينارا مقابل ٥١ دينارا في القطاع غير المنظم . اما متوسط اجر العامل غير الكويتي فهو ٤٦ دينارا في القطاع المنظم و٣٤ دينارا في القطاع غير المنظم (١) .

جدول رقم (٢٥)

متوسط الاجور الشهرية للعاملين في مؤسسات الكويت

كانون الثاني ـ ١٩٦٧

	اداريون *		عمال	
	ك	غ/ك	ك	غ/ك
ـ متوسط الاجر العام	١٥٣	١١٢	٧٢	٣٨
ـ متوسط اجر القطاع المنظم	١٥٨	١٣٩	٧٢	٤٦
ـ متوسط اجر القطاع غير المنظم	١٣٦	٧٤	٥١	٣٤
ـ اعلى متوسط اجر	٢٢٦	١٨٥	٧٠	٧٧
ـ ادنى متوسط اجر	٤٠	٨٥	٤٥	٢١

١ ـ راجع جدول رقم ٢٥ .

* ـ ك تعني كويتي . غ/ك تعني غير كويتي .

الملاحظة الثالثة : ان الاداريين الكويتيين يتناولون متوسط اجر اعلى من متوسط اجر الاداريين غير الكويتيين في خمسة ابواب من ابواب النشاط الاقتصادي ، بينما يزيد متوسط اجر الاداريين غير الكويتيين في بابين فقط من ابواب النشاط الاقتصادي ، وكذلك فان متوسط اجور العمال الكويتيين هو اعلى ايضا في خمسة نشاطات اقتصادية ، اما بقية النشاطات فلا يوجد بها عمال كويتيون على الاطلاق (٢) .

جدول رقم (٢٦)

متوسط اجور المستخدمين الشهرية في مؤسسات الكويت تبعا لابواب النشاط الاقتصادي
كانون الثاني ـ ١٩٦٧

	اداريون		عمال	
	ك	غ/ك	ك	غ/ك
ـ التشييد والبناء	٢٢٦	١٠٧	ـ	■ ٤١
ـ المناجم والمحاجر	١٦٤	* ١٨٥	٧٩	٧٧
ـ النقل والمواصلات والتخزين	١٥٩	١٣٨	٥٥	٣٣
ـ التجارة	١٤٥	٨٥	٤٥	٣٣
ـ الصناعات التحويلية	١٤٤	١٢٣	٥٦	٤٠
ـ الخدمات	١٣٢	٧٩	٧٢	٣٣
ـ الزراعة والصيد	٤٠	* ٩٢	ـ	■ ٢١
ـ الكهرباء والغاز والمياه	ـ	ـ	ـ	■ ٢٣

* ـ نشاطات اقتصادية يزيد بها متوسط اجر غير الكويتيين عن الكويتيين .
■ ـ نشاطات اقتصادية لا يوجد بها كويتيون .

٢ ـ راجع جدول رقم ٢٦ .

الملاحظة الرابعة : تتعلق بفوارق الدخل في النشاطات الاقتصادية ، حيث نلاحظ ان ادنى متوسط اجر للاداريين الكويتيين يبلغ ٤٠ دينارا في ميدان الزراعة والصيد ، يقابله اعلى متوسط اجر مقداره ٢٢٦ دينارا في ميدان التشييد والبناء . اما بالنسبة للعمال الكويتيين فان ادنى متوسط اجر يتقاضونه يبلغ ٤٥ دينارا في ميدان التجارة ، مقابل ٧٩ دينارا في ميدان المناجم والمحاجر .

وفي نطاق غير الكويتيين يبلغ الحد الادنى لمتوسط اجور الاداريين ٨٥ دينارا في ميدان التجارة ، بينما يبلغ الحد الاعلى ١٨٥ دينارا في ميدان المناجم والمحاجر . وبالنسبة للعمال غير الكويتيين فان الحد الادنى لمتوسط الاجور الذي يتقاضونه ٢١ دينارا في ميدان الزراعة والصيد ، و٧٧ دينارا في ميدان المحاجر والمناجم .

فئات الاجر :

يعطينا تصنيف فئات الاجور صورة اوضح عن موضوع الدخل ، لانه لا يكتفي بالحديث عن متوسط الاجر فقط ، بل هو يحدد عدد كل فئة والاجر الذي تتقاضاه شهريا . وحتى يكون الحديث عن فئات الاجور مجديا فسنقسمها الى ما نعتقد انه يمثل مستويات المعيشة في الكويت ، آخذين بعين الاعتبار ان هذه الارقام تشمل الكويتيين وغير الكويتيين . ولكن نظرا لقلة عدد الكويتيين العاملين في المؤسسات اذا ما قورن بغيرهم ، فان هذه الارقام تنطبق اكثر ما تنطبق ، وخاصة في حدودها الدنيا على غير الكويتيين، والفلسطينيون من بينهم . وفي هذا التقسيم الافتراضي نجد ما يلي :

اولا : مجموعة العاملين الذين يتقاضون راتبا شهريا يقل عن ٤٠ دينارا ، وهم الذين يعيشون في حدود **الفاقة** ، وتبلغ نسبة هؤلاء بين الاداريين ٩٥ر١١ ٪ ، وبين العمال ٩٤ر٦٠ ٪ ، وبذلك تكون النسبة العامة للاداريين والعمال ٠٧ر٥٠ ٪ (٣) .

ثانيا : مجموعة العاملين الذين يتقاضون راتبا شهريا يتراوح بين ٤٠ ــ ٦٠ دينارا ، وهم الذين يعيشون في حدود الكفاية الدنيا . ويشكل هؤلاء نسبة بين الاداريين تساوي ٣٨ر١٨ ٪ ، ونسبة بين العمال تساوي ٧٧ر٢٣ ٪ وبذلك تكون النسبة العامة للاداريين والعمال في هذه المجموعة ٨٥ر٢٢ .

ثالثا : المجموعة التي تحقق دخلا شهريا من ٦٠ــ١٠٠ دينار ، وهي المجموعة التي يؤهلها هذا الدخل للعيش ضمن حدود المعيشة **العادية** . وتبلغ نسبة هذه المجموعة بين الاداريين ٤٠ر٢٨ ٪ وبين العمال ٩٥ر١٢ ٪ ، بينما تبلغ النسبة العامة للاداريين والعمال فيها ٣٨ر١٦ ٪ .

رابعا : المجموعة التي يتراوح دخلها الشهري بين ١٠٠ــ١٥٠ دينارا ، وهي المجموعة التي تتوفر لها حدود المعيشة **المتوسطة** ، وتبلغ نسبتهم بين الاداريين ٥٨ر١٨ ٪ ،

---

٣ ــ من المفيد ان نسجل هنا قرار مجلس الوزراء رقم ٣٨ الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢١ الذي يعتبر ان الراتب المقطوع الذي يدفع للمستخدمين في وظائف الدولة والذي يساوي ٦٢٥ر٤٠ دينارا ، هو ادنى مستوى معيشي للفرد الكويتي الاعزب . راجع **الكتاب السنوي ، ١٩٧٠** ، وزارة الاعلام ، ص ٤١٥ .

وبين العمال ٣٤ر٢ ٪ ، بينما تبلغ النسبة العامة بين الاداريين والعمال ٩٤ر٥ ٪ .

خامسا : المجموعة التي تحقق دخلا شهريا من ١٥٠ ـ ٢٥٠ دينارا ، ويوفر لها دخلها هذا حدود معيشة فوق **متوسطة** ، وتبلغ نسبة هذه المجموعة بين الاداريين ٣٤ر١٣ ٪ ، بينما هي معدومة في اوساط العمال . ولذلك تنخفض نسبتها الى المجموع العام للاداريين والعمال فتبلغ ٩٦ر٢ ٪ .

سادسا : المجموعة التي يتراوح دخلها بين ٢٥٠ـ٥٠٠ دينار واكثر ، وهي المجموعة التي يتاح لها بدخلها هذا فرصة المعيشة **المرفهة** ، وتبلغ نسبتها بين الاداريين ٣٥ر٩ ٪ ، اما بين العمال فهي معدومة ايضا ، وبذلك تنخفض نسبتها الى المجموع العام فتبلغ ٠٧ر٢ ٪ (٤) .

جدول رقم (٢٧)
نسب فئات الاجور في الكويت
كانون الثاني ـ ١٩٧٢

	الاداريون	العمال	الاداريون والعمال
اقل من ٤٠ دينارا	٩٥ر١١ ٪	٩٤ر٦٠ ٪	٠٧ر٥٠ ٪
من ٤٠ ـ ٦٠	٣٨ر١٨ ٪	٧٧ر٢٣ ٪	٥٨ر٢٢ ٪
من ٦٠ ـ ١٠٠	٤٠ر٢٨ ٪	٩٥ر١٢ ٪	٣٨ر١٦ ٪
من ١٠٠ ـ ١٥٠	٥٨ر١٨ ٪	٣٤ر٢ ٪	٩٤ر٥ ٪
من ١٥٠ ـ ٢٥٠	٣٤ر١٣ ٪	ـ	٩٦ر٢ ٪
من ٢٥٠ ـ ٥٠٠ واكثر	٣٥ر٩ ٪	ـ	٠٧ر٢ ٪
المجموع	٠٠ر١٠٠٪	٠٠ر١٠٠٪	٠٠ر١٠٠٪

٤ ـ راجع جدول رقم ٢٧ .

والنتيجة العامة التي يمكن استخلاصها من هذه الارقام ان حوالي ٧٣ ٪ من مجموع العاملين في المؤسسات يتقاضون رواتب لا تتعدى ٦٠ دينارا في الشهر الواحد ، وهي رواتب متدنية تؤمن لهم بالكاد متطلبات المعيشة اليومية . وفي اطار هذا الدخل المتدني يشكل الاداريون حوالي ٣٠ ٪ بينما يشكل العمال حوالي ٨٤ ٪ . وهذه الصورة للدخل يبرزها الاحصاء الذي تم في مطلع عام ١٩٦٧ . ومما لا شك فيه ، بناء على الصورة التي ابرزناها لطابع الهجرة الفلسطينية الجديد بعد حرب حزيران ، ان مستويات الدخل قد تدنت عما كان الحال عليه وقت اجراء الاحصاء ونمت الى جانب تدني مستويات الدخل ، ظاهرة اخرى اشد خطورة ، هي ظاهرة البطالة التي زادت من تفاقم الوضع وانعكاساته على متطلبات معيشة الموظفين .

العطل وساعات العمل :

التفاوت الذي وجدناه قائما في مستويات الدخل بين القطاعين المنظم وغير المنظم،نجده ايضا بشكل بارز فيموضوعي ساعات العمل والعطل . فعدد ساعات العمل في القطاعالمنظم اقل من عدد ساعات العمل في القطاع غير المنظم ، وليس ذلك فقط ، بل ان ساعات العمل في القطاع المنظم تنطبق على الاعراف الدولية المقرة ، بينما هي تتجاوز هذه الاعراف في القطاع غير المنظم . ففي القطاع المنظم يبلغ متوسط ساعات العمل التي يؤديها الاداريون ٤٤ ساعة في الاسبوع ، تقابلها

٤٨ ساعة في القطاع غير المنظم . اما العمال فان متوسط عملهم في الاسبوع ٥٠ ساعة في القطاع المنظم و٦١ ساعة في القطاع غير المنظم . ويشير الاحصاء في هذا المجال الى العمال الاحداث الذين يقل عمرهم عن ١٨ سنة ، فيسجل عددا لهم يبلغ ٣٣١ عاملا ، تعمل غالبيتهم في القطاع غير المنظم ، وبعدد كبير من الساعات يصل متوسطه الى٦٣ ساعة في الاسبوع(٥). وبذلك يتعرض العمال في القطاع غير المنظم في الكويت الى نوعين من الاجحاف ، اجحاف في مستوى الرواتب المتدني من جهة ، واجحاف في زيادة ساعات العمل عن الحد القانوني من جهة اخرى .

جدول رقم (٢٨)

متوسط ساعات العمل في الكويت

كانون الثاني ــ ١٩٧٢

	القطاع المنظم	القطاع غير المنظم	المتوسط العام
ــ الاداريون	٤٤	٤٨	٤٦
ــ العمال البالغون	٥٠	٦٧	٥٧
ــ العمال الاحداث	٤٥	٦٣	٦٣

اما فيما يتعلق بالعطل الاسبوعية فان قانون العطلة الاسبوعية المدفوعة الاجر ، والتي لا تقل فيها العطلة عن يوم واحد تسري على ٩٣ ٪ من مجموع الاداريين ، اما النسبة الباقية فينال جزء منها عطلة نصف يوم (١٣ر٤ ٪) ، بينما

٥ ــ راجع جدول رقم ٢٨ .

لا ينال الجزء الآخر اي نوع من العطلة (٢ر٨٦ ٪). وتنخفض هذه النسب بين العمال فتبلغ نسبة الذين ينالون عطلة اسبوعية لا تقل عن يوم واحد ٥ر٧١ ٪ . تقابلها نسبة تساوي ٧ر٧ ٪ للذين ينالون عطلة مقدارهـا نصف يوم و٢٠ر٧٨ ٪ للذين لا ينالون اي عطلة على الاطلاق (٦) .

جدول رقم (٢٩)

نسبة العطل الاسبوعية في الكويت

كانون الثاني ــ ١٩٧٢

	الاداريون	العمال البالغون
ــ لا توجد عطلة	٢ر٨٦ ٪	٢٠ر٧٨ ٪
ــ عطلة نصف يوم	٤ر١٣ ٪	٧ر٧١ ٪
ــ عطلة يوم واحد	٥٢ر٤٠ ٪	٥٩ر٠٦ ٪
ــ عطلة يوم ونصف	١٥ر٥٠ ٪	٣ر١٩ ٪
ــ عطلة يومان	٢٥ر١١ ٪	٩ر٢٦ ٪
ــ المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪

٦ ــ راجع جدول رقم ٢٩ .

(٧)

التعليـم

يستلزم بحث قضية تعليم الفلسطينيين في الكويت مدخلا يوضح ثلاثة امور :

الامر الاول : الملامح العامة لتطورات الوضع الاقتصادي والسكاني في الكويت وانعكاسات ذلـك على مسألة التعليـم بشكل عام .

الامر الثاني : تحديد المنطلقات التي اعتمدتها الحكومة في رسم سياستها التعليمية تجاه المجموعات المهاجرة المقيمة في الكويت .

الامر الثالث : استرجاع المواصفـات الاساسية لتطور الفلسطينيين السكاني ، ولوضعهم الاجتماعي والمعيشي الذي ببناه في الصفحات السـابقة ، لتحديد تاثيره على مسألةالتعليم في اوساطهم .

وبما ان هذه الامور الثلاثة متداخلة مع بعضها البعض، فان الحديث عنها هو بالضرورة حديث واحد لا يمكن تجزئته.

لقد انتهجت الكويت منذ بداية الخمسينات ، سياسة تطوير واسعة وسريعـة ، برزت اول مـا برزت في الجـانب الاقتصادي الذي يعتمد بشكل شبه كامل على انتاج النفط .

وبما ان عائدات النفط تعود بمجموعها الى الحكومة فان تحريك الحياة التجارية وتنشيطها يعتمد على مقدار الاموال التي تطرحها في الاسواق . وقد سارت الحكومة الكويتية في ثلاثة اتجاهات لطرح هذه الاموال :

الاتجاه الاول: الرواتب التي تدفع للموظفين والمستخدمين العاملين في القطاع الحكومي .

الاتجاه الثاني : تنشيط عملية المناقصات التي تعطى للتجار والمقاولين ، وتنعكس على الحركة التجارية بكافة جوانبها ، وخاصة بعد ان الغيت مشاريع الانشاء والصيانة في الوزارات وشركات النفط .

الاتجاه الثالث : اقدام الحكومة على سياسة واسعة لاستملاك الاراضي والمنازل من مالكيها الكويتيين ، لشق الطرق وبناء المرافق العامة فوقها ، ودفع مبالغ مجزية لقاء ذلك .

ومن الواضح انه بمقدار ما تزداد نسبة السيولة النقدية التي تطرحها الحكومة من خلال الاتجاهات المذكورة ، بمقدار ما تنمو الحركة التجارية ، وتزداد الحاجة الى الايدي العاملة، ويكون هناك مجال لرفع الاجور . كذلك من الواضح ان كل نقص في هذه السيولة النقدية يؤدي الى نتائج معاكسة ، تنحسر فيها الحركة التجارية ، وتقل الحاجة الى الايدي العاملة ، وينتج عن ذلك حالة من البطالة ، وترد في مستوى الاجور .

ويمكن القول ان الكويت مرت بصدد هذا الموضوع

بمرحلتين : مرحلة البناء الواسع والمتسارع التي بدأت في الخمسينات ، واخذت مداها في اواسط الستينات . ثم مرحلة السير البطيء التي بدأت في اواسط الستينات ولا زالت مستمرة حتى الآن . افرزت المرحلة الاولى اقبالاواسعا على التجنس من قبل الكويتيين ، وهجرة عربية واسعة ، احتل الفلسطينيون فيها المكانة الاولى ، حيث كانت فرص العملمتاحة لاكثرية القادمين، سواء في جهاز الدولةالوظيفي، او في اطار المؤسسات التجارية بكافة اشكالها . وافرزت المرحلة الثانية سلسلة من الخطوات والوقائع انعكست على الوضع الاقتصادي ، وعلى حركة التشغيل . ومن ابرز هذه الخطوات والوقائع :

١ ـ اقدام الحكومة على ايقاف سياسة التوظيف المتسارع لغير الكويتيين ، بسبب اكتفاء الجهاز الحكومي من جهة ، وبسبب بدء توافد الخريجين الكويتيين من جهةاخرى.

٢ ـ توقف الحكومة عن استملاك الاراضي ، بعد ان استنفذت هذه العملية اغراضها .

٣ ـ انخفاض نسبة المناقصات المطروحة في السوقمن قبل الحكومة ، بعد ان تم انجاز الكثير من المشاريع التي كانت مقررة ، وما رافق ذلك فيما بعد ، من تخفيف في خطة بناء المشاريع الجديدة ، بسبب نتائج حرب حزيران ، واسهام الخزينة الكويتية بمبلغ ٥٠ مليون جنيه سنويا في دعم دول المواجهة .

وقد ادت هذه العوامل الثلاثة الى انخفاض السيولة النقدية التي كانت تطرحها الحكومة في الاسواق ، فانخفضت

سرعة الحركة التجارية ، وبرزت مشكلتا البطالة وتدني الاجور .

في سياق هذه العملية الاقتصادية بمرحلتيها المذكورتين، انتهجت الحكومة الكويتية سياسة تعليمية تقوم على الاسراع في بناء المدارس وتكثيف عملية التعليم . وفي البداية ، وخلال المرحلة الاقتصادية الاولى ، كانت قدرة المدارس الحكومية على الاستيعاب اكثر من المتطلبات السكانية لجميع المتواجدين في الكويت . فمن جهة اولى لم يكن هناك اقبال كلي على التعليم من قبل الكويتيين ، ومن جهة اخرى لم يكن طابع هجرة المجموعات العربية ، وهجرة المجموعة الفلسطينية بشكل خاص ، من النوع الذي يفرز مشكلة تعليمية مباشرة. فالطابع العام للهجرة كان هجرة شغيلة ، نسبة المرافقين لهم ضمن سن التعليم اقل من قدرة المدارس الحكومية على الاستيعاب، ولكن الزيادة المتسارعة في عدد السكان ، وتكون العائلات التدريجي ضمن اطار المهاجرين ، والتغير النوعي في هجرة المجموعة الفلسطينية بحجمها الكبير ، بدأ يطرح مسألة القدرة على استيعاب من هم بحاجة الى التعليم بشكل حاد . وقد برزت هذه المشكلة في اواسط الستينات ، ثم نمت وتضخمت بعد عام ١٩٦٧ .

اثناء ذلك كانت وزارة التربية الكويتية قد وضعت عدة منطلقات عملية لتطبيق السياسة التعليمية ابرزها :

١ ـ فرض الزامية التعليم على الكويتيين ، وخاصة في المرحلة الابتدائية . وقد ادى ذلك الى رفع نسبة الكويتيين في المدارس .

٢ ـ معاملة ابناء الخليج العربي كافة معاملةالكويتيين من حيث اولوية القبول في المدارس .

٣ ـ تحديد قبول غير الكويتيين في المدارس ، والفلسطينيين من بينهم بنسبة ٢٥ ٪ من مجموع الطلاب حتى عام ١٩٦٥ ، ثم خفضت هذه النسبة نظريا الى ١٠ ٪ (١) .

وقد ادت هذه العوامل كلها مجتمعة ، الى حالة لم تعد معها مدارس الدولة قادرة على استيعاب الطلاب بشكل كامل، واصاب ذلك القطاع الفلسطيني بشكل خاص ، بسببارتفاع نسبة هجرتهم الى الكويت ، وتغير نوعيتها باتجاه الزيادة في عدد الذين هم في سن التعليم .

نتيجة لذلك ، بدات تظهر المدارس الاهلية الخاصة ، تلبية لحاجة قائمة وملحة،وبدا قطاع من السكان الفلسطينيين يرسل ابناءه الى هذه المدارس الخاصة متحملا نفقات عالية تشمل الاقساط وثمن الكتب واجور المواصلات .

الا انه من المهم هنا ان نلاحظ انه حتى حرب حزيران (يونيو) كانت هجرة الفلسطينيين الى الكويت تتم ضمن شروط توفر العمل (بشكل عام) ، اي ان القطاع الاكبر من الوافدين كان يأتي بناء على عقود عمل مسبقة ، او يأتي ليبحث عن عمل في ظروف تتيح فرصا للعمل . لذلك فان اضطرار قطاع من الفلسطينيين لتحمل نفقات تعليم ابنائه في المدارس الخاصة،

١ ـ غير الكويتيين من الطلاب تشمل هنا ، ابناء المجموعات العربية فقط. باعتبار ان المجموعات الاجنبية كانت لها مدارسها الخاصة ، ونادرا ما كانت ترسل ابناءها الى مدارس الحكومة .

مع انه يضيف عبئا ماليا واضحا ، الا ان مجال تحمله ، ولو بنوع من الضيق ، كان امرا ممكنا . ولكن مع الازدياد التدريجي في ارقام هجرة الفلسطينيين ، ومع التغير النوعي الذي رافق هذه الهجرة بعد حرب حزيران ، رافعا من نسبة من هم في سن الدراسة ، ومع قلة فرص العمل ، وانخفاض الاجور ، وانتشار البطالة ، لم يعد من الممكن حل مسألةتعليم الفلسطينيين عن طريق الالتحاق بالمدارس الخاصة ، وبرزت مشكلة تعليمية حادة، بدأ نطاقها يتسع شيئا فشيئا ، وجدت حلها فيما بعد في المدارس التي افتتحتها منظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع الحكومة .

على اساس هذا الاطار العام الذي يوضح ارتباط مسألة التعليم بالوضع الاقتصادي والسكاني للكويت عامة ، وللفلسطينيين بشكل خاص ، نستطيع ان ننتقل الى الحديث عن تعليم الفلسطينيين في الكويت ، كقضية قائمة بذاتها .

صورة مقارنة :

حتى تتوضح طبيعة المشكلة التي تتعلق بتعليم الفلسطينيين في الكويت ، لا بد من التمييز في هذا الصدد بين مرحلتين . مرحلة ما قبل عام ١٩٦٧ ، والمرحلة اللاحقة لذلك العام. ذلك انه منذ عام ١٩٦٧ بدأ في الكويت ما يسمى بمدارس منظمة التحرير الفلسطينية . وهي المدارس التي تضم اساسا ابناء الفلسطينيين الذين جاؤوا الى الكويت بعد حرب حزيران، وباعداد تفوق نسبة القبول المحددة لغير الكويتيين من قبل وزارة التربية . كذلك تضم هذه المدارس اضافة الى ذلك ، بعض ابناء الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في المدارس

الاهلية ، ثم اختار ذووهم الحاقهم بمدارس المنظمة تخلصا من الاعباء المالية التي تتطلبها المدارس الاهلية .

ونفضل قبل الدخول في تفاصيل الوضع التعليمي ان نعقد مقارنة بين عامين دراسيين تتوفر حولهما الارقام اللازمة، ويمثل كل منهما نموذجا للمرحلتين اللتين ذكرناهما ، وذلك لتوضيح طبيعة التغير النوعي الذي طرأ على مسألة التعليم الفلسطيني .

العام الاول الذي نختاره هو العام الدراسي ١٩٦٥ / ١٩٦٦ . ففي هذا العام نستطيع ان نستخلص من احصاء ١٩٦٥ رقما تقديريا للفلسطينيين الذين هم في سن التعليم ، من بداية المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية (اي من ٦ سنوات حتى نهاية ١٧ سنة) يبلغ ١٣٢٦٠ شخصا . ويوازي هذا الرقم نسبة الى عدد الفلسطينيين تساوي ١٧٫٠٦ ٪ .

وبالاستناد الى احصاءات وزارة التربية يتبين ان عدد الطلاب الفلسطينيين المسجلين في مدارس الحكومة قد بلغ في ذلك العام نفسه ١١٢٤٩ طالبا وطالبة ، تبلغ نسبتهم الى عدد السكان الفلسطينيين ١٤٫٤٨ ٪ . فاذا افترضنا ان كافة الفلسطينيين الذين هم في سن التعليم مستوعبون في المدارس، يكون عدد الطلاب الفلسطينيين في المدارس الخاصة ٢٠١١ طالبا وطالبة ، نسبتهم الى عدد الفلسطينيين العام ٢٫٥٩ ٪ .

اما اذا نظرنا الى هذه الارقام من زاوية استيعاب نوعي المدارس الحكومية والخاصة للطلاب الفلسطينيين ، فنجد ان نسبة الاستيعاب في المدارس الحكومية قد بلغت ٨٤٫٨٣ ٪ ،

بينما بلغت نسبة الاستيعاب في المدارس الخاصة ١٥ر١٧ ٪ . ويشير هذا الرقم الاخير الى الحجم الذي كانت ازمة التعليم الفلسطيني تحتله حتى عام ١٩٦٥ .

فاذا انتقلنا الى العام الثاني ، وهو العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١ ، فسوف نجد تغيرا نوعيا في صورة الوضع التعليمي ، ينتقل بالازمة التعليمية الى مستوى جديد . فالرقم التقديري الذي يمكن استخلاصه من احصاء ١٩٧٠ لعدد الفلسطينيين الذين هم في سن التعليم بلغ في ذلك العام ٣٦٢٢٢ شخصا ، نسبتهم الى عدد السكان الفلسطينيين ٢٤ر٥٢ ٪ . وانطلاقا من افتراض الاستيعاب الكامل للطلاب في المدارس ، توزع هؤلاء الذين هم في سن التعليم على ثلاثة انواع من المدارس :

المدارس الحكومية : وقد استوعبت ١٤٩٣٥ طالبا وطالبة يشكلون ١١ر١٠ ٪ من عدد السكان الفلسطينيين ، و٢٣ر٤١ ٪ من عدد من هم في سن التعليم .

مدارس منظمة التحرير : والتي استوعبت ١٣٨١٧ طالبا وطالبة ، بنسبة الى عدد السكان الفلسطينيين مقدارها ٣٦ر٩ ٪ ، ونسبة الى عدد من هم في سن التعليم مقدارها ١٥ر٣٨ ٪ .

المدارس الخاصة : وقد استوعبت ٧٤٧٠ طالبا وطالبة، تبلغ نسبتهم الى عدد السكان الفلسطينيين ٦٠ر٥ ٪ ،ونسبتهم الى عدد من هم في سن التعليم ٦٢ر٢٠ ٪ (٢) .

---

٢ ـ راجع جدول رقم ٣٠ .

جدول رقم (٣٠)
عدد الطلاب الفلسطينيين في مدارس الكويت ونسب توزعهم في العامين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠

عام ١٩٦٥

نوع المدارس	العدد	النسبة الى عدد السكان الفلسطينيين	نسبة استيعابهم في المدارس
مدارس الحكومة	١١٢٤٩	١٤٫٤٨ ٪	٨٤٫٨٣ ٪
مدارس المنظمة	—	—	—
المدارس الخاصة	٢٠١١	٢٫٥٩ ٪	١٥٫١٧ ٪
المجموع	١٣٢٦٠	١٧٫٠٧ ٪	١٠٠٪

عام ١٩٧٠

نوع المدارس	العدد	النسبة الى عدد السكان الفلسطينيين	نسبة استيعابهم في المدارس
مدارس الحكومة	١٤٩٣٥	١١٫١٠ ٪	٤١٫٢٣ ٪
مدارس المنظمة	١٣٨١٧	٩٫٣٦ ٪	٣٨٫١٥ ٪
المدارس الخاصة	٧٤٧٠	٥٫٠٦ ٪	٢٠٫٦٢ ٪
المجموع	٣٦٢٢٢	٢٤٫٥٣ ٪	١٠٠٪

وفي المقارنة بين ارقام التعليم في العامين المذكورين نستطيع استخلاص النتائج التالية :

١ ـ ان نسبة من هم في سن التعليم بين السكان الفلسطينيين قد ارتفعت بشكل ملحوظ في العام ١٩٧٠ ، عما كان عليه الحال في العام ١٩٦٥ .

٢ ـ ان نسبة استيعاب الطلاب في المدارس الحكومية قد تدنت بدرجة كبيرة ، فبينما كانت تستوعب في عام ١٩٦٥ غالبية الطلاب الفلسطينيين ، اصبحت تستوعب في عـــام ١٩٧٠ نسبة تقل عن النصف .

٣ ـ ظهرت مدارس منظمة التحرير لتغطي النقص في استيعاب المدارس الحكومية ، ولتضم الى صفوفها الذين لم يجدوا مكانا لهم في مدارس الحكومة ، وهم عاجزون في نفس الوقت عن تحمل نفقاتهم التعليمية .

٤ ـ بقيت ظاهرة الالتحـاق بالمدارس الخاصـة على حالها ، وارتفعت بنسبة بسيطة فقط ، مبينة حجم القطـاع الذي يستطيع تحمل نفقات ابنائه التعليمية .

وهذا يعني ان سياسة الحكومة التعليمية قد بقيت على حالها،بالرغم من التغير الكبير الذي طرأ على عدد الفلسطينيين في الكويت (عددا ونوعية) . وقد نتج عن ذلك مشكلة تعليمية واسعة النطاق وجدت حلها الرئيسي في مدارس منظمة التحرير الفلسطينيـة ، ووجدت حلهـا الجزئي في المدارس الاهليـة الخاصة .

التعليم الحكومي

ينقسم التعليم الحكومي في الكويت الى المراحل الثلاث التقليدية : الابتدائي والمتوسط والثانوي . ومدة الدراسة في كل مرحلة من هذه المراحل اربع سنوات تبدأ من سن السادسة، ويسري مفعول التعليم الالزامي فيها على المرحلتين الابتدائية والمتوسطة فقط .

قبل المرحلة الابتدائية توجد مدارس الرياض غير الالزامية التي تقبل الطلاب من سن الرابعة ولمدة سنتين ، ويقتصر القبول فيها على الكويتيين . والى جانب التعليم الثانوي يوجد التعليم التجاري والصناعي والمعهد الديني ومعهد المعلمين والمعلمات الذي يهيىء المدرسين المختصين للمرحلة الابتدائية . اما بعد المرحلة الثانوية فهناك التعليم الجامعي (المستقل) ، وهناك دور المعلمين والمعلمات التي تهيىء الطلاب خلال فترة دراسية مدتها سنتان للعمل كمدرسين في المرحلة المتوسطة .

وبالنسبة للطلاب الفلسطينيين ، فان غالبيتهم العظمى تتركز في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، ولذلك فان حديثنا عن تعليم الفلسطينيين في الكويت سيتركز حول هذه المراحل شاملا فترة السنوات العشر الممتدة من العام الدراسي ١٩٦٣/١٩٦٢ الى العام الدراسي ١٩٧٢/١٩٧١ .

التطور العام :

بلغ عدد الطلاب الفلسطينيين في مدارس الحكومة في الكويت خلال العام الدراسي ١٩٦٣/١٩٦٢ ٦٨٣١ طالبا وطالبة ، تبلغ نسبتهم الى مجموع الطلاب من كافة الجنسيات ١١ر٤٨ ٪ . وقد تضاعف هذا الرقم اكثر من مرة في السنوات الست اللاحقة ، ولكن نسبة الطلاب الفلسطينيين الى مجموع الطلاب بقيت على حالها تقريبا ، بالرغم من ازدياد العدد . ويسجل العام الدراسي ١٩٦٦/١٩٦٥ اعلى نسبة قبول للطلبة الفلسطينيين . اذ بلغت النسبة في ذلك العام ١٢ر٢٦ ٪ ، حيث كان عدد الطلاب ١١٢٤٩ طالبا وطالبة . ثم عادت هذه

النسبة للانخفاض حيث وصلت حدها الادنى في العام الدراسي ١٩٦٩/١٩٧٠ ، فكانت نسبة الطلاب الفلسطينيين ٣٩ر١٠ ٪ ، وكان عددهم ١٣٤٠٧ طلاب . وفي نهاية فترة السنوات العشر ، اي العام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٢ كان عدد الطلاب الفلسطينيين ١٨١٣٥ طالبا وطالبة نسبتهم الى عدد الطلاب العام ٠٤ر١٢ ٪ (٢) .

ويبرز بقاء نسبة الطلاب الفلسطينيين على حالها ان حكومة الكويت لم تتوسع في قبول الطلاب الفلسطينيين في مدارسها بنسبة توازي نسبة الزيادة في عدد الفلسطينيين الذين هم في سن التعليم ، بالرغم من تغير التركيب الداخلي للمجموعة الفلسطينية ، الذي تبلور من خلال استمرار الهجرة ، وبشكل خاص بعد حرب حزيران (يونيو) .

التطور في المراحل الدراسية :

في البداية . كان توزع الطلاب الفلسطينيين على المراحل الدراسية المختلفة ، يتميز بارتفاع نسبة الطلبة في المرحلة الابتدائية . ففي العام الدراسي ١٩٦٢/١٩٦٣ نجد ان عدد طلاب المرحلة الابتدائية قد بلغ ٣٢٩٢ طالبا وطالبة يشكلون ٤٨ر٢٠ ٪ من مجموع الطلاب الفلسطينيين لذلك العام . يلي ذلك المرحلة المتوسطة حيث بلغ عدد طلابها ٢٠٢١ طالبا وطالبة بنسبة تساوي ٥٨ر٢٩ ٪ . ثم المرحلة الثانوية حيث بلغ العدد ١١٢٠ طالبا وطالبة فبلغ نسبتهم ٤٠ر١٦ ٪ . اما المدارس الاخرى (التجارة ــ الصناعة ــ المعهد الديني) ، فقد بلغ العدد فيها ٣٩٨ طالبا وطالبة يشكلون نسبة مقدارها ٥ر٨٢ ٪ .

٢ ــ راجع جدول رقم ٣١ .

جدول رقم (٣١)
الطلاب الفلسطينيون في مدارس حكومة الكويت

العام الدراسي	العدد	النسبة الى مجموع الطلاب *	نسبة الذكور	نسبة الاناث
١٩٦٣/١٩٦٢	٦٨٣١	٪ ١١ر٤٨	٪ ٦١ر١٦	٪ ٣٨ر٨٤
١٩٦٤/١٩٦٣	٨١١٣	٪ ١١ر٥٧	٪ ٥٨ر٧٢	٪ ٤١ر٢٨
١٩٦٥/١٩٦٤	٩٠٢١	٪ ١١ر٤٠	٪ ٥٧ر٠٧	٪ ٤٢ر٩٣
١٩٦٦/١٩٦٥	١١٢٤٩	٪ ١٢ر٢٦	٪ ٥٦ر٠٤	٪ ٤٣ر٩٦
١٩٦٧/١٩٦٦	١٢٣٨٦	٪ ١٢ر١٨	٪ ٥٤ر٥٦	٪ ٤٥ر٤٤
١٩٦٨/١٩٦٧	١٣٢٧٤	٪ ١١ر٨٥	٪ ٥٤ر٣٨	٪ ٤٥ر٦٢
١٩٦٩/١٩٦٨	١٣١٠٨	٪ ١٠ر٨٧	٪ ٥٤ر١٤	٪ ٤٥ر٨٥
١٩٧٠/١٩٦٩	١٣٤٠٧	٪ ١٠ر٣٩	٪ ٥٣ر٧٨	٪ ٤٦ر٢٢
١٩٧١/١٩٧٠	١٤٩٣٥	٪ ١٠ر٧٦	٪ ٥٣ر٩٧	٪ ٤٦ر٠٣
١٩٧٢/١٩٧١	١٨١٣٥	٪ ١٢ر٠٤	٪ ٥١ر٤٤	٪ ٤٨ر٥٦

* ـ يجب ان نلاحظ هنا ان العدد العام للطلاب في الكويت يتضمن مجالات لا وجود للفلسطينيين فيها ، مثل رياض الاطفال التي يقتصر القبول فيها على الكويتيين ، ومثل معاهد التربية الخاصة (المعوقين) ، ومثل الدراسات التجارية النهارية والمسائية . ولذلك فان هذه النسبة تعطي الصورة العامة فقط ، ولا تعطي الصورة المحددة لحجم تواجد الطلبة الفلسطينيين في المراحل الدراسية التي يتواجدون بها فعلا .

ولكننا نجد ان هذه النسب قد طرأ عليها تحول نوعي بعد اربع سنوات من الدراسة، اي بعد انتهاء المرحلة الابتدائية. ففي العمل الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٩ اصبحت نسبة الطلبة في المرحلة الابتدائية تساوي نسبة الطلبة في المرحلة المتوسطة . ففي هذا العام كانت نسبة الطلاب في المرحلة الابتدائية

٧٥ر٤٠ ٪ ، وفي المرحلة المتوسطة ١٧ر٤٠ ٪ . اما المرحلة الثانوية ، فقد سجلت تغيرا طفيفا ؛ اذ ارتفعت النسبة فيها الى ٥٧ر١٨ ٪ فقط ، بينما انخفضت نسبة المدارس الاخرى بشكل ملحوظ ، فبلغت ٥١ر٠ ٪ . ويعود السبب في هذا التقارب بين المرحلتين الابتدائية والمتوسطة بالدرجة الاولى الى نجاح الطلاب وانتقالهم من مرحلة الى مرحلة ، مع بقاء نسبة القبول الرسمية في المدارس الحكومية على حالها .

كذلك نجد ان تطورا نوعيا آخر قد طرأ على نسب توزع الطلاب الفلسطينيين على المراحل الدراسية المختلفة في العام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٠ . ففي هذا العام احتلت المرحلة المتوسطة المكانة الاولى في نسبة توزع الطلاب ، فبينما كانت نسبة الطلاب في المرحلة الابتدائية ٥٢ر٣٢ ٪ ، كانت النسبة في المرحلة المتوسطة ٥٨ر٤٤ ٪ . اما في المرحلة الثانوية فقد كان التغير طفيفا ايضا وزادت النسبة الى ٩٢ر٢١ ٪ . ولم تتجاوز النسبة في المدارس الاخرى ٧١ر٠ ٪ (٤) .

جدول رقم (٣٢)

نسب توزع الطلاب الفلسطينيين على المراحل الدراسية في مدارس الحكومة بالكويت

العام	ابتدائي	متوسط	ثانوي	معاهد اخرى
١٩٦٣/١٩٦٢	٪ ١٩ر٤٨	٪ ٢٩ر٥٩	٪ ١٦ر٤٠	٪ ٥ر٨٣
١٩٦٩/١٩٦٨	٪ ٧٥ر٤٠	٪ ١٧ر٤٠	٪ ١٨ر٥٧	٪ ٥١ر٠
١٩٧١/١٩٧٠	٪ ٥٢ر٣٢	٪ ٨٥ر٤٤	٪ ٩٢ر٢١	٪ ٧١ر٠

٤ ــ راجع جدول رقم ٣٢ .

واذا نحن دققنا في هذه الارقام ، نجد ان نسبة الزيادة في المرحلة المتوسطة والثانوية في العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١، مقارنة بارقام العام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٩ ، تساوي ٨ر٠٣٪ . وهي تقريبا نفس نسبة النقص في المرحلة الابتدائية بين العامين المذكورين ، والتي تساوي ٨ر٢٣ ٪ . وذلك لان بقاء نسبة القبول في المدارس الحكومية على حالها يفرض ان يكون مستوى القبول الجديد في المرحلة الابتدائية ، موازيا فقط لنسبة الطلبة الذين ينتقلون من مرحلة الى اخرى . وهذا يعني ان الزيادة التي نلحظها في اعداد الطلبةالفلسطينيين في مدارس الحكومة في الكويت ، لا تلقي اضواء تمكن من دراسة التطور التعليمي لهم ، بقدر ما توضح سياسةالحكومة من مسألة تعليم الفلسطينيين ونمط تعاملها مع هذه المسألة . ولا تقترب هذه الصورة من التكامل الا حين نلقي نظرة على تطور تعليم الفلسطينيين في مدارس منظمة التحرير .

الذكور والاناث :

شكل الذكور دائما في نطاق التعليم الفلسطيني داخل مدارس الحكومة في الكويت ،نسبة اعلى من الاناث . ولكن هذه النسبة كانتتنخفض باستمرار نتيجة الازدياد فيتسجيل الفتيات . ففي العام الدراسي ١٩٦٢/١٩٦٣ كانت نسبة الذكور بين الطلبة الفلسطينيين ١٦ر٦١ ٪ ، تقابلها نسبة للاناث تساوي ٨٤ر٣٨ ٪ . وخلال فترة السنوات العشر التالية كان هناك تناقص مستمر في نسبة الطلبة من الذكور ، يقابله تزايد مستمر في نسبة الطلبة من الاناث . وحين جاء العام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٢ كانتنسبة الذكور قد انخفضت

حتى وصلت الى ٥١ر٤٤ ٪ ، بينما ارتفعت نسبة الاناث بنفس المقدار فوصلت الى ٤٨ر٥٦ ٪ (٥) .

واذا انتقلنا من هذه المقارنة العامة بين نسب الذكور والاناث ، الى مقارنة محددة بينهما في كل مرحلة من المراحل، نجد تغيرا ذا دلالة يرتبط بطبيعة التغير السكاني للفلسطينيين في الكويت . فبينما كان عدد الذكور يزيد سابقا عن عدد الاناث في كل مرحلة من المراحل ، نجد ان عدد الاناث بعد عام ١٩٦٧ قد بدأ يزيد عن عدد الذكور ، وخاصة في المرحلة الابتدائية . ففي العام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٩ مثلا نجد ان عدد الاناث قد بلغ في المرحلة الابتدائية ٢٦٧٣ طالبة بنسبة مقدارها ٥٠ر٠٥ ٪ ، اما عدد الذكور فقد بلغ ٢٦٦٨ طالبا بنسبة تساوي ٤٩ر٩٥ ٪ . اما في المرحلة المتوسطة فقد كانت نسبة الذكور الى الاناث قريبة من النسبة العامة ، اذ بلغت نسبة الذكور ٥٤ر٥٠ ٪ (٢٨٧٠ طالبا) ونسبة الاناث ٤٥ر٥٠ ٪ (٢٣٩٦ طالبة) . ولكن الفارق في المرحلة الثانوية كان كبيرا اذ بلغت نسبة الذكور ٦١ر٨٣ ٪ (١٥٠٥ طلاب) وبلغت نسبة الاناث ٣٨ر١٧ ٪ (٩٢٩ طالبة) . اما في المدارس الاخرى فقد كان رقم الطرفين قليلا (٥٤ للذكور و١٣ للاناث) (٦) .

وتكررت الظاهرة نفسها في العام الدراسي ١٩٧٠ / ١٩٧١ . ففي المرحلة الابتدائية استمر الاناث في احتلال المرتبة الاولى اذ بلغ عددهم ٢٤٣٥ طالبة نسبتهم ٥٠ر١٤ ٪ ، مقابل ٢٤٢٢ طالبا نسبتهم ٤٩ر٨٦ ٪ . كذلك بقي الوضع

---

٥ ـ راجع جدول رقم ٣١ .

٦ ـ التقرير السنوي ـ وزارة التربية ـ ١٩٦٨/١٩٦٩ ، ص ١٥٦ .

على ما هو عليه في المرحلة المتوسطة ، فكانت نسبة الذكور ٥٨ر٥٤ ٪ (٣٦٥٦ طالبا) ، ونسبة الاناث ٤٢ر٤٥ ٪ (٣٠٤٢ طالبة) . ولكن الفارق في المرحلة الثانوية انخفض قليلا ، فبلغت نسبة الذكور ٢٤ر٥٨ ٪ ، بينما بلغت نسبة الاناث ٧٦ر٤١ (٧) .

وهكذا نجد ان تغير التركيب السكاني للفلسطينيين في الكويت ، والذي لم يستطع ان يفرض نفسه على نسبة قبول الطلاب الفلسطينيين في المدارس الحكومية ، هذه النسبة التي بقيت في حدود العشرة بالمائة ، قد فرض نفسه فعليا في التقارب الشديد بين نسب الذكور والاناث في المراحل الدراسية المختلفة ، وخاصة في المرحلة الابتدائية ، حيث زاد عدد الاناث عن عدد الذكور .

مدارس منظمة التحرير

نشأة المشكلة :

لقد كان عام ١٩٦٧ ، من خلال ظروف الحرب التي رافقته ، ومن خلال عملية الهجرة التي ادت اليها هذه الحرب ، عام الازمة الفلسطينية في ميدان التعليم في الكويت . ولكننا مع ذلك يجب ان نلاحظ ، ان مشكلة تعليم الفلسطينيين واستيعابهم في المدارس الحكومية ، كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧ ، مع انها لم تكن قائمة بالصورة الملحة التي اصبحت عليها بعد هزيمة حزيران .

فقبل حرب حزيران ، ونتيجة لتحديد نسبة القبول

٧ ـ نشرة احصائية رقم ١٨ ـ وزارة التربية ، ص ٢ .

لغير الكويتيين في المدارس الحكومية،ونتيجة للتزايد التدريجي في الهجرة،لم يجد كثير من الطلاب امامهم الا المدارس الخاصة. ومنذ البداية كان التوجه نحو المدارس الخاصة يحمل اولياء الامور اعباء مالية لم يكن بمقدورهم تحملها . ومنذ البداية ايضا ، لجأ اولياء امور الطلاب الى مكتب منظمة التحرير في الكويت يطلبون منه مساعدتهم في ايجاد حل للمشكلة التي يعانون منها . وعلى الفور قام مكتب المنظمة بالاتصال بالجهات المعنية ، وكان ذلك من خلال كتاب رسمي وجه الى وزارة الخارجية في ١٩٦٧/٣/٢٤ ، يطلب زيادة نسبة قبول الطلبة الفلسطينيين في المدارس ، وامكن نتيجة لهذا التدخل حل جزء كبير من المشكلة في ذلك العام . ولكن القدوم السريع لهزيمة حزيران وما رافقها من نتائج ، زاد من عدد الطلبة الفلسطينيين غير المستوعبين في المدارس الحكومية زيادة كبيرة .

قامت منظمة التحرير ازاء هذا الوضع الجديد الطارىء، بتوجيه مذكرة ثانية الى وزارة الخارجية في ١٩٦٧/٨/١٦ ، اجرى مدير مكتب منظمة التحرير على اثرها اتصالات شخصية مع وزارة الخارجية ومع وزارة التربية ، ويبدو انه سمع في هذه اللقاءات الشخصية ما يفيد بان حكومة الكويت لن تكون قادرة على استيعاب القادمين الجدد من الطلاب الفلسطينيين، وكان لا بد ازاء ذلك من التفتيش عن مخرج آخر للمشكلة . وقد عبر هذا المخرج عن نفسه في مذكرة ثالثة قدمت الى وزارة الخارجية ، وتضمنت تصورات مكتب المنظمة لامكانيات تعليم ابناء فلسطين ، والمساعدات التي يمكن ان تقدمها وزارة التربية بهذا الشأن . اما على صعيد مكتب المنظمة فقد تم

تشكيل لجنة لدراسة الموضوع من كافة جوانبه ، ضمت عددا من المدرسين والمفتشين ذوي الخبرة .

وقد استجابت الحكومة الكويتية للتصور الذي طرحته المنظمة ، وعقدت اللجنة المشكلة اجتماعا مع ممثلين عن وزارة التربية في ١٩٦٧/١١/١٢ اقرت فيه تفاصيل الاتفاق وهي :

١ ــ استعمال بعض مدارس وزارة التربية في فترة ما بعد الظهر .

٢ ــ تتولى المنظمة ادارة المشروع وتأمين المدرسين اللازمين له ، وتتولى دفع رواتبهم .

٣ ــ يكون التعليم حسب برامج وقوانين وزارة التربية .

وعلى اثر هذا الاتفاق وجه الديوان الاميري في ١٩٦٧/١١/١٦ كتابا الى مكتب منظمة التحرير يعلمه بالموافقة الرسمية النهائية على المشروع . وفي ١٩٦٧/١١/١٨ بدأ تسجيل الطلاب في المدارس التي حددت ، ودخل المشروع حيز التنفيذ العملي اعتبارا من ١٩٦٧/١٢/٢ حيث بدأت الدراسة الفعلية في مدارس المنظمة (٨) .

والسؤال الآن : لماذا رفضت الحكومة الكويتية استيعاب الاعداد الجديدة من الطلاب الفلسطينيين في مدارسها ؟

ان الجواب الرسمي على ذلك نجده في مذكرة مرفوعة من دائرة الشؤون التربوية والثقافية الى اللجنة التنفيذية

٨ ــ تقرير داخلي من اعداد مكتب المنظمة بالكويت ــ بدون تاريخ .

لمنظمة التحرير ، بعد لقاء تم بين وفد من المنظمة ووفد من وزارة التربية في الكويت في اواخر عام ١٩٧١ . وفي هذه المذكرة يعرض وفد منظمة التحرير الرأي الكويتي الذي سمعه كما يلي :

أ ـ ان عدد الطلبة الموجودين في مدارس المنظمة كبير لا يمكن باي حال من الاحوال استيعابه في المدارس الحكومية.

ب ـ تساهم وزارة التربية مساهمة فعالة في قبول الطلبة الفلسطينيين في المرحلة الثانوية ، والطلبة الذين يقطنون في اماكن بعيدة جدا عن مدارس المنظمة .

ج ـ تضمنت نسبة العشرة بالمائة (٩) للطلبة غير الكويتيين المقبولين في مدارس الحكومة عددا لا بأس به من الطلبة الفلسطينيين .

د ـ تقدم وزارة التربية المباني المدرسية وما فيها من اثاث لتستعملها المنظمة دون مقابل .

هـ ـ وعدت الحكومة بتقديم معونة مالية للمنظمة ..

ومن الواضح ان وجهة النظر هذه انما هي تبليغ للوفد الفلسطيني بالجواب الكويتي الرسمي ، وتوضيح للمساعدات التي تقدم على ضوئه ، ولكنها لا تقدم تفسيرا لقرار الحكومة

٩ ـ يرد في مذكرات منظمة التحرير دائما حديث عن نسبة قبول للطلاب غير الكويتيين تساوي ١٠ ٪ من مجموع الطلاب . وان هذه النسبة كانت ٢٥ ٪ ثم انزلت الى ١٠ ٪ . ولكننا من خلال تتبع نسبة القبول للطلبة غير الكويتيين نجد ان هذه النسبة لم تقل في اي عام عن ٢٥٪ . فاما ان تكون المعلومات حول نسبة الـ ١٠ ٪ خاطئة ، او ان وزارة التربية اصدرت هذا القرار ولم تنفذه .

او توضيحا لدوافعه ، والتفسير المنطقي للقرار هو ان الحكومة الكويتية ، بعد ان فتحت باب الهجرة اليها بسبب احداث حرب حزيران (يونيو) ، لا تريد ان تتخذ اجراءات تسهل تعليم ابناء المهاجرين الجدد ، بحيث يصبح ذووهم ميالين للاقامة الدائمة في الكويت . وربما كان هناك اعتقاد بان امكانيات البلد الاقتصادية لا تسمح باستيعاب هذا العدد الكبير من المهاجرين . وان بقاء الوضع على حاله يفتح المجال لعودة هؤلاء المهاجرين الى موطن اقامتهم الذي جاؤوا منه ، اذا ما امكن ايجاد حل ما لازمة الشرق الاوسط في وقت لاحق .

وايا-كان الدافع وراء قرار الحكومة الكويتية ، فان منظمة التحرير تناقش الموضوع دائما من منطلق مختلف . وبنطلق هذا المنطق من النقطتين التاليتين :

١ ــ من المفروض ان يقبل ابناء فلسطين في الكويت في مدارس الدولة عملا بقرارات وزراء التربية التي تنص على معاملة الطلاب من ابناء فلسطين حيثما وجدوا في الاقطار العربية ، معاملة ابناء البلاد التي يقيمون او يعملون فيها . الا ان هذا المبدأ لم يطبق في الكويت تطبيقا كاملا ، مما اوجد هذه المشكلة .

٢ ــ ومن المفروض كذلك ان يكون تعليم هؤلاء الطلاب مؤمنا مجانا ، عملا بحقوق الانسان من ناحية ، ولان التعليم يكاد يكون مجانيا في جميع مراحله في جميع البلاد العربية من ناحية اخرى . الا ان المنظمة اضطرت الى وضع رسوم على هؤلاء الطلاب لتأمين تعليمهم . (١٠)

١٠ ــ مذكرة مرفوعة من الدائرة الثقافية في منظمة التحرير الى اللجنة التنفيذية ــ بدون تاريخ .

ومن الناحية العملية بقيت منظمة التحرير متمسكة بمطلبها الداعي الى قبول كافة الطلاب الفلسطينيين في مدارس الحكومة ، حتى وهي ماضية في تنفيذ برنامجها التعليمي الخاص . وترجمت تمسكها هذا في مذكرات عدة وجهت الى وزارة الخارجية .

ففي ١٩٧٠/٦/٣٠ رفع مكتب المنظمة مذكرة الى وزارة الخارجية عرض فيها التطورات السياسية التي تواجه حركة المقاومة ، والتي تفرض على قيادة المنظمة تكريس كل جهودها لمواجهة هذه التطورات . مبينا ان هذه المهمات لا تمكن منظمة التحرير من الاستمرار في تحمل اعباء مسألة التعليم التي فرضتها ظروف هزيمة حزيران . واشارت المذكرة الى ان معظم اولياء امور الطلبة الذين يتلقون تعليمهم في مدارس المنظمة هم من ابناء الطبقة العاملة الفقيرة ، الذين لا يستطيعون ارسال ابنائهم الى المدارس الخاصة ، وتحمل نفقات هذه المدارس العالية . ثم انتهت المذكرة باقتراح عملي لحل الازمة لا يحتاج الى مدارس جديدة ، ولا الى مدرسين جدد . ويقوم هذا الاقتراح على ما يلي :

١ ـ رفع عدد طلاب الفصل الواحد في المرحلتين المتوسطة والثانوية من ٣٢ الى ٣٤ طالبا .

٢ ـ رفع عدد طلاب الفصل الواحد في المرحلة الابتدائية من ٣٢ الى ٣٦ طالبا .

ثم قدم المكتب مذكرة ثانية حول الموضوع نفسه في ١٩٧٠/٨/٢٦ ، ومذكرة ثالثة في ١٩٧٠/١١/٢١ ، ولكن هذه

المذكرات لم تؤد الى تغيير الوضع ، فاستمرت مدارس المنظمة بالعمل ، كما استمر المكتب بالاشراف عليها .

التطور العددي :

اعتمدت مدارس المنظمة برنامج التعليم الكويتي سواء من حيث المناهج او من حيث توزع المراحل الدراسية (٤ سنوات لكل مرحلة) . وفي البداية ، اي في العام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٧ وضعت الحكومة تحت تصرفها في الفترة المسائية ٨ مدارس . وقد بلغ عدد الطلبة في ذلك العام٤٨٨٩ طالبا وطالبة . ولكن هذا الرقم لا يبرز حقيقة حجم القطاع الطلابي غير المستوعب في المدارس الحكومية ، وغير القادر على الانتساب الى المدارس الخاصة، وذلك لان الدراسة في مدارس المنظمة لذلك العام قد بدات متأخرة شهرين ونصف عن موعد افتتاح المدارس رسميا في منتصف ايلول من كل عام . ويظهر ذلك بوضوح من مقارنة عدد الطلاب في هذا العام مع عددهم في العام الذي يليه (١٩٦٩/١٩٦٨) اذ ارتفع العدد من ٤٨٩٩ الى ٨٧٢١ ، اي بنسبة مقدارها ٨٠ر٦ ٪ . بينما ارتفع عدد المدارس من ٨ الى ١٤ مدرسة .

وفي العام الدراسي الثالث (١٩٧٠/١٩٦٩) تابعت الارقام ارتفاعها انما بنسبة اقل من العام الذي سبقه . فقد بلغ عدد المدارس ١٨ مدرسة ، بزيادة ٤ مدارس ، وبلغ المجموع الكلي للطلبة ١١١٢٢ طالبا وطالبة ، بنسبة زيادة مقدارها ٥ر٢٧ ٪ .

وفي العام الدراسي الرابع (١٩٧١/١٩٧٠) ارتفعت الارقام مرة اخرى ، ولكن نسبة الارتفاع سجلت انخفاضا

آخر . فقد بلغ عـدد المدارس ٢٠ مدرسة بزيادة مدرستين فقط . وبلغ مجموع الطلبة ١٣٨١٧ طالبا وطالبـة ، بنسبة زيادة مقدارها ٢ر٢٤ ٪ .

اما في العام الدراسي الخامس (١٩٧١/١٩٧٢) فلا توجد سوى ارقام تقديرية مبنية على ارقام نجاح الطلاب في العام السابق ، ومن واقع الاحصائيات التي جرت في بداية العـام الدراسي . وتسجل هذه الارقام التقديرية ان عدد المدارس ارتفع الى ٢٢ مدرسة بزيادة مدرستين ، وان عدد الطلبة قد بلغ ١٤٤٠١ طالب وطالبة ؛ اي بنسبة زيادة مقدارها ٢ر٤ ٪ فقط . ويلاحظ بالنسبة لهذا العام عدم وجود طالبـات في المرحلة الثانوية ، ويعود ذلك الى موافقة الحكومة الكويتيـة على استيعابهن في مدارسها بسبب قلة عددهن . كما يلاحظ ايضا في المدارس المتوسطة وجود ٥ مدارس من ٩ تضم طلابا في الصف الاول المتوسط فقط ، وذلك بسبب نجاح الطلبـة وانتقالهم بعد اربع سنوات دراسية من المرحلة الابتدائية الى المرحلة المتوسطة (١١) .

جدول رقم (٣٣)

الطلاب الفلسطينيون في مدارس منظمة التحرير بالكويت

العام الدراسي	العدد	نسبة الذكور	نسبة الاناث
١٩٦٨/١٩٦٧	٤٨٨٩	٪ ٥٩ر٥٦	٪ ٤٠ر٤٤
١٩٦٩/١٩٦٨	٨٧٢١	٪ ٥٧ر٦١	٪ ٤٢ر٣٩
١٩٧٠/١٩٦٩	١١١٢٢	٪ ٥٥ر٢٥	٪ ٤٤ر٧٥
١٩٧١/١٩٧٠	١٣٨١٧	٪ ٥٣ر٠٩	٪ ٤٦ر٩١
١٩٧٢/١٩٧١	١٤٤٠١	٪ ٥٥ر٠٣	٪ ٤٤ر٩٧

١١ ــ راجع جدول رقم ٣٣ .

التطور في المراحل الدراسية :

نلاحظ في تطور اعداد الطلبة وتوزعهم على المراحل الدراسية في منظمة التحرير اختلافا نوعيا عن طبيعة هذا التطور في مدارس الحكومة . فبينما تميز هذا التوزع في مدارس الحكومة بالانخفاض التدريجي في كل سنة لنسبة الطلبة في المرحلة الابتدائية ، نجد انه كان هناك ازدياد تدريجي سنوي في مدارس المنظمة استمر اربع سنوات متلاحقة . ففي العام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٧ كانت نسبة الطلبة في المرحلة الابتدائية ٧٢ر١٤ ٪ ، زادت في العام التالي الى ٧٧ر٠٣ ٪ ، ثم زادت مرة اخرى في العام الثالث فبلغت ٧٨ر٧٩ ٪ واستمرت الزيادة في العام الرابع حتى وصلت الى ٧٩ر٧٢ ٪ . ولم يبدأ الانخفاض في هذه النسبة بالظهور الا في العام الخامس حيث بلغت نسبة طلبة المرحلة الابتدائية ٦٨ر٨١ ٪ .

كذلك نجد اختلافا نوعيا مماثلا في المرحلة المتوسطة . فبينما كانت نسبة الطلبة في هذه المرحلة تزداد سنويا في المدارس الحكومية ، كانت هذه النسبة تنخفض سنويا في مدارس المنظمة . ففي العام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٧ بلغت نسبة الطلبة في المرحلة المتوسطة ١٨ر٩٠ ٪ انخفضت على التوالي الى ١٦ر٩٧ ٪ ، ثم ١٥ر٣٠ ٪ ، ثم ١٤ر٥٥ ٪ . ثم عادت وارتفعت دفعة واحدة الى ٢٦ر١٧ ٪ . في العام الدراسي الخامس ١٩٧٢/١٩٧١ ، وهو نفس العام الذي شهدنا فيه انخفاضا واسعا في نسبة طلبة المرحلة الابتدائية .

وتكررت الظاهرة نفسها في المرحلة الثانوية ، ازدياد تدريجي في مدارس الحكومة ، وانخفاض تدريجي في مدارس

المنظمة ، ففي عام ١٩٦٧/١٩٦٨ كانت نسبة طلبة المرحلة الثانوية ٨ر٩٦ ٪ انخفضت في السنوات الاربع التالية على التوالي الى ٦ ٪ ، ثم ٩١ر٥ ٪ ، ثم ٧٣ر٥ ٪ ، واخيرا ٠ر٥٪ في العام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٢ ، دون ان نشهد في هذه المرحلة ، وبالنسبة لهذه العام بالذات ، ما شهدناه من انخفاض واضح في المرحلة الابتدائية ، وارتفاع واضح مماثل في المرحلة المتوسطة (١٢) .

جدول رقم (٣٤)

نسب توزع الطلاب الفلسطينيين على المراحل الدراسية في مدارس المنظمة بالكويت

العام	ابتدائي	متوسط	ثانوي
١٩٦٧/١٩٦٨	٪ ٧٢ر١٤	٪ ١٨ر٩٠	٪ ٨ر٩٦
١٩٦٨/١٩٦٩	٪ ٧٧ر٠٣	٪ ١٦ر٩٧	٪ ٦
١٩٦٩/١٩٧٠	٪ ٧٨ر٧٩	٪ ١٥ر٣٠	٪ ٥ر٩١
١٩٧٠/١٩٧١	٪ ٧٩ر٧٢	٪ ١٤ر٥٥	٪ ٥ر٧٣
١٩٧١/١٩٧٢	٪ ٦٨ر٨١	٪ ٢٦ر١٧	٪ ٥ر٠١

لقد كان القبول في مدارس الحكومة مشروطا دائما بنسبة محددة . اما في مدارس المنظمة فقد كان القبول فيها مفتوحا للجميع وبدون شروط . وهو لذلك يعكس عمليا حركة الوضع الفعلي للطلبة الفلسطينيين غير المستوعبين في مدارس الحكومة وغير القادرين على الالتحاق بالمدارس الخاصة . ومن خلال هذا الواقع الفعلي ، نلاحظ ان الازمة في تعليم الطلبة

١٢ ـ راجع جدول رقم ٣٤ .

الفلسطينيين كانت بعد حرب حزيران مباشرة ، ازمة في تعليم طلبة المرحلة الابتدائية .

ولكن اذا ما بقي الوضع على ما هو عليه الآن فسيتسع نطاق الازمة في المستقبل ليشمل كافة المراحل الدراسية ، وذلك حين يصل طلاب المرحلة الابتدائية الى المرحلة المتوسطة ثم الثانوية ، بارقام لا تكون مدارس الحكومة قادرة على استيعابها حسب نسب القبول المقررة من قبلها . وقد بدات هذه المرحلة من الازمة تطل برأسها فعلا ، بعد ان مضت اربع سنوات على بدء التدريس في مدارس المنظمة ، وبدأ بالتالي انتقال جزء منهم الى المرحلة المتوسطة . ويظهر ذلك بوضوح مما يلي :

١ ــ في العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١ كان عدد الطلبة في المرحلة المتوسطة ٢٠١٠ طلاب وطالبات . وفي العام الدراسي التالي ١٩٧١/١٩٧٢ ارتفع هذا الرقم الى ٣٧٦٩ ، وبذلك كانت نسبة الزيادة العامة في المرحلة المتوسطة ككل ٨٧ر٥١ ٪ .

٢ ــ في العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١ كان عدد الطلبة في الصف الاول من المرحلة المتوسطة ٦٧١ طالبا وطالبة ، اما في العام الدراسي التالي ١٩٧١/١٩٧٢ ، فقد ارتفع رقم طلبة الصف الاول المتوسط الى ٢٠٣٧ . وبذلك كانت نسبة الزيادة في الصف الاول المتوسط ٢٠٣ر٥٧ ٪ .

ولا تدع هذه الارقام مجالا للشك ، في ان مركز الثقل في الازمة التعليمية قد بدأ يمتد الى المرحلة المتوسطة ، حيث يظهر بوضوح كلي في السنة الاولى من هذه المرحلة . مع ملاحظة ان عبء الازمة في المرحلة الابتدائية سوف يبقى قائما

مع تناقص تدريجي ضئيل ، يخفف من عبء الازمة دون ان يلغيها .

الذكور والاناث :

على غرار الوضع في مدارس الحكومة ، كانت نسبة الذكور في مدارس المنظمة اعلى دائما من نسبة الاناث . كذلك كانت نسبة الذكور العالية هذه تسجل انخفاضا سنويا ، يرجع الى الازدياد في تسجيل الاناث . ففي العام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٧ كانت نسبة الذكور ٥٩٫٥٦ ٪ تقابلها نسبة للاناث تساوي ٤٠٫٤٤ ٪ . ثم اخذت هذه النسب تتغير بالتدريج ، حتى بلغت في نهاية السنة الدراسية الرابعة (١٩٧١/١٩٧٠) ٥٣٫٠٩ ٪ للذكور ، و ٤٦٫٩١ ٪ للاناث . اما في العام الدراسي الخامس ١٩٧٢/١٩٧١ (اي بعد انتهاء سنوات المرحلة الابتدائية) فقد عادت نسبة الذكور الى الارتفاع من جديد فبلغت ٥٥٫٠٣ ، بينما انخفضت بالمقابل نسبة الاناث وعادت الى ٤٤٫٩٧ ٪ . ويعود السبب في ذلك الى ان وزارة التربية استوعبت في هذا العام كل طالبات المرحلة الثانوية اللواتي يدرسن في مدارس المنظمة (١٢) .

وما دمنا قد بينا كيف ان ازمة التعليم في مدارس المنظمة كانت في الاساس ازمة في تعليم طلبة المرحلة الابتدائية ، ثم امتدت آثار هذه الازمة ووصلت الى المرحلة المتوسطة ، فان استجلاء توزع الذكور والاناث على المراحل الدراسية المختلفة يصبح قضية ذات مداول خاص يتعلق بطبيعة الازمة ، اضافة الى مدلوله التربوي .

١٢ ـ راجع جدول رقم ٣٣ .

في كافة المراحل الدراسية كانت نسبة الذكور دائما اعلى من نسبة الاناث . وفي المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ، كانت نسبة الذكور تنخفض في كل عام نتيجة الازدياد في تسجيل الفتيات . اما المرحلة الثانوية فقد شهدت اضطرابا متواصلا في نسب التسجيل .

ففي المرحلة الابتدائية كانت نسبة الطلبة الذكور في العام الدراسي ١٩٦٧/١٩٦٨ ٢٢ر٥٦ ٪ تقابلها نسبة للاناث تبلغ ٨٧ر٤٣ ٪ . وفي الاعوام التالية ، بدأت نسب الذكور تنخفض بالتدريج لصالح الاناث ،حتى جاء العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١ ، فسجل نسبة للاناث اعلى من نسبة الذكور، حيث بلغت نسبة الاناث ٤١ر٥٠ ٪ ، بينما بلغت نسبة الذكور ٥٩ر٤٩ ٪ . واستمر هذا التبدل لصالح الاناث ايضا في العام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٢ ، حيث زادت النسبة قليلا فبلغت ٤٩ر٥٠ ٪ للاناث و ٥١ر٤٩ للذكور .

وفي المرحلة المتوسطة كان الفارق في النسب بين الذكور والاناث اعلى من فارق النسب في المرحلة الابتدائية . ولكن تكررت ايضا نفس ظاهرة الانخفاض التدريجي في نسبة الذكور ، والارتفاع التدريجي في نسبة الاناث . ففي العام الدراسي ١٩٦٧/١٩٦٨ ، كانت نسبة الذكور ٤٥ر٦٦ ٪ انخفضت بالتدريج حتى وصلت في العام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٢ الى ٩١ر٦٠ ٪ . اما نسبة الاناث فقد بدأت بـ ٥٥ر٣٣ ٪ في العام الدراسي ١٩٦٧/١٩٦٨ ، وانتهت الى ٠٩ر٣٩ ٪ في العام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٢ .

اما في المرحلة الثانوية ، فقد ارتفع اكثر الفارق بين نسبة الذكور والاناث . كما ان نسبة الذكور كانت تسير لفترة

من الزمن نحو التصاعد ، بدل الانخفاض التدريجي الذي شهدناه في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة. كذلك طرأ اضطراب على نسب التطور في السنوات الاخيرة . يرجع جزء منه الى تأمين مدارس ثانوية ، تابعة للمنظمة وقريبة من مناطق سكن الفتيات ، وقد ادى ذلك الى ازدياد العدد في احد الاعوام . ويرجع جزء آخر منه الى استيعاب مدارس الحكومة لكافة طالبات المرحلة الثانوية ، وقد ادى ذلك الى غياب الطالبات بشكل كامل في عام آخر . ففي العام الدراسي ١٩٦٧/١٩٦٨ كانت نسبة الطلاب في المرحلة الثانوية ٩١ر٧١ ٪ مقابل ٠٩ر٢٨ ٪ للاناث ، زادت بالتدريج في العامين التاليين فبلغت في العام الدراسي ١٩٦٩/١٩٧٠ نسبة مقدارها ٧١ر٨٣ ٪ للذكور و٢٩ر١٦ ٪ للاناث . ولم تبرز ظاهرة العودة الى الانخفاض الا في العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١ حيث بلغت نسبة الذكور ٤١ر٧٩ ٪ ونسبة الاناث ٥٩ر٢٠ ٪ . اما في العام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٢ ، فلم يكن في المرحلة الثانوية سوى الذكور ، حيث بلغت نسبتهم ١٠٠ ٪ (١٤) . وتبرز هذه الارقام كيف ان مرحلة الدراسة الثانوية كانت ذات طبيعة مترجرجة ، على عكس الحالة المنتظمة التي كانت قائمة في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة . وربما كانت لذلك اسباب اخرى غير التي ذكرناها ، تتعلق بالظروف الاجتماعية التي تتيح فرص الزواج للفتيات في هذه المرحلة . او تتعلق بالظروف الاقتصادية ، التي تدفع ببعض الشباب لترك الدراسة والالتحاق ببعض الاعمال البسيطة ، من اجل الاسهام في دعم الوضع المادي للعائلة .

---

١٤ ـ راجع جدول رقم ٣٥ .

جدول رقم (٣٥)
نسب توزع الذكور والاناث على المراحل الدراسية في مدارس منظمة التحرير

العام	ابتدائي		متوسط		ثانوي	
	ذ	أ	ذ	أ	ذ	أ
٦٨/٦٧	٥٦٫٢٢٪	٤٣٫٧٨٪	٦٦٫٤٥٪	٣٣٫٥٥٪	٧١٫٩١٪	٢٨٫٠٩٪
٦٩/٦٨	٥٣٫٥٨٪	٤٦٫٤٢٪	٦٧٫٠٩٪	٣٢٫٩١٪	٨٢٫٤٠٪	١٧٫٦٠٪
٧٠/٦٩	٥١٫٤٠٪	٤٨٫٦٠٪	٦٤٫٠٤٪	٣٥٫٩٦٪	٨٣٫٧١٪	١٦٫٢٩٪
٧١/٧٠	٤٩٫٥٩٪	٤١٫٥ ٪	٦١٫٨٩٪	٣٨٫١١٪	٧٩٫٤١٪	٢٠٫٥٩٪
٧٢/٧١	٤٩٫٥١٪	٥٠٫٤٩٪	٦٠٫٩١٪	٣٩٫٠٩٪	١٠٠٪	–

الصورة العامة :

بناء على الصورة التي قدمناها لوضع التعليم الفلسطيني في مدارس الحكومة من جهة ، وفي مدارس منظمة التحرير من جهة ثانية . وبناء على ان التعليم في هاتين المؤسستين يغطي الجانب الاكبر من تعليم الفلسطينيين في الكويت . بناء على ذلك نستطيع وضع صورة عامة للتعليم في هذين النوعين من المدارس ، يعطي صورة اقرب للحقيقة ، من الصورة التي يعطيها التركيز على اي منهما .

ونلاحظ هنا ان نسبة الطلبة الفلسطينيين التي كانت في مدارس الحكومة ، قبل انشاء مدارس منظمة التحرير ، وبعد انشائها ، تدور حول رقم الـ ١٠ ٪ ، قد دخل عليها تطور اساسي . يظهر حجم التعليم الفلسطيني في هذين القطاعين بصورة ادق . ففي العام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٧ ، كان عدد

الطلبة الفلسطينيين في مدارس الحكومة والمنظمة ١٨١٦٣ طالبا وطالبة ، يشكلون ١٩ر١٦ ٪ من مجموع الطلبة . وعلى مدى الاعوام الاربعة التالية اخذ هذا الرقم يرتفع كل سنة حتى وصل العدد في العام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٢ الى ٣٢٥٣٦ طالبا وطالبة ، ووصلت نسبتهم الى مجموع الطلاب الى ٥٩ر٢١ ٪ .

اما نسبة الذكور العامة الى الاناث ، فقد احتفظت بنفس الظاهرة التي تسجل ارتفاع نسبة الذكور ، مع ميلانها للانخفاض التدريجي لصالح الاناث ، ففي العام الدراسي ١٩٦٧/١٩٦٨ كانت هذه النسبة ٧٧ر٥٥ ٪ للذكور و٢٣ر٤٤ ٪ للاناث ، انخفضت تدريجيا حتى وصلت في العام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٢ الى ٠٣ر٥٣ ٪ للذكور و٩٧ر٤٦ ٪ للاناث(١٥) .

جدول رقم (٣٦)

عموم الطلاب الفلسطينيين في الكويت
(مدارس الحكومة + مدارس المنظمة)

العام الدراسي	العدد	النسبة الى مجموع الطلاب	نسبة الذكور	نسبة الاناث
١٩٦٧/١٩٦٨	١٨١٦٣	١٩ر١٦ ٪	٧٧ر٥٥ ٪	٢٣ر٤٤ ٪
١٩٦٨/١٩٦٩	٢١٨٢٩	١١ر١٨ ٪	٥٣ر٥٥ ٪	٤٧ر٤٤ ٪
١٩٦٩/١٩٧٠	٢٤٥٢٩	١٠ر١٩ ٪	٤٥ر٥٤ ٪	٥٥ر٤٥ ٪
١٩٧٠/١٩٧١	٢٨٧٥٢	٧٢ر٢٠ ٪	٥٥ر٥٣ ٪	٥٥ر٤٦ ٪
١٩٧١/١٩٧٢	٣٢٥٣٦	٥٩ر٢١ ٪	٠٣ر٥٣ ٪	٩٧ر٤٦ ٪

١٥ – راجع جدول رقم ٣٦ .

اما في توزع الطلاب على المراحل الدراسية ، فنلاحظ ان الاختلاف الواضح في توزع نسب المدارس الحكومية عن نسب مدارس المنظمة ، يعود الى حالة الانتظام من خلال الصورة العامة ، وخاصة في المرحلة الابتدائية . فبينما كانت هذه النسبة تميل للانخفاض في المدارس الحكومية ، وتميل للارتفاع في مدارس المنظمة ، نجد انها قد استقرت عند رقم موحد . ففي العام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٩ مثلا كانت نسبة طلاب المرحلة الابتدائية ٢٤ر٥٥ ٪ . وبقيت هذه النسبة على حالها تقريبا في العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١ حيث بلغت ٢٠ر٥٥ ٪ . وكذلك في المرحلة المتوسطة كانت نسبة الطلاب في العامين المذكورين على التوالي ٩٠ر٣٠ ٪ ، ثم ٢٩ر٣٠٪ . اما في المرحلة الثانوية ، فقد طرأ تغير طفيف زادت فيه النسبة من ٥٥ر١٣ ٪ العام الاول الى ١٤ر١٤ ٪ في العام الثاني .

ان هذه الارقام والنسب تخص فقط مدارس الحكومة ومدارس المنظمة في المراحل الدراسية الثلاث : الابتدائية والمتوسطة والثانوية . وهي لا تعطي في النتيجة صورة دقيقة وكاملة عن وضع التعليم ، هذه الصورة التي تحتاج الى توفر نقطتين اساسيتين ، اولا وضع التعليم الفلسطيني في مدارس الحضانة . ثانيا وضع التعليم الفلسطيني في المدارس الخاصة . ولا توفر الاحصاءات الكويتية اي معلومات مفصلة عن هذين القطاعين ، وغياب المعلومات حولهما ، هو الذي يجعل الصورة النهائية لوضع التعليم الفلسطيني في الكويت ، بعيدة عن التحقيق الدقيق .

مشكلات مدارس
منظمة التحرير

لقد تحدثنا حتى الآن عن مدارس الحكومة ومدارس المنظمة ، وكأنهما مؤسستان متوازيتان ومتساويتان في القيمة وفي الظروف العملية . وبرزت في هذا الحديث قيمة وفعالية الدور الذي تقوم به مدارس المنظمة في مواجهة ازمة التعليم الفلسطيني في الكويت ، وتخطي العديد من عقباتها . ولكن هذا الانجاز الذي لا شك في قيمته وجدواه ، لا يجب ان يخفي ان مدارس منظمة التحرير ، بسبب مشاكل عديدة تواجهها، لا تستطيع ان تكون في مستوى مدارس الحكومة ، من حيث الوضع العملي ، او من حيث الوضع التربوي . ولا يعود ذلك الى تقصير المنظمة او عجز القائمين على مشروع التعليم فيها ، فمن هذه الناحية نستطيع ان نقدر تقديرا عاليا الجهود التي تبذل . ولكن المسألة تتعلق بمشكلات مفروضة على مشروع التعليم الذي تديره المنظمة ، ينتج عنها بالضرورة ، تقصير تربوي ينعكس على الطلاب ، وقيود عملية مادية تنعكس على الطلاب وعلى اولياء الامور سواء بسواء. وسنحاول هنا تحديد ابرز هذه المشاكل وتوضيح طبيعتها .

١ ـ الميزانية :

بدأ مشروع التعليم الفلسطيني في الكويت وهو يعاني منذ يومه الاول من ازمة مالية خانقة . ناتجة بالاساس من رواتب المدرسين ، ومن ثمن الكتب التي توزع على الطلاب .

وقد حاولت المنظمة سد هذا العجز عن طريقين . اولا :

طلب المساعدة من الحكومة الكويتية . ثانيا تحصيل اقساط من الطلبة .

وقد تلقى مشروع التعليم من حكومة الكويت ٢٠٠ الف دينار في نهاية العام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٩ . قدمت هذه المعونة الى حركة فتح ، وحولتها حركة فتح الى صندوق التعليم في المنظمة . وقد ساعد هذا المبلغ في تغطية العجز المالي للعام الدراسي ١٩٦٩/١٩٧٠ ، ثم للعام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١ . وحين جاء العام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٢ كان صندوق التعليم خاويا تماما ، وكان مشروع التعليم مهددا فعليا بالتوقف (١٦) .

وفي مشروع الموازنة المعد لعام ١٩٧١/١٩٧٢ كان تقدير النفقات ٤١٣ الف دينار كويتي ، وكان تقدير الواردات (الاقساط ـ اعانة الحكومة ـ فوائد حساب توفير) حوالي ٣٢٤ الف دينار . وبذلك يكون تقدير العجز ٨٩ الف دينار . ولكن هذا التقدير الاولي لم يمكن تحقيقه ، اذ تسجل مذكرة رسمية اخرى ان مقدار العجز لهذا العام قد بلغ اثناء العام الدراسي ٢٥٠ الف دينار كان مطلوبا تأمينها بشكل فوري(١٧) . وقد قدمت حكومة الكويت ١٠٠ الف دينار مساهمة منها في مواجهة هذا العجز .

اما في العام الدراسي ١٩٧٢/١٩٧٣ ، فقد وعدت حكومة الكويت بتقديم ١٠٠ الف دينار اخرى . وبعد حساب هذه

١٦ ـ تقرير داخلي من اعداد مكتب المنظمة بالكويت ـ بدون تاريخ .
١٧ ـ مذكرة من مدير مكتب المنظمة بالكويت الى رئيس الدائرة السياسية ١٩٧٢/١/٣٠ .

المساعدة ، سجل مكتب المنظمة ان العجز سوف يكون ١٥٠ الف دينار (١٨) .

وفي مواجهة هذه الازمة المالية التي كانت تتجدد كل عام ، وتهدد بايقاف مشروع التعليم قدم مكتب المنظمة في الكويت الى رئاسة المنظمة عدة اقتراحات لتغطية العجز في الميزانية ، وابرز هذه الاقتراحات :

١ ـ تعميم ضريبة التحرير التي تجبى من الفلسطينيين (٥ ٪) على القطاع الاهلي، بحيث تصبح الزامية وتشمل كل من هم من اصل فلسطيني من العاملين في هذا القطاع اسوة بالموظفين الفلسطينيين في الدولة . وهذه الضريبة يؤخذ منها ما يغطي جزءا كبيرا من الميزانية المطلوبة .

٢ ـ فرض ضريبة اضافية تخصص للتعليم على جميع الفلسطينيين في القطاعين الحكومي والاهلي ولو بنسبة ١ ٪ من رواتبهم (١٩) .

ومن الواضح ان تنفيذ مثل هذه الاقتراحات لا يمكن ان يتم بدون مساعدة الحكومة الكويتية ، بسبب ما يحتاجه التنفيذ من جهاز فني يستطيع تحديد القطاع الاهلي الفلسطيني ، ومقدار دخل كل فرد في هذا القطاع ، بالاضافة الى الجهاز الاداري الذي سيتولى جميع هاتين الضريبتين وتحويلهما الى صندوق المنظمة . ويبدو ان الاتفاق على مثل هذه الاجراءات لم يتم حتى الآن .

---

١٨ ـ المصدر نفسه .

١٩ ـ المصدر نفسه .

٢ ـ الاقساط :

ادى العجز في ميزانيـة مشروع التعليـم ، الى فرض اقساط على الطلبـة ، وضـع لهـا ترتيب تصاعدي حسب مستوى الدخل لدى اولياء الامور . وفي البداية كان نظـام الاقساط يسير على الشكل التالي :

المرحلة الابتدائيـة : وتتراوح الاقساط فيهـا بين ٦ دنانير لمن لا تتعدى رواتبهم ٢٠ دينارا ، وبين ٤٠ دينارا لمـن تزيد رواتبهم عن ١٦٠ دينارا .

المرحلة المتوسطة : والحد الادنى للقسط السنوي فيها ٩ دنانير والحد الاعلى ٦٠ دينارا .

المرحلة الثانوية : الحد الادنى للقسط السنوي فيهـا ١٢ دينارا ، والحد الاعلى ٦٥ دينارا .

وكل هذه الاقساط كانت تسدد على ثلاث دفعـات . وكان يراعى فيها ما يلي :

١ ـ اذا وجد ثلاثة اشقاء او اكثر في مدارس المنظمة ، يدفع الطالب الاصغر والثاني الذي يليه القسط كاملا،ويدفع كل من الاشقاء الآخرين نصف القسط .

٢ ـ يراعى ان لا يدفع ولي الامر عن جميع اولاده مهما بلغ عددهم اكثر من مجموع قسطي ولدين من المرحلة الثانوية حسب راتبه (٢٠) .

---

٢٠ ـ جدول الاقساط للسنة الدراسية ١٩٦٨/١٩٦٩ ـ مكتب الكويت ـ صندوق التعليم ـ ١٩٦٨/٩/٩ .

وقد وضع لنظام الاقساط هذا توزيع جديد طبق في العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١ . ويقضي التوزيع الجديد باستيفاء الاقساط على دفعتين ، بدلا من ثلاث دفعات (٢١) .

ومن الضروري ان نؤكد هنا ان نظام الاقساط فرض على مشروع تعليم المنظمة بسبب العجز المالي الذي كان المشروع ولا يزال يعاني منه . كذلك من الضروري هنا ان نؤكد ، ان نظام الاقساط هذا وضع من قبل المشرفين على مشروع التعليم ، بالرغم من معرفتهم الكاملة بان اولياء الامور الذين يبعثون بابنائهم الى مدارس المنظمة ، هم بغالبيتهم من الطبقة الفقيرة التي لا تستطيع ان تتحمل حتى الحد الادنى المقرر من الاقساط ، وهم يواجهون بذلك عبئا ماليا لا طاقة لهم به . وفي احدى المذكرات الداخلية المتبادلة بين مكتب المنظمة بالكويت وبين رئاسة المنظمة، نجد تحديدا للمشكلات الاساسية التي يعاني منها مشروع التعليم . وفي مقدمة هذه المشكلات تأتي مشكلة الاقساط التي قالت عنها المذكرة انها تؤدي الى ارهاق « يلحق باولياء الامور من الاقساط المدرسية ، رغم انها محدودة ، وذلك نظرا لكون معظم طلبة هذه المدارس من الطبقة الكادحة والفقيرة ، ويؤثر عليها اي مبلغ يؤخذ منها » (٢٢) .

اما من الناحية العملية فان استيفاء الاقساط من الطلبة كان يواجه بدوره مشكلات عديدة ، تتلخص بما يلي :

٢١ ـ جدول الاقساط للسنة الدراسية ١٩٧٠/١٩٧١ ـ مكتب الكويت ـ صندوق التعليم ـ بدون تاريخ .

٢٢ ـ مذكرة من مدير مكتب المنظمة بالكويت الى رئيس الدائرة السياسية ١٩٧٢/١/٣٠ .

١ ـ عدم التمكن من تقدير راتب ولي الامر اذا كان يعمل في مجال المهن الحرة .

٢ ـ عدم وجود الجهاز الكافي ، المتخصص والمسؤول، الذي يتولى استيفاء القسط ، ومتابعة اولياء الامور (٢٣) .

٣ ـ رواتب المدرسين :

يتم التعاقد مع المدرسين العاملين في مدارس المنظمة بموجب عقد سنوي وعلى اساس راتب سنوي مقطوع ، لمنظمة التحرير الحق في توزيعه بشكل متساو على عشرةاشهر او على اثني عشر شهرا . ويتحدد الراتب على اساس الشهادة العلمية التي يحملها المدرس ، وهذه الشهادات على اربعة انواع :

١ ـ الشهادة الجامعية وراتبها السنوي المقطوع ٥ر٥٧٧ دينارا .

٢ ـ شهادة دار المعلمين (نظام سنتين بعد الثانوية العامة ، او نظام خمس سنوات بعد الاعدادي) ٥ر٤٧٢ دينارا.

٣ ـ شهادة دار المعلمين (نظام ٣ سنوات بعد الاعدادية) ٤٣٠ دينارا .

٤ ـ الشهادة الثانوية العامة مع خبرة طويلة (سنتان للمدرسات وخمس للمدرسين) ٤٢٠ دينارا .

وبذلك يكون توزيع الرواتب بين المدرسين في حدود ٥٠ دينارا لحامل الشهادة الجامعية ، و٤٠ دينارا لحامل شهادة

٢٣ ـ تقرير داخلي من اعداد مكتب المنظمة بالكويت ـ بدون تاريخ .

دار المعلمين ، و٣٥ دينارا لحامل الشهادة الثانوية . يضاف الى ذلك فقط علاوة اجتماعية للمتزوجين مقدارها سبعة دنانير للزوجة ، ودينار واحد لكل ولد بحد اقصى مقداره خمسة دنانير . ومن الواضح تدني مستوى هذه الرواتب التي لا تؤمن الحد الادنى من متطلبات الحياة في الكويت ، والتي تضع المدرس في حالة ارهاق مادي تؤثر مباشرة على مستوى ادائه التعليمي . ويعترف مكتب المنظمة في مذكراته الداخلية انه بسبب العجز المالي في الميزانية « فان قسم التعليم رغم محاولاته تحسين اوضاع المدرسين المادية الا انه لم يتمكن حتى الآن ، من صرف الذي يسمح للمدرس بان يعيش حياة كريمة، كما لم يتمكن من دفع رواتب اجازة الصيف كاملة » (٢٤) .
وهو يوصي رئاسة المنظمة بالعمل من اجل «اخذ قرار بتحسين احوال المدرسين وزيادة مرتباتهم ودفع رواتب اجازاتهم ، ليتمكن المدرس من عيش حياة يرتفع فيها عن المهانة والاستهتار بنفسه ودوره في تربية هذا الجيل ، امام عجزه عن توفير قوته او قوت افراد اسرته الا اذا عمل في حرف لا تتناسب مع دوره كمربي » (٢٥) .

٤ ـ التدريس المسائي :

من المألوف في بعض البلاد العربية وجود دورتين للتعليم في اليوم الواحد ، بحيث يدرس قسم كبير من الطلاب في الدورة المسائية . ولكن التعليم المسائي في مدارس المنظمة بالكويت يختلف عن هذه الظاهرة المطبقة في البلاد العربية .

---

٢٤ ـ المصدر نفسه .
٢٥ ـ المصدر نفسه .

فحيث تطبق هذه الظاهرة ، يجري اختصار جزء من الوقت في كل حصة ، كما يجري اختصار جزء آخر من الوقت بتقصير اجل فترات الاستراحة ، وذلك من اجل ان تبدأ الدورة المسائية في وقت مبكر ، لا يتجاوز الساعة ١١ر٣٠ . اما في الكويت فان ما يجري عمليا هو ان الدورة الصباحية تأخذ مداها الكامل من الوقت ، بحيث لا تبدأ الدراسة المسائية في مدارس المنظمة الا في وقت متأخر . وهذا يعني مباشرة ان تمتد الدراسة الى ما بعد الغروب ، الامر الذي يرهق الطالب ، ويجعل مسألة عودته الى منزله مسألة حساسة ومحرجة . وتبرز الاهمية الخاصة لهذا الموضوع في الكويت من خلال الطقس الحار اولا والذي يزيد من صعوبة الدراسة ويجعلها عملية مرهقة ، وكذلك من خلال اتساع المدينة وبعد المسافة بين منازل الطلبة ومدارسهم . وبسبب هذه المشكلة بالذات فان مدارس الحكومة تؤمن وسائل النقل للجزء الاكبر من طلابها . اما مدارس المنظمة فلم تستطع تأمين وسائل النقل لطلابها مع انهم يعودون الى منازلهم في ساعة متأخرة من الليل ، تعرضهم في بعض الاحيان لمضايقات عديدة . وقد حاولت المنظمة ان تتولى مسؤولية نقل هؤلاء الطلاب والطالبات من مناطق سكنهم الى المدارس وبالعكس ، الا انه لوحظ ان اولياء الامور ليس باستطاعتهم دفع الاقساط المدرسية واقساط المواصلات المخفضة ، والتي اسهم صندوق التعليم فيها . ولم يستطع صندوق التعليم من جانبه ان يتحمل المسؤولية المالية الكاملة لنفقات المواصلات . وفي مذكرة داخلية

طلب مكتب المنظمة في الكويت تأمين مبلغ مقداره ١٥٠ الف دينار ليكون في مقدوره تولي نفقات المواصلات (٢٦) .

٥ ـ التفتيش الفني والاداري :

عانت مدارس المنظمة من ضعف في جهاز التفتيش بنوعيه الفني والاداري وخاصة في العامين الاولين لبدءالدراسة وكان لهذا العجز اثره على مستوى المدرسين والطلاب مما دفع القسم في الاعوام التالية الى زيادة عدد المفتشين حيث بلغ عددهم ١٩ مفتشا في العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١ . وادى ذلك الى تحسين مستوى التدريس بشكل ملحوظ . اما التفتيش الاداري فقد تمت الاستعانة ببعض مفتشي المواد للتغلب على مصاعبه ، ولكن عدم وجود اداريين اخصائيين ومتفرغين اضعف من قدرة قسم التعليم على المتابعة الادارية السليمة (٢٧) .

ومن الواضح ان مجموع هذه المشكلات يفرز نتائج تربوية وادارية ترهق الطالب وتباعد بين مشروع التعليم وبين المنجزات التي يتطلع اليها . وتفرض عليه ان يكون في النهاية مشروعا مؤقتا ، يمارس مهماته الى ان يصبح من الممكن ايجاد حل نوعي مختلف لمسألة التعليم الفلسطيني .

المستقبل :

ما هو هذا الحل :

---

٢٦ ـ مذكرة من مدير مكتب المنظمة بالكويت الى رئيس الدائرة السياسية ١٩٧٢/١/٣٠ .

٢٧ ـ تقرير داخلي .

وفي الجواب على هـذا السؤال ليست هنـاك حاجـة للتطويل ، فالحل المنطقي والبديهي هو استيعاب هؤلاءالطلاب في مدارس الحكومة ، عملا بالمبدا القائل بمجانية التعليم مـن جهة ، وبمعاملة الطلبة الفلسطينيين معاملة ابناء البلاد العربية من جهة اخرى .

ومن الناحية العملية فان مدارس الحكومـة في الكويت قادرة بامكانياتها الراهنة ، ودون الحاجة الى انشاء مدارس جديدة ، او تخصيص جهاز تعليمي جديـد ، الى استيعاب كافة الطلبة الفلسطينيين . ولا يحتاج ذلك الا الى قرار يوافق على رفع نسبة الطلبة في الفصل الواحد . واذا نحن اخذنـا عام ١٩٧١/١٩٧٠ كمثال نجـد ان عـدد الفصول في مدارس الحكومـة في الكويت وفي المراحـل الدراسية الثـلاث فقـط (الابتدائي ـ المتوسط ـ الثانوي) قد بلـغ ٣٨٥٤ فصـلا ، بينما بلغ مجموع الطـلاب الفلسطينيين في مدارس المنظمـة ١٣٨١٧ طالبا وطالبة . فاذا وزعنا هـؤلاء الطلبة على عـدد الفصول ، تكون حصة الفصل الواحد معدلا وسطيا مقـداره ٣٫٥ طلاب . وبصورة ادق يكون مستوى التوسع المطلوب في الفصل : ٦ طلاب في المرحلة الابتدائية ، و٣ طلاب في كل فصلين في المرحلتين المتوسطة والثانوية . وبقرار يوافق على رفـع نسبة الفصل الواحد في مدارس الحكومة بهذه النسبة يمكن استيعاب كافة الطلبـة الفلسطينيين ، وتأمين تعليـم مستقر لهم ، وبمستوى تربوي لائق .

وقد كانت منظمـة التحرير عملية جـدا حين فاوضت الحكومة اكثر من مرة ، على ايجاد حل مرحلي للمشكلة،يقوم

على اساس استيعاب جزء من الطلبة في كل عام ، فيتم اولا استيعاب طلبة المرحلة الثانوية بسبب قلة عددهم ، وارتفاع تكاليف تعليمهم . ويتم ثانيا استيعاب طلاب المرحلة المتوسطة . اما الخطوة الثالثة فتخصص للمرحلة الابتدائية ، حيث يتم في البداية استيعاب طلبة الصف الاول ثم الثاني وهكذا . اما مدارس المنظمة فهي ليست اكثر من حل مؤقت جاء ليواجه مشكلة طارئة . وليس من مهمات منظمة التحرير ان تكون بديلا للحكومات العربية في موضوع التعليم .

(٨)

ملاحظات ختامية

والآن.. ما هي النتائج الاساسية التي يمكن استخلاصها من صورة الوضع الاجتماعي والتعليمي للفلسطينيين في الكويت ؟

ان ابرز ملاحظة واهمها ، ان المناطق التي التجأ اليها الفلسطينيون بعد هزيمة ١٩٤٨ ، وهي اساسا الاردن وقطاع غزة ، لم تستطع ان تستوعب هؤلاء اللاجئين في اقتصادياتها، التي لم تكن اصلا قادرة على الوفاء بحاجات سكانها الاصليين. وقد نتج عن ذلك مباشرة ضعف اقتصادي واجتماعي عام افرز ظاهرة الهجرة الى الامكنة التي يتوفر فيها العمل . وكانت هذه الهجرة شاملة للفلسطينيين اللاجئين والفلسطينيين المقيمين في تلك المناطق . وقد سقطت بذلك الحجة القائلة بانه من الممكن استيعاب الفلسطينيين وتوطينهم في مناطق اللجوء . وما ان سقطت هذه الحجة حتى نمت الحجة المقابلة القائلة بان تحقيق هذا الهدف سوف يكون ممكنا في المناطق النفطية الغنية ، حيث يتوفر مجال العمل بشكل واسع وباجور مرتفعة . فهل اثبتت التجربة العملية صحة هذه الحجة ؟ والجواب مباشرة لا ، لقد اثبتت التجربة العملية العكس تماما .

فالمناطق الغنية لم تستطع ان توفر العمل للفلسطينيين

اللاجئين اليها . لقد كان توفير العمل ممكنا في مراحل النهوض الاقتصادي التي تلت اكتشاف النفط . ولكن ما ان اخذت هذه العملية مداها حتى اصبح الحصول على العمل قضية صعبة في كثير من الاحيان ، ومستحيلة في احيان اخرى ، ونمت الى جانب ذلك ظاهرة البطالة الواسعة في اوساط المهاجرين عامة والفلسطينيين خاصة . وانخفضت الاجور في ظل هذه البطالة الى الحد الذي لم تعد فيه منطقة غنية مثل الكويت تشكل اي اغراء مالي لموجة جديدة من الهجرة ، او للتفكير في الاستقرار لدى قطاع واسع من المهاجرين الفلسطينيين واذا اخذنا بعين الاعتبار ما يشكله التحصيل العلمي من اهمية خاصة بالنسبة للفلسطيني ، باعتباره مجال الانقاذ الوحيد لمستقبل حياته ، ولضمان مستقبل اطفاله ، فان بروز ازمة التعليم يزيد من هذا الادراك والوعي لصعوبة البقاء في الكويت، والاستمرار في العيش فيها .

ويزيد من ازمة هذا الوضع بشكل خاص ، ان الكويت لم تعد بحاجة ملحة كالسابق للكفاءات العلمية او المهنية ، فكثير من الكويتيين انهوا تعليمهم الجامعي ، وعادوا الى بلدهم للعمل في مؤسساته . ومن البديهي ان هذه العملية سوف تتم على حساب العاملين فعلا من غير الكويتيين ، سواء كانوا في جهاز الدولة الوظيفي، او في قطاع التجارة والمقاولات. ولذلك نجد ان حكومة الكويت شجعت في بعض الاحيان استقالة كل موظف يرغب بالاستقالة ، مقابل ان تدفع له تعويضا مجزيا . فاذا كان هذا الموظف قد بلغ الخمسين ، وهو سيمضي عشر سنوات اخرى في الوظيفة حتى يصل الى سن التقاعد ، حيث يدفع له راتب شهر عن كل سنة امضاها في العمل ، فقد

اعلنت الحكومة الكويتية عن استعدادها لدفع كافة تعويضات انتهاء الخدمة ، اذا قدم الموظف استقالته مباشرة ، وذلك لكي تخفف من حجم القطاع الوظيفي من جهة ، ولكي تفسح المجال لعمل الكويتيين القادمين من الجامعات من جهة اخرى. كذلك نجد ان حكومة الكويت ، قد اوقفت مثلا التعيين لغير الكويتيين في الحلقة الثانية بدرجاتها الاربع ، وجعلت هذه الحلقة وقفا على الكويتيين . وبذلك لم يعد المجال مفتوحا للتحسن المتواصل في الوضع الوظيفي ، واصبح لهذا الوضع سقف محدد لا يمكن تجاوزه ، ولا يغري بالتالي بالاستقرار الطويل الامد .

وهناك مناطق اخرى في الخليج العربي مثل ابو ظبي ، تستطيع حاليا ولفترة من الزمن ، ان تكرر تجربة الكويت ، وان تستوعب عددا متناميا من الفلسطينيين، بسبب الاكتشاف الجديد للنفط فيها وما سيرافقه من تطور اقتصادي متسارع. ولكن نتائج هذه التجربة مرة اخرى سوف تكون مشابهة لتجربة الكويت ، وحين يصل هذا التطور الى حد معين ، ستبرز ازمات العمل والبطالة وتدني الاجور وربما التعليم . اي ان لمناطق النفط الغنية « دورة استيعاب » تنتهي في فترة زمنية محددة يصبح البقاء والاستمرار بعدها قضية محكومة بالظروف الشخصية ، وليس بالاطار الاقتصادي العام للبلد، هذا الاطار الذي لا يستطيع توليد عملية انتاج متنامية يستقر المهاجرون حولها ، ذلك ان ما يحتاجه هذا الاطار الاقتصادي، ليس الا سلسلة واسعة من الخدمات ينتهي مفعولها بعد زمن محدد .

ومن الطبيعي لذلك ان تكون الصورة النهائية للوضع

في الكويت ، ولكل منطقة مشابهة لهـا ، صورة تميـل فيهـا الهجرة للتناقص بعد ذروة معينة من الارتفـاع . وسيكـون نصيب الفلسطينيين من هذا التناقص ابرز نصيب ، بحكـم ضخامة عددهـم النسبية اذا ما قورنت بالقطاعات المهاجرة الاخرى .

وعلى ضوء ذلك نقول ، ان فكرة توطين الفلسطينيين في مناطق النفط الغنية ، فكرة غير ممكنة عمليا ، وتثبت الممارسة الواقعية فقدانها لمقومات النجاح الاساسية ، لتبقى في النهاية قضية الفلسطينيين المشردين ، مطروحة في اطارها السياسي الاصلي .

والملاحظة الثانية التي يمكن ان نسجلها هنا ، ان مـا توضيح لدينا من ارتباط وثيق بـين هزيمـة حزيران ونمـو الهجرة الفلسطينية الى الكويت ، والتغير النوعي الذي طرأ على هذه الهجرة بسبب هزيمة حزيران بالذات ، يقود مباشرة الى القول بان مشكلة الفلسطينيين مع دولة اسرائيل ، ليست مشكلة هجرة واحدة ، ولا مشكلة جيل واحد،كما انها ليست مشكلة منطقة جغرافية معينة . فكل توسع اسرائيلي جديد ، سوف يزيد من المأساة المعيشية للشعب الفلسطيني .

وهـذه المشكلة ليست مشكلة نظريـة على الاطـلاق ، فالغالبية من فلسطينيي الكويت ، الذين استقدموا عائلاتهم للعيش معهم بعد هزيمة حزيران(يونيو)، قد ادركوا بالملموس، وبالمعاناة اليومية ، ارتباط التوسع الاسرائيلي بالضيق المادي الذي تحملوا مسؤولياته حتى وهم بعيدون عشراتالاميالعن خطوط القتال . والامر الذي لا شك فيه ، ان ترابط هاتـين

المسألتين في ذهن المواطن الفلسطيني ، سوف تكون له نتائج سياسية تقرر الى حد بعيد نظرته لطبيعة تواجده في المنطقة العربية ، وتطلعاته لتغيير طبيعة هذا التواجد . والنتيجة المنطقية لمثل هذه المحاكمة التي تجري في ذهن كل مواطن فلسطيني ، ادراكه الكامل بان خلاصه الفردي ليس له سوى وجهة واحدة تتلخص في العمل من اجل القضاء على الكيان الاسرائيلي . واذا كانت مثل هذه المحاكمة قد جرت في السابق على اساس نظري وفكري ، فهي انما تجري حاليا على اساس الحقائق والوقائع المادية ، فتكون بالتالي اكثر صلابة واكثر حسما . وهي اذا جرت سابقا في اوساط الجيل الفلسطيني الاول الذي هاجر من فلسطين ، فانها تجري الآن في اوساط الجيل الفلسطيني الثاني الذي ينتمي له غالبية المهاجرين الى الكويت . فتتم بذلك عملية التواصل التي كتب كثير من الباحثين الصهيونيين حولها ، متوقعين لها ان تنفصم ، وان تكون احوال الجيل الثاني من المهاجرين الفلسطينيين اقل تعلقا بفكرة العودة من الجيل الاول .

وحين يعيش الفلسطينيون في مناطق النفط الغنية،وهم يعانون من احساس العيش المؤقت الذي لا مستقبل ثابت له. وحين تحيط بهذا العيش المؤقت مشكلات تدني الدخل والبطالة وازمة التعليم . وحين يكون كل ذلك مرتبطا بالمسألة الاساسية التي هي مسألة التشرد وفقدان الوطن.حين يحدث كل ذلك في مناطق النفط، تصبح مفهومة تماما، سلسلة العوامل التي ادت الى بروز قيادات فلسطينية تدعو للكفاح المسلح من قلب هذه البيئة ، في نفس الوقت الذي كانت تنمو فيه مثل

هذه القيادات بين سكان المخيمات ، او داخل تقاشات العناصر الفلسطينية العاملة في الاحزاب الوطنية العربية .

لقد شكل البؤس الفلسطيني في المخيمات ، العنصر المحرك والدافع لنمو نظرة جديدة للعمل الوطني الفلسطيني . ولكن اجواء خيبة الامل الفردية والعامة التي يعاني منها الفلسطيني في مناطق النفط ، والتي تعبر عن نفسها من خلال الاحساس الدائم بالوجود المؤقت،مهما كان الوضع الشخصي منظما ومرتبا،هذه الاجواء لعبت هي ايضا دور العنصر المحرك والدافع ، المماثل لدور البؤس في المخيمات .

وهكذا .. فان نموذج الكويت ، لا يبرهن فقط ، فشل طموحات توطين الفلسطينيين . بل هو يؤكد انه من قلب هذا الفشل ، تنمو وتتواصل الذهنية الفلسطينية التي تكشف بالممارسة ، طريقها الوحيد للخلاص .

طبع على مطابع فغالي
بيروت ـ باب ادريس ـ تلفون ٢٢٤٠٤٠